رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه

دروس في تجويد القرآن (١)

شرح المقدمة الجزرية

شرح وتعليق
د. إبراهيم بن سعيد الدوسري
رئيس قسم القرآن وعلومه - كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الأولى
دار الحضارة للنشر والتوزيع

رفع المسهم
غفر الله له ولوالديه

دروس في التجويد

شرح المقدمة الجزرية

شرح وتعليق
دكتور/ إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري
رئيس قسم القرآن وعلومه
كلية أصول الدين
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٤٢٥هـ

رفع المسهم
غفر الله له ولوالديه

ح دار الحضارة للنشر والتوزيع، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدوسري، إبراهيم بن سعيد

شرح المقدمة الجزرية. / إبراهيم بن سعيد الدوسري. — الرياض، ١٤٢٥هـ

٠٠ ص ؛ ٠٠ سم

ردمك: ٢-٦-٩٥٠٦-٩٩٦٠

١- القرآن — القراءات والتجويد أ- العنوان

ديوي ٢٢٨,٩ ١٤٢٥/٤٩٤

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٤٩٤

ردمك: ٢-٦-٩٥٠٦-٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م

دار الحضارة للنشر والتوزيع

ص.ب ١٠٢٨٢٣ الرياض ١١٦٨٥

هـاتف: ٢٤٩٥٨٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإن منظومة (المقدمة فيما على قارىء القرآن أن يعلمه) أحد المتون المهمة في علم التجويد وقد حظيت بعناية العلماء والمختصين منذ أن نظمها إمام القراء أبو الخير محمد بن الجزري، وقد تتابع ذوو الاختصاص على حفظها وشرحها والتعليق عليها.

وهذه - أخي القارىء - مجموعة دروس لفضيلة الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري، وقد ألقيت في أحد مساجد مدينة الرياض، وقد رأينا نشرها تعميماً للفائدة(١)، وحرصاً على

(١) تم عرضها قبل نشرها على فضيلة الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري، وأجرى عليها شيئاً من التهذيب وبعض التعديلات بما لا يخرجها عن الأصل. والله الموفق.

رفع المسابهم غفر الله له ولوالديه

القيام على كتاب الله عز وجل، ونسأل الله تعالى أن ينفع به الجميع، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دار الحضارة

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ، أما بعد :

فهذه هي الدورة الثانية[1] في جامع الأمير / محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن آل سعود ، بحي العزيزية في (علم التجويد) وهي في شرح منظومة (المقدمة فيما يجب على قارىء القرآن أن يعلمه) للإمام محمد بن الجزري – رحمه الله -. وتستمر هذه الدورة بإذن الله تعالى خلال ليالي شهر رمضان[2] نتناول فيها المباحث المهمة في هذه المقدمة ، ونركز فيها بالدرجة الأولى على (مخارج الحروف وصفاتها).

(١) كانت الدورة الأولى عام ١٤١٤هـ في شرح مباحث من كتاب التحديد في الإتقان والتجويد للإمام الداني. نسأل الله تعالى أن ييسّر نشرها.

(٢) عقدت هذه الدورة خلال ليالي شهر رمضان لعامي ١٤١٥ - ١٤١٦هـ.

رفع
المسيـهم
غفر الله له ولوالديه

وقبل الدخول في المقصود في شرح هذا الكتاب نتكلم عن قيمة هذه المقدمة وهي تتلخص في عدة أمور منها :

منزلة مؤلفها - رحمه الله - وهو (محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري) الشافعي الدمشقي - رحمه الله - وهو من أئمة علماء القراءات وعلماء الحديث وسائر العلوم الشرعية والعربية ، لكنه اعتنى بعلم القراءات عناية أكْبَرَ ، وعرف بهذا العلم أكثر من غيره ؛ حيث انتهى لهذا الإمام علم التجويد وعلم القراءات ، وكل من أتى بعده عيالٌ عليه ، وكلهم يعترفون له بهذا ، وله مؤلفات تشهد بمنزلته وبرسوخ قدمه في هذه العلوم وفي غيرها ، لأن له مؤلفات في علم القراءات وفي علم الحديث والفقه واللغة ، ومن أشهر مؤلفاته في هذا كتاب (النشر في القراءات العشر) في علم القراءات ، وهو من أحسن ما أُلف في القراءات العشر ، وكتاب (غاية النهاية في طبقات القُراء) وهذه (المقدمة) و (طيبة النشر) وغيرها ، توفي سنة ٨٣٣هـ.

ومدار أسانيد القُراء على هذا الإمام — رحمه الله — سواء من أهل الحجاز أو الشام ، أو أهل العراق أو مصر ، أو باكستان وغيرهم من أهل العلم — كلهم ترجع أسانيدهم إليه السبب في

رفع
المسٌهم
غفرالله له ولوالديه

شهرته هذه يرجع إلى دعوة والده – رحمه الله – لأن والده كان تاجراً بلغ الأربعين ولم يرزق بولد، فشرب من ماء زمزم بعد ما حج وطلب من الله تعالى أن يرزقه ولداً عالماً وصالحاً، فكان منه ذلك الإمام – رحمه الله – الذي طار ذكره في الآفاق، وإن شاء الله ترجعون إلى ترجمته في مظانها، وأحسن من تكلم عنه وترجم له الإمام السخاوي في (الضوء اللامع في علماء القرن التاسع).

ونحن - إن شاء الله - سنشرح هذه المقدمة، وسنجعل الكتاب المعوّل عليه في هذا (شرح الدقائق المحكّمة) لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، غير أن التركيز سيكون على عبارات النظم، وسنتكلم عن هذا الشرح بعد بيان قيمة هذه المقدمة، وتأتي قيمة هذه المقدمة فيما احتوته من المباحث، فقد احتوت على سائر مباحث علم التجويد، ولم تترك شيئاً منه إلا الشيء اليسير (فمثلا لم يذكر – رحمه الله – مراتب القراءة (التحقيق والحدر والتدوير) فاته أن يذكر هذه المراتب في هذه المقدمة، ثم استدركها في (الطيبة) فأشار إليها في قوله:

ويُقرأ القرآن بالتحقيق مع حدر وتدوير وكل متبع

رفع
المسك هم
غفر الله له ولوالديه

مع حسن صوت بلحون العـرب مرتلاً مـجوداً بالعـرب

ولم يفت ابن الجزري- رحمه الله - في هذا الكتاب مثل ما فات كثير من المؤلفين الذين يركزون على (أحكام النون الساكنة والتنوين) وعلى ما شابهها من المدود ويتركون المباحث الرئيسة في هذا العلم من مخارج الحروف والصفات، فتكلم عن المخارج والصفات بأوضح بيان، ثم أتبعها ببعض التحذيرات والاحترازات، ثم أتبعها ببعض الملحقات في علم التجويد، وفي علم القراءة، وهذه المقدمة ليست في علم التجويد وحسب كما سنتكلم عنه في شرحه عند قوله:

وبعد هذه مقدمة فيما على قارئه أن يعلمه

إذ واجب عليهم محتم قبل الشروع أولاً أن يعلموا

مخارج الحروف والصفات ليلفظوا بأحسن اللغات

إلى أن ذكر علم الوقف وما يتبعه من المقطوع والموصول وتاء التأنيث:

محرري التجويد والمواقف وما الذي رسم بالمصاحف

من كل مقطوع وموصول بها وتاء أنثى لم تكن بها

المهم، أن هذه المقدمة لا تشتمل على علم التجويد فقط، ولو أنها تشتمل على علم التجويد فقط لجردها من المقطوع والموصول وتاءات التأنيث وهاءات التأنيث، ومن الوقف والابتداء، ومن همزة الاستفهام لأن هذه كلها ليست من علم التجويد.. فعلم الابتداء والوقوف خاص بعلم مستقل، وهمزة الوصول تتبع مثلا علم الصرف، والمقطوع والموصول والتاءات تتبع علم الرسم وغير ذلك.

فهو أراد أن يكمل القارىء بالفوائد المهمة التي يحتاج إليها كما قال في (الطيبة):

وها أنا مقدم عليها فوائداً مهمة لديها
كالقول في مخارج الحروف وكيف يتلى الذكر والوقوف

ومن الأمور التي جعلت هذه المقدمة تأتي في مقدمات ما ألف في علم التجويد: أنها حررت هذا العلم ودققته وبيّن فيها مؤلفها – رحمه الله – ما انتهى إليه علم التجويد في هذا من التحقيق؛ لأن عصره وإن كان عصر الجمع والتأليف؛ لكنه لا يخلو من التحقيق؛ ففيه علماء محققون أمثال هذا الإمام – رحمه الله – فحرر فقال:

مــحرري التجــويد والمواقــف ... وما الذي رســم بالمصاحــف

وقال:

مخارج الحــروف ســبعة عشر ... على الذي يختاره من اختبــر

ومن ذلك أن هذه المقدمة مع ما اشتملت عليه من هذه الفوائد وما احتوت عليه من مباحث التجويد وغيرها فإنها تعتبر قصيرة في لفظها فهي تشتمل على ١٠٧ بيت فقط حيث قال:

أبياتها قــاف وزاي في العدد[(١)] ... من يحسن التجويد يظفر بالرشد

فـ (١٠٧) تحتوي على هذه المباحث من علم المخارج والحروف وصفاتها اللازمة والصفات العارضة أمثال المدود وأحكام النون الساكنة والتنوين، والمقطوع والموصول والوقف والابتداء والتاءات كل هذا يعتبر اختصاراً جيداً في مثل هذه الأبيات.

وهناك مختصرات ومنظومات أُلفت في علم التجويد لكنها لا ترقى إلى هذه المنظومة مثل منظومة (تحفة الأطفال)؛ لأنها تركت أساس هذا العلم وهو مخارج الحروف والصفات.

---

(١) زاي: يعني، سبع، والقاف: كناية عن المائة.

رفع المسهم

لكنها على اسمها (تحفة الأطفال) ومن في حكمهم كالمبتدئين.

وتأتي قيمة هذه المقدمة أيضاً: في أن مؤلفها ضمنها كتاب (الطيبة) وذلك لقيمتها وكتاب (الطيبة) يقع في نحو (١٠٠٠ بيت) جعل هذه المقدمة الجزرية لها بمثابة التوطئة.

حيث قال في الطيبة:

وها أنا مقدم عليها   فوائداً مهمة لديها

كالقول في مخارج الحروف   وكيف يُتلى الذكر والوقوف

فلأهميتها جعلها مقدمة (للطيبة)، وهذا من أسباب تسميتها بالمقدمة كما سيأتي الكلام عن ذلك - إن شاء الله - وغير ذلك من هذه الأمور التي جعلت لهذه المنظومة قيمة علمية.

ولقيمتها أيضاً وضعت عليها شروح كثيرة:

ابتداءً من عصر المؤلف إلى هذا الوقت، ومن أشهر الشروح في هذا:

شرح (ابن الناظم أحمد) - رحمه الله - وهو شرح مختصر على هذه المقدمة مثل (الطيبة)، وهو أشبه ما يكون بشرح شيخ

رفع
المسيّهم
غفر الله له ولوالديه

الإسلام زكريا الأنصاري الذي بين أيدينا، وهو من أقدم الشروح.

ومن الشروح المفيدة على هذا شرح (خالد الأزهري) وكلها شروح مهمة، وكل واحد لا يستغنى به عن الآخر.

ومن الشروح التي جمعت وأوعت شرح (ملاّ علي قاري) علي بن محمد سلطان قاري الهروي – رحمه الله – متوفى سنة ١٠١٤هـ ، وهو من أوسع الشروح، واسمه المنح الفكرية، وهناك شروح أخرى لعلماء آخرين. كالقسطلاني، والبقري وغيرها، لكنها منها المخطوط ومنها المفقود، وفيما سنتناول في الشرح فيه إن شاء الله.

ولا نقول: إن هذه المقدمة كافية لمن أراد أن يتعلم علم التجويد وأن يتبحر وأن يتعمق فيه، **بل من أراد أن يتقن علم التجويد يلزمه عدة أمور:**

الحفظ المتقن للقرآن الكريم والسعي في هذا، ثم بعد هذا ضبط كتاب وليكن مثلاً المقدمة في مخارج الحروف والصفات، ثم بعد ذلك الإكثار من القراءة على المشايخ الحُذاق والمتقنين، وأخيراً الإقراء، ومن ثم التأليف إن دعت الحاجة، فبهذه الأمور تكتمل موهبة

رفع
المسلم
عز الله له ولوالديه

القـارىء وتجـتمع بـإذن الله تعـالى ويصـل إلى درجـة ممـتازة في معـرفة التجويد وإتقانه.

هـذا مـا يتعلق بالمقدمـة وشـروحها وكونها شُرحت عدة شروح هـذا دليل علـى أهميتها، لأنه يوجد كُتب كثيرة أُلفت لكنها لم تظفر بمثل هـذه الشروح، فماتت بموت مؤلفيها أو بقيت من غير تعليق أو حـواشٍ وشروح، لكـن هـذه توفر لها العلماء لمنزلة مؤلفها، وقيمتها العلمية الفائقة.

وحـان الآن وقـت الشروع فيما أردناه من هذه المنظومة، فنقول بحول الله وقوته.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الناظم – رحمه الله –:

يَقُـولُ راجـي عَفْو ربّ سامع ... مُحمَّـدُ بْنُ الجزريّ الشَّافعي

الحَمْـدُ لله وصَـلّى الله ... عَلَـى نبـيِّه ومُصْـطَفَاهُ

مُحَمْـد وآلـه وصـحبه ... وَمُقْـرِىء القُـرآن مَـعْ مُحبّهِ

وَبَعْـدُ إنَّ هـذه مُقَدّمـة فـيما ... عَلَـى قَارِئـه أنْ يَعْلَمَـه

إذْ وَاجِـبٌ عَلَـيهم مُحَـتَّمُ ... قَـبْلَ الشُّرُوع أولاً أنْ يَعْلَمُوا

مَخَارِجَ الحُروف والصِّفَاتِ لِيَلفظُوا بِأفْصَحِ اللُّغَات
مُحَرِّرِي التجويد والمواقف وما الذي رُسِم في المصَاحِف
مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بها وَتَاءِ أنثى لم تكُنْ تُكْتَبْ بها

بالنسبة للثلاثة الأبيات الأُوَل واضحة لا تحتاج إلى شرح، فندخل في المقصود، قال: (وبعد إن هذه مُقدِمَة) يوجد في بعض النسخ مُقَدَّمة والأفصح والأكثر الأولى (بالكسر) سماها بالمقدمة لأنها تتقدم قراءة القرآن الكريم، فقبل أن يقرأ القارىء قراءةً صحيحة عليه أن يعرف ما تتضمنه هذه المقدمة من المخارج والصفات وما ذكره المؤلف – رحمه الله – فسماها مقدمة لأنها تتقدم القراءة، قال: (فيما على قارئه): أي على قارىء القرآن ولم يذكر القرآن لأنه معروف من السياق وبعضهم ضبطها على أنها: إن هذه مُقَدَّمة وبذلك قرىء في قراءة يعقوب ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقَدَّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ وقرأ الجمهور ﴿ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ وهما لغتان فصيحتان، يقال: مُقَدِمة الكتاب، ومُقَدَّمة الكتاب كلها معناها ومؤداها واحد، وليس معنى هذا أنها مقدمة مبتورة – كما قلنا لكم – يعني يأتي

رفع
المسـاهم

بعدها مؤلّف آخر أو منظومة أخرى، فهذه المقدمة من أولها إلى آخرها لها مبدأ ولها منتهى ولها محتوى ولها صلب ولها متعلقات، كلها ذُكرت في هذه المقدمة.

وقد يكون سماها مقدمة لأنه ذكرها في (الطيبة الألفية) في علم القراءات العشر لأنه ذكر في (الطيبة) ما يختص بعلم التجويد بالإضافة إلى علم الوقف والابتداء فقال:

وها أنا مقدم عليها فوائداً مهمة لديها

لأنه يقول في الطيبة:

ضمنتها كتاب نشر العشر فهي به طيبة في النشر

حوت لما فيها مع التيسير وضعف ضعفه سوى التحرير

فهي ألفية حوت القراءات العشر جميعها من نحو (ألف طريق) فقدمها بعلم مخارج الحروف وصفاتها، ولهذا سمى هذه المقدمة بهذا الاسم لأنه جعلها في (طيبته)، لكن هل هذه المقدمة أُلفت قبل أم بعد الطيبة؟ ولعل المقدمة أُلفت قبل الطيبة لأن الطيبة ألفها وعمره ٦٢ سنة، ويظهر أنه ألف هذه المقدمة قبله لأنها لخصها وحذف منها وضمنها الطيبة، وعلى كل حال لا نستطيع الجزم بهذا إلا بعد التأكد من تاريخ تأليف المقدمة وليس

رفع المسلم

في هذا كبير فائدة حتى يحتاج إلى بحث وإلى تحرٍّ، المهم أن ابن الجزري انتقى ما يتعلق بعلم التجويد وذكره في الطيبة، أما هذه المقدمة فأضاف إليها فوائد أخرى غير علم التجويد من علم المقطوع والموصول وتاءات التأنيث وما شابهها.

قال:

وبعد إن هذه مقدمة ... فيما على قارئه أن يعلمه

إذْ واجب عليهم محتم ... قبل الشروع أولاً أن يعلموا

الوجوب هنا هو الوجوب الصناعي كما ذكره الشارح فقال: إذ واجب يعنى صناعة بمعنى ما لا بد منه مطلقاً، وليس الوجوب الشرعي، وإلا يكون معنى هذا أن من لا يعلم المقدمة وما تحتويه يأثم، والمقصود بهذا الوجوب الصناعي وهو : ما يستحسنه أهل العلم من علماء التجويد، فمثلاً لو أخطأ إنسان في اللغة العربية وقيل له: هذا لا يجوز هل معنى هذا أنه يأثم؟ لا، لا يجوز: يعني لغةً، وهذا أيضاً لا يجوز يعني قراءةً، فمسألة مقادير الغنة ومقادير المدود وما حرره العلماء ودققوه في المخارج والصفات وما شابه ذلك ليس من الواجبات الشرعية التي يأثم

رفع المسلم

القارىء بتركها إلا إذا أخل بالمعنى، أو أخل بالمبنى إخلالاً واضحاً، فهناك يكون المقصود بالوجوب: الوجوب الشرعي.

فالوجوب هنا إما أن يراد به الوجوب الصناعي والاصطلاحي وهو الأظهر، بحيث لو أخطأ القارىء في شيء من مخارج الحروف أو في صفاتها فيعاب من حيث صنعة علم التجويد، لا يعاب على أنه أثم شرعاً وأنه وقع في الوزر ووقع في الذنب لكونه وقع في هذا الخطأ، وإما أن يراد به الوجوب الاصطلاحي والشرعي وحينئذ يكون المقصود اللحن الجلي، وهو الإخلال بلفظ الكلمة أو بمعناها مثل من يقرأ مثلاً ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ أو نحو هذا أو يغير مكان حرف فيقول (الهمد لله) وهو يستطيع أن يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أما مسألة المد ثلاث حركات أو أربع أو نحو ذلك والغنة والإخفاء والإدغام والإقلاب وما شابه ذلك، فهذا كله وجوب اصطلاحي، وسنتكلم عن هذا بأكثر من ذلك عند قوله:

والأخذ بالتجويد حتم لازم   من لم يجود القرآن آثم

هناك المقصود بالوجوب الشرعي، أما هنا فالمقصود بالوجوب الاصطلاحي أو الصناعي لذلك قال الشارح: إذا واجب صناعة بمعنى ما لابد منه مطلقاً، ثم استدرك فقال وبمعنى (الشرعي) ما يأثم بتركه إذا أوهم خلل المعنى أو اقتضى تغيير الإعراب.

قال: (قبل الشروع) أي: قبل الشروع في القراءة (أن يعلموا مخارج الحروف) وقوله: مخارج، هذا هو التجويد، لأن مدار علم التجويد على مخارج الحروف والصفات، فمن أتقن مخارج الحروف وضبط الصفات فقد أتقن علم التجويد، وبعد هذا يحتاج إلى ما يتعلق بهذا من المقطوع والموصول، والتاءات، والوقف والابتداء، كل هذه ملحقات ومتعلقات وإن كانت أساسية لكنها ليست من صميم علم التجويد، لذلك بعض المؤلفين اقتصر على ذكر المخارج والصفات فقط ولم يزيدوا على هذا، واعتبروا أن مؤلفاتهم في هذا متكاملة في علم التجويد، وأما ما يقع من بعض الناس ممن يقتصرون على أحكام النون الساكنة والتنوين وبعض الصفات فهذا لا شك أنه قصور في المنهج، ولا يكون الإنسان متقناً لعلم التجويد إلا إذا كان على

رفع
المسيهم
غفر الله له ولوالديه

دراية تامة بمخارج الحروف وصفاتها، ولو أن الطالب أتقن الإخفاء والإدغام والإقلاب وحروف القلقلة وغيرها، وهو لم يعرف مخارج الحروف معرفة تامة فإنه لا يعتبر مجوداً إلا إذا كان على دراية، وكل حرف له مخرج معين وله صفات معينة قلّ من يأتي بها على وجهها الأكمل، ومعرفة مخارج الحروف والصفات ضرورية، والعلم بها ضروري جداً، والعلماء ما ألفوا مؤلفاتهم في هذا عبثاً وما اشتغلوا بهذا عبثاً، بل هي من العلوم الشرعية الضرورية التي لا بد أن يتعلمها المسلمون، لذلك بعض الشُراح جاء عند قوله: **(إذ واجب عليهم محتم)** قال الوجوب الكفائي وهو ظاهر وله وجهه، في قوله: **(إذا واجب عليهم محتم)** أي: واجب من حيث الكفاية، إذا قام به بعض المسلمين سقط الإثم عن الباقين، وفي هذه الحالة يأثم جميع المسلمين إذا تركوا هذا العلم، والحمد لله، لم يأت زمان إلا وهناك من يهتم بهذا العلم شرحاً أو تأليفاً أو عملاً أو غير ذلك من وجوه العناية بعلم التجويد.

رفع المسهم

فقوله: **(واجب عليهم محتم)** يمكن أن يُحمل على ذلك، لذا فإن كثيراً من العلماء يقولون: تطبيق علم التجويد فرض عين والعلم به فرض كفاية، وهذا ليس على إطلاقه، ولكنه يحتاج إلى شرح وتوضيح عند قوله - رحمه الله -:

والأخـذ بالتجـويد حتم لازم ... من لم يجـود القـرآن آثـم

فنقول: إن معرفة علم المخارج والصفات ومعرفة علم التجويد ضرورية جداً كما ذكر حيث قال:

.... ليـنطقوا بأفصـح اللغـات

مـحرري التجـويد والمواقـف ... وما الذي رسـم بالمصـاحف

إلى آخر ما قال، لأجل أن ينطقوا باللغة الفصحى التي نزلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتكلم بها، لأن لغات العرب مختلفة، وبعضهم يقول: لهجات، والمؤدى واحد وكلاهما مستعمل في كتب أهل العلم، يقولون: لغات العرب، ولهجات العرب، وإن كان التعبير بلهجات أدق.

قال: **(لينطقوا بأفصح اللغات)** هذه في نسخة، والنسخة التي قُرئت على الشيخ الجزري واعتمدت في آخر حياته

رفع المسـاهم

(ليلفظوا) ومؤداهما واحد، لكن الأفصح الذي استقر عليه المؤلف (ليلفظوا) كما نص على هذا الشراح.

قوله: (بأفصح اللغات)، لأن لغات العرب متعددة، والقرآن لم ينزل على جميع لغات العرب بل نزل على سبع لغات فقط اختلف العلماء في تحديدها، لكنه خلا من اللغات المرذولة واللغات الضعيفة من لغات العرب، منها (كشكشت قيس) ينطقون الكاف شيناً أو سيناً (وعنعنة تميم) وغيرها من اللغات التي لم ينزل القرآن بها بل نزل بأفصح اللغات لغات العجز من بكر وهوازن وسعد وقريش وأكثر ما نزل بلغة قريش، وبعض اللغات في القرآن أسعد من بعض، ولكن قطعاً هناك لغات أهملت مثل لغات البدو حين نزول القرآن وليس هذا الوقت، لأن الآن البدو والحضر كلاهما أصابتهم اللكنة وأصابتهم العجمة، فهناك لغات أهملت وتركت لم ينزل القرآن عليها ولم يأذن الله لرسوله - صلى الله عليه وسلم - إلا على سبع لغات نزل عليها القرآن وهذا محله في علوم القرآن وفي علم القراءات.

رفع
المسيهم
غفر الله له ولوالديه

قوله: (ليلفظوا بأفصح اللغات) أي لابد أن ينطق باللغة الفصحى التي نزل عليها القرآن، ولا يتم ذلك إلا بعد معرفة المخارج والصفات التي حررها العلماء ودققوها مما سنشرحه بإذن الله.

قوله: (محرري التجويد) حال، إذ واجب عليهم محتم قبل الشروع أولا أن يعلموا حالة كونهم محرري التجويد، هذا عِلْمٌ (والمواقف) العلم الثاني، وحذف الابتداء لأن المواقف تتناول الوقف والابتداء يقولون: علم الوقف والابتداء، ولكنه حذف الابتداء إما لأجل النظم لم يساعده في هذا، وإما لأنه دل عليه علم الوقف لأنه كما قال تعالى: ﴿وتقيكُمُ الحَرّ﴾ أي وتقيكم البرد وقوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ ﴾ أي وله أيضاً ما تحرك.

قال: (**وما الذي رسم في المصاحف**) لأن رسم المصحف معرفته بالنسبة للقارىء ضرورية حيث المقطوع والموصول، فهنالك كلمات رُسمت مقطوعة يجوز الوقف على أحد جزءيها وهناك كلمات رُسمت موصولة لا يجوز قطعها عن بعض،

وهنالك تاءات رسمت مجرورة أو مفتوحة، وهناك تاءات على هيئة الهاء، لا يجوز الوقف عليها بالتاء المجرورة.

قال: (ومن كل مقطوع وموصول بها) أي برسم المصاحف والمقصود برسم المصاحف العثمانية التي كتبها عثمان – رضي الله عنه – في عصره لأن أول ما نزل القرآن كان يكتب على ما تيسر من أدوات الكتابة، كتب على اللّخاف والعظام، وعلى الحجر وعلى الجلود وعلى ما تيسر من أدوات الكتابة، ثم جُمع بأمر من أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد تولى هذا الجمع زيد بن ثابت، وجمعه واحتفظ به أبو بكر الصديق – رضي الله عنه – خوفاً على المصحف من الضياع، وجمع زيد كل ما نزل من القرآن الكريم من جميع الأحرف السبعة.

واحتفظ به أبو بكر الصديق – رضي الله عنه – ثم احتفظ به عمر – رضي الله عنه – ثم صار إلى حفصة – رضي الله عنها – ثم جاء عصر عثمان بن عفان فعاد الخلاف الذي خاف منه الرسول ﷺ على الأمة، حيث إن الرسول ﷺ في أول الأمر أُذن

له أن يقرأ القرآن على حرف واحد، ثم أذن له أن يقرأه على سبعة أحرف، وكان يقع بعض الخلاف وكان يفزع النبي ﷺ إلى حلّه، وكان يقرأ بعض القراء على حرف، هذا على لغة قريش وهذا على لغة أخرى، فإذا وقع شيء من هذا فصله النبي ﷺ ويقول عن هذا القرآن: (نزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه)[1] لكنه في آخر حياته استقر على حرف واحد، أو بعبارة أدق على عرضة واحدة وهي التي عارضه جبريل بها – عليهما الصلاة والسلام في رمضان ففي آخر حياته قبل وفاته ﷺ عارض جبريل القرآن مرتين، وطريقة ذلك أنه كان يستمع إلى جبريل ثم يسمع جبريل بعد هذا من النبي عليهما السلام ، واستقر بعد هذا عليه وتابعه على ذلك كبار المهاجرين والأنصار، ممن كانوا يلازمون الرسول ﷺ ، لكن بقي الإذن مفتوحاً وبقي السماح على أصله، كلٌ يقرأ بما تيسر له وبما وصل إليه من الأحرف السبعة، فلما جاء عصر عثمان صار بعضهم يُخطّىء بعضاً، ووقع هذا في غزوة أذربيجان، وفي الحروب التي قامت في الكوفة

(١) أخرجه البخاري (٢٤١٩) ومسلم (٨١٨).

رفع
المسـاهم
عز الله الإسلام

وما حولها، وصار بعضهم من أبناء الصحابة ومن دونهم يقولون هذا الحرف هو الذي نزل عليه القرآن وهذا ليس من القرآن، ويُكفّر بعضهم بعضاً، ويجهل بعضهم قراءة بعض والرسول ﷺ يقول: (المراء في القرآن كُفر)(١)، ففزع حذيفة بن اليمان – رضي الله عنه – إلى عثمان وأخبره بالواقع فعاد عثمان بالناس إلى العرضة الأخيرة وحملهم عليها، وحرق ما سواها من المصاحف، فأمر زيد بأن ينسخ المصاحف على مقتضى العرضة الأخيرة التي عارض بها الرسول ﷺ جبريل عليه السلام، ويُهمل ما سواها وهو ما يُعدّ من المنسوخ أو من المتروك أو من المهمل، فأخذ ما كان في العرضة الأخيرة سواء أكان على حرف قريش أو على أكثر من حرف قريش، وما سوى ذلك أهمله وتركه وهذا يرجع إلى ما استقر عليه النبي ﷺ، وإلا ليس لأحد أن يهمل ما جاز وما نزل، لكن عُمل هذا بمحضر من جميع الصحابة وجميع المسلمين، وكانت عدتهم نحو اثني عشر ألفاً كلهم وافقوه على ذلك حتى حاول بعضهم أن يخالف، فهذا

(١) حديث حسن: أخرجه أحمد (٢/٥٢٨).

رفع المسيّهم

مثلاً ابن مسعود – رضي الله عنه – لكنه رجع عن هذا، وعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه – قال: (لو كنت مكان عثمان لفعلت ما فعل)، فتركوا جميع الأحرف السبعة ولم يأخذوا منها إلا ما وضحنا ، وهذا هو الذي حققه جماعة من العلماء مثل الشيخ الجزري في كتابه (مقدمة النشر) وغيرهم من العلماء أمثال (أبي عبيدة السلماني) و (ابن سيرين) و (الشعبي)، وهذا هو القول الفصل إن شاء الله فيما حرره كثير من العلماء، وبهذا يكون عثمان نسخ عدة مصاحف على ما كان في العرضة الأخيرة، وأما ما خالف ذلك وإن صح إسناده وإن ثبت مما نزل في أول الأمر لكنه تُرك مثل قراءة – مما هو في صحيح البخاري ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ ﴾ ﴿والذكرِ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴾ ومما صح ﴿ وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صالحة﴾ ومما صح ﴿ لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ (في مَوَاسِم الحَجِّ) هذا وإن كانت قراءات صحيحة لكنها أُهملت، واستقر العمل على ما كان في العرضة الأخيرة، وعدد عثمان في المصاحف لحكمتين:

رفع المسامهم

الحكمة الأولى: أن العرضة الأخيرة أحياناً تقرأ الآية على أكثر من وجه مثل ﴿ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ ﴿ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ﴾ الموضع الأخير من سورة التوبة أو (ولا يخاف عقباها) (فلا يخاف عقباها).

لأن الرسول ﷺ عرض عليه عرضتين (سارعوا، وسارعوا)، (وبالزبر، والزبر) (وبالكتاب المنير) (والكتاب المنير) وغير ذلك مما هو مجموع في علم الرسم، فعدد من أجل أن يرسم وجه من القراءة في مصحف ووجه آخر في مصحف آخر، فالحكمة الأولى ترجع إلى أن بعض الأحرف قرئت على أكثر من وجه؛ فلا يمكنه أن يكتب القراءتين في مصحف واحد، فوزع قراءة في مصحف يرسله إلى مِصْرٍ بوجه، ومصحف إلى مِصْرٍ آخر بوجه آخر، والمصاحف التي أرسلها واعتمدت في مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام، وهي خمسة مصاحف، قيل: واليمن والبحرين لكن المعوَّل عليه خمسة مصاحف.

رفع المسيرهم غفر الله له ولوالديه

الحكمة الثانية: تعدد الأمصار، فيرسل مصحفاً إلى مكة ومصحفاً إلى البصرة ومصحفاً إلى الشام ومصحفاً إلى الكوفة ومصحفاً إلى المدينة؛ لأجل أن يتيسر لأهل كل بلدة المصحف الذي يصل إليهم ليقرؤوا على مقتضاها، لكن الحكمة الأساسية ترجع إلى اختلاف القراءات في أكثر من وجه، فرسم عثمان هذه المصاحف، وأمر زيداً بأن يرسمه على لغة قريش خاصة إذا وقع خلاف بين لغة قريش ولغة أخرى.

قال: **(وما الذي رسم بالمصاحف)** فيجب الالتزام برسم مصحف، لذلك كان من شروط القراءة الصحيحة موافقة الرسم العثماني، نسبة إلى الصحابي الجليل عثمان رضي الله عنه.

لأن الشروط ثلاثة:

وهي : موافقة اللغة العربية، وصحة الإسناد ، وموافقة الرسم العثماني.

فأي قراءة تخرج من موافقة الرسم العثماني تُعدّ شاذة، ويمكن أن يستفاد منها في الجوانب الحديثية واللغوية، لكن اعتبارها قرآناً ويتعبد بها فيه خلاف بين العلماء، والذي عليه

رفع
المسلم
غفر الله له ولوالديه

العمل عند جمهور المسلمين أنه لا يُقرأ بها ولو صحت مثل ما ذكرنا في صحيح البخاري، وهل يوجد ما هو أصح من البخاري بعد القرآن؟ وفيه: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ والذكرِ وَٱلْأُنثَىٰ ۝٣﴾ لا يجوز القراءة بهذا في الصلاة وإن خالف بعضهم وحاول أن يقرأ بها لكن العمل على خلافه، ويروى جواز هذا عن أحمد ومالك وأصحاب الشافعي وأبي حنيفة لكن الذي عليه الاعتماد عند الحنابلة والمالكية والشافعية والأحناف موافقة الرسم، وأن الخروج عليه لا يجوز.

قوله: **(وما الذي رسم بالمصاحف من كل مقطوع وموصول بها)** يعني هذه المصاحف، وعلى هذا أي قراءة توافق أي مصحف من المصاحف العثمانية يجوز القراءة بها وما خالفه لا تجوز القراءة.

قال: **(وتاء أنثى لم تكن تكتب بها)** سيتكلم الآن عن كل مبحث من المباحث في باب مستقل ويضيف على هذا بعض المتطلبات الضرورية، فتكلم عن مخارج الحروف وعن الصفات بعد هذا مباشرة، وتكلم عن المقطوع والموصول وعن تاء

رفع
المسلمين
غفر الله له ولوالديه

التأنيث، وقوله: **(من كل مقطوع وموصول بها وتاء أنثى لم تكن تكتب بها)** يعني لم تكتب بهاء مربوطة، فتاء التأنيث تنقسم إلى قسمين فيما هو مرسوم (هاء) يعني تاء مربوطة مثل (رحمة) تكتب مربوطة وأحياناً تكتب مفتوحة مجرورة، فقال لابد من معرفة التاءات في المصاحف، لأن - مثلاً - رواية حفص إذا جاءت تاء مفتوحة وقف عليها بالتاء يقول (رحمت) وإذا جاءت مربوطة وقف عليها بالهاء يقول (رحمة) أو (بقية) كما في سورة البقرة يقول (بقية) لأنها مربوطة وفي سورة هود يقول (بقيت) لأنها رسمت مفتوحة، وحذف الهمزة هنا مراعاة للنظم وإلا فأصلها: وتاء أنثى لم تكن تكتب بهاء.

❁ ❁ ❁

رفع
المسلم
عبد الله

مخارج الحروف

مَخَـــارِجُ الحُــرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ　　عَلَـــى الَّذي يَخْتَارُهُ مِنَ اخْتبر
فَـــأَلِفُ الجَـــوْفِ وأُخْـــتاها وَهِي　　حُـــرُوفُ مَـــدّ لِلْهَـــواءِ تنْتهي
ثُـــمَّ لأقْصَـــى الحَلْـــقِ هَمزٌ هَاءُ　　ثُـــمَّ لِوَسْـــطِهِ فَعَـــيْنٌ حَـــاء
أدْنـــاه غَـــيْنٌ خَاؤهـــا والقـــاف　　أقصى اللسان فوق ثُمَّ الكافُ
أســـفل والوسْط فَجيمُ الشّينُ يا　　وَالضَّـــادُ مِـــنْ حَافته إذ وَليا
لآ ضْـــرَاسَ مِـــنْ أيْسَرَ أو يُمْناها　　وَالـــلاّمُ أدْنَاهـــا لَمُنْـــتهَاهَا
والـــنونُ مِـــنْ طَرَفه تحْتُ اجْعَلُوا　　والـــرَّا يُدانـــيه لِظَهرٍ ادْخُلوا
والطـــاءُ والـــدَّالُ وتـــا مِنهُ وَمِنْ　　عُلْـــيَا الثنايا والصَّفيرُ مُسْتكن
مِـــنْهُ ومِـــنْ بَطْنِ الثنايا السفلى　　والظَّـــاءُ والـــذّالُ وَثـــا للعُلْيَا
مِـــنْ طَرَفَـــيهما ومِنْ بَطْنِ الشَّفَه　　فالفا مع أطراف الثنايا المشْرِفَهْ
لِلشَّـــفَتَينِ الـــواوُ بَـــاءُ مِـــيمٌ　　وغُـــنَّةٌ مَخْـــرَجُها الخَيْشُـــومُ

هكـذا بـدأ المؤلـف بعد المقدمة بهذا الباب، وهذا الذي عليه عمـل المؤلفـين بحيـث يبـتدئون في عـلم الـتجويد بـباب مخـارج الحـروف، وربمـا قدمـوا بعـض المقدمـات المهمـة الـتي لا تعلـق لهـا

المسيرهم

بالمخارج، مثل ذكر بعض الفضائل والآثار في علم التجويد كما سبق في كتاب الإمام الداني أو في التعريفات لعلم التجويد، وبيان أهميته ووجوبه أو بيان تاريخه ونحو ذلك مما ليس له صلة بالمخارج أو الصفات.

أما ما يفعله بعض الناس ممن يقفزون إلى الصفات أولاً ثم يؤخرون المخارج، وليتهم يبدأون بالصفات الأساسية، بل يبدأون بالصفات العارضة؛ فيبدأون بأحكام النون الساكنة والتنوين، فهذا خلاف الأولى، وخلاف ما كان عليه العلماء المتقدمون من علم التجويد، نعم بعضهم قد يقدم الاستعاذة والبسملة وبعض الآثار كما ذكرنا، لكن ليس لهذا تعلق بالمخارج، أما أحكام النون الساكنة والتنوين كونها تقدم على مخارج الحروف وعلى الصفات اللازمة أو تتقدم المدود كما هو معمول به الآن في المناهج الدراسية فهذا خلاف الأولى، ولهم وجهة في هذا، يقولون: هذا أخف على الطالب بحيث يعرف أحكام النون الساكنة والتنوين لكثرة دورانها، لكن كيف هذا وهي مبنية أصلاً على المخارج والصفات؟ فمثلاً: الإدغام عِلّته التقارب أو التماثل والإخفاء كذلك، والإظهار علته التباعد،

رفع المسهم

فكيف يُعرف هذا والطالب لا يعرف مخارج الحروف أصلاً ولا يعرف من أين تنتج؟

ويظهر أن العنونة بـ (باب مخارج الحروف) زيادة ليست من المؤلف لأن المؤلف بدأ بـ (**إن هــذه مقدمة**) ولما انتهى من قوله (**بهــا**) قال: (**مخارج الحروف سبعة عشر**)، فالعناوين المُدرجة في داخل الكتاب اجتهاد من الشراح والنُساخ وليست من كلام المؤلف.

أولاً لابد من معرفة المخرج، ولابد من معرفة الحرف قبل الشروع في بيان تعدادها وأماكن خروجها، (المخرج) المقطع من مكان أعضاء النطق، وأعضاء النطق الأساسية تبدأ بالحلق ثم اللسان ثم الشفتين ثم الأنف أو الخياشيم والجوف، ويشارك في هذا الأعضاء مثل الأسنان ومثل الحنك ومثل اللثة، ولابد من معرفة هذه الأعضاء قبل الشروع في هذا الباب.

أول عضو يخرج منه الحرف هو الحلق، لكن حتى يصل إلى الحلق يمر ببعض الأعضاء المهمة فهو يبدأ من الرئة بالهواء الذي فيها، ثم يمر بالأوتار الصوتية التي بالحنجرة، وبعد هذا ينتج من

رفع المسهم

موضعه الذي يخرج منه، إما من الحلق وإما من اللسان وإما من الأنف وإما من الشفتين، فالمخارج الرئيسة: (الحلق ثم اللسان، الشفتان، الجوف، الخيشوم أو الأنف، فالبعض يسميه الخياشيم، والبعض يسميه الخيشوم أو الأنف والشاطبي سماها (الأنف).

والجوف بعضهم لا يعده، ومبدأه من الحلق ولا ينقطع إلا بانتهاء الشفتين.

تحديد الأعضاء:

أ- الحلق: يبدأ بعد الحنجرة مباشرة (بعد الصدر) أو بعد القصبة الهوائية، فهو قريب من اللهاة المتدلية، وهو من المخارج الرئيسة.

ب- اللسان: وهو معروف لكن له أقسام: (أقصى - وسط - طرف - حافة).

الأقصى: ويقصد به مما يلي الصدر، الأدنى: مبدؤه من طرف اللسان.

الحافة: أقصاها مما يلي الصدر وتمتد إلى الطرف، وكل منطقة من هذه المناطق يخرج منها حرف أو أكثر.

رفع المسهم

ج – **الشفتان**: معروفة.

د – **الخياشيم**: الخرق المنجذب للداخل فيما لو سقط شيء من الأنف إلى الداخل لسقط في الفم، ولو خرج شيء من أعلى الفم لخرج إلى الأنف.

بقيت أشياء لابد من معرفتها، وهي من الأعضاء المساعدة في النطق عندنا:

الحنك: سقف الفم ويسمى غار الفم، يبدأ من اللهاة المتدلية إلى بداية اللحم اليابس الذي على الأسنان (اللثة) الذي يمسك الأسنان، وبعضهم يطلق اللثة على الحنك فتصيران واحدة، وأحياناً يقولون الحنك الأعلى ويقصد به سقف الفم، والحنك الأسفل (ما تحت اللسان) وليس يخرج من تحت اللسان شيء، وبعضهم يقيد الحنك الأعلى (أعلى الفم).

وهي في الفكين، والمعتاد (٣٢ سناً) عند عامة الناس وبعضهم ينبت له (٣٦ سناً)، وبالطبع كل ضرس بأعلى لابد أن يكون له ضرس مماثل في الأسفل، والحروف لا يخرج شيء منها من أسفل، كلها تخرج من أعلى، إلا حروف الصفير أحياناً

رفع
المسلم
غفر الله له ولوالديه

تشارك في الأسنان السفلى ، لكن المعتمد الآن إخراجها من أعلى ، فنذكر الآن الأجزاء العلوية ومثلها بالضبط الأجزاء السفلية ، لذا فالجزء العلوي يتكون من (١٦) ، فأولاً الثنايا وهما ثنيتان ومثلهما ثنيتان من أسفل ، ويليها الرباعية مثلها ثم الناب أربعة أيضاً ، ثم الضواحك الأربعة كذلك ، ثم الأضراس وعدها ستة عشر ضرساً ثمانية من فوق ، ومثلها من أسفل ، وبهذا تتم جميع الأسنان (٣٢ سناً) ، وبعض الناس ينبت لهم ما يسمى النواجذ التي تسمى ضرس العقل فتصير الأسنان ٣٦ ، وكل هذه الأسنان تشارك في المخارج ، ولو سقط سن من الأسنان يتبين عند نطقه إلا إذا كان عنده مهارة في النطق ومعرفة الحروف ومخارجها يستطيع أن يُخفي العيوب.

المخرج : هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف ، ويكون لازماً في أحد هذه الأعضاء المعروفة ، ويسمونه (مخرج – مدرج – حيّز) لكن المستعمل في كتب التجويد (مخرج) فنسمي اللسان ونسمي الحلق (مخرجاً).

رفع
المسيٰهم
غفر الله له ولوالديه

أما الحرف: فهو الصوت الذي يصدر من المخرج بحيث يتم باصطدام عضو في عضو، يصطدم اللسان بالحنك، أو الشفة السفلى بالشفة العليا، أو بإقفال الحلق ونحو ذلك، ومتى انقطع الصوت هذا هو الحرف.

قوله: (**مخارج الحرف سبعة عشر**)، يعني المخارج التفصيلية غير المخارج الرئيسة العامة التي عددناها وهي خمسة، لكن المخارج التفصيلية تختلف في العدد، فمثلاً الحلق به أكثر من منطقة يخرج منها حرف أو حرفان أو أكثر، والحروف (٢٩ حرفاً)، معناه أن المخارج عندنا لابد أن تكون (٢٩ مخرجاً) وهي كالتالي:

- **مخارج عامة:** وهي التي عددناها سابقاً، ثم المخارج التفصيلية بحيث يكون كل عضو فيه أكثر من مخرج، ثم من كل مخرج يخرج منه حرف معين فمثلاً الحلق فيه ثلاثة مخارج عامة (أقصى – أوسط – أدنى).

الأقصى ينقسم إلى قسمين، والأوسط ينقسم إلى قسمين، ولابد من معرفة هذه المخارج وإلا التبست الحروف

بعضها، فمثلاً الهمزة لو لم تحكم نطقها جيداً تصير هاء، والسين إن لم تنطقها جيداً تصير ثاء، والدال إن لم تنطقها جيداً تصير تاء، والغين تصير خاء فبدلاً من أن تقول: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ ﴾ تقول (خير المخضوب) وهكذا، الباء لو لم تخرجها جيداً تقول (أمصرت) بدلاً من (أبصرت).

المخارج الحقيقية: ٢٩ مخرجاً ويضبط هذا بالممارسة والتدقيق، قال: (**على الذي يختاره من اختبر**) هذا الذي اختاره المحررون أن المخارج ١٧ مخرجاً.

وهذا يدل على أنه توجد أقوال أخرى لا يختارها المؤلف، فمنهم من يراها ١٦ مخرجاً بحيث يسقط مخرج الجوف، ولكن هل معنى إسقاط مخرج الجوف أن تسقط معه الحروف؟ لا، فماذا يفعل؟ يوزعها على المخارج الأخرى، بحيث تخرج الألف من الحلق، والواو المتحركة من الشفتين والياء من وسط اللسان، وعلى أية حال هذه التفصيلات لا يترتب عليها فائدة لأن مؤداها واحد، وعند التدقيق والتحقيق نجد أن لكل حرف مخرجاً فالمخارج ٢٩ سواءً على من يرى أن المخارج العامة أو التفصيلية

رفع
المسلم
غفر الله له ولوالديه

(١٧ أو ١٦ أو ١٤) سواءً قلنا المخارج العامة ٥، أو ٤ بإسقاط مخرج الجوف أو ٣ بإسقاط مخرج الخيشوم أو قلنا (١٧ أو ١٦) بإسقاط مخرج الجوف أو ١٤ بجعل اللام والراء والنون مخرجاً واحداً، كل هذا اختلاف لفظي لا يختلف معه النطق بالحروف لأن كل حرف له مخرج محقق ومقدر، والمقدر الذي ليس له حيز معين هي حروف المد وباقي الحروف لها حيز مقدّر.

قال:

فألف الجوف وأختاها وهي   حروف مد للهواء تنتهي

هذا في أكثر النسخ وفي بعض النسخ:

للجوف ألف...

والمقصود الألف المدية أما الهمزة فلا، والألف المدية تضبط في حروف الهجاء بأن يسبقوها بحرف لام بأن تقول في آخر الحروف لام ألف، واو، ياء، أي الألف المدية فقولهم في القاعدة البغدادية (لا ألف) يعني الألف المدية، وأدرجوها مع اللام لأنه لا يمكن أنِ ترسم مفردة يابسة، فوصلوا معها اللام لأنها أقرب الحروف إليها من حيث الصورة والرسم، وهي لا تأتي إلا ساكنة ولا تأتي إلا مسبوقة بفتح.

قولـه: **(وأختــاها)** أختا الألـف الـواو السـاكنة المضموم ما قبلها واليـاء السـاكنة المكسـور مـا قبـلها، مثل قـال (ألـف) قيل (الياء) يقول (الواو).

قولـه : **(حروف مد للهواء تنتهي)** يعني به الجوف، وهذا المخرج الأول على رأي المؤلف كما هو رأي الخليل بن أحمد والجماعة، ويخرج من الجوف ثلاثة حروف : ألف، واو، ياء (حروف المد) يسمونها حروف العلة أو الحروف الذائبة أو الحروف الهوائية، مصطلحات لشيء واحد ويطلقون عليها حروف المد واللين، وقولـه: **(حروف مد للهواء تنتهي)** يعني تنتهي عند انتهاء صوتها بحيث تنتهي عندما يخرج من الفم، فمثلاً المد (ما) يبدأ من الحلق إلى أن ينتهي إلى منطقة الجوف، هل معنى هذا أن الألف ، الواو، الياء، مخرجها واحد؟ لا، فكل منها له مخرج ونميز الياء بتسفُل فتقول : (جيء، سيء) والواو بعلو (صو، قو) والألف معترضة بينهما متوسطة (جاءك) فتلاحظ الآن حرف الجوف (قي) مُتسفلة (وقو) مرتفعة (قا) وسط، وهذا تضبطه المشافهة، والمجودون يرون أن حرف المد

رفع المسَاهِم

ينبغي أن يخرج منتصباً من غير أن يكون فيه أدنى تموج ؛ لأنه إذا صار فيه أي شيء من التموج معناه أنه التبس بحرف آخر، ونعني بالتموج هو الترجيع، وبعض مشايخنا يتشددون في هذا ويمنعون الترجيع ويعدونه من عيوب القراءة، لكن ثبت أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - رجّع وصح عنه أنه رجّع في سورة الفتح: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ ﴾ ونصوا على هذا كما في حديث عبد الله بن المغفّل، الذين لا يرون الترجيع يقولون: إن الترجيع في الألف يمرّ بالحلق فربما تنتج عن هذا همزات مسهّلة.

وينبغي أيضاً أن يخرج مد الجوف من غير أن يمر بحروف أخرى، فبعض الناس يخرجه بحيث يمر من الخياشيم، وهذا لا ينبغي، ومخرج المد يسمونه مخرجاً مقدراً، لأن المخرج المحقق أن تقول يخرج من الثنايا مع طرف اللسان، أو مثلاً من أقصى اللسان مع الحنك الأعلى، أو من وسط اللسان، فمنطقة الفم منطقة عامة لا يمكن أن تحيزها في منطقة محدودة، وحاول بعضهم فقال: الألف باعتراض والواو بعلو، والياء بتسفل، وهذا شيء تقديري.

رفع
المسلم

بها القراءات الصحيحة، وليس على إطلاقه، أما ما سوى ذلك فلا يجوز إلا برواية محققة وصحيحة، لذلك وجب الاحتراز في هذا، ووجب تعيين الحروف حرفاً حرفاً بحيث يخرج كل حرف من مخرجه الصحيح حتى يُثاب القارىء على هذا، (**ثم لوسطه**) الوسط يخرج منه العين ثم الحاء (أعْ، أحْ)، ولذلك بعض الناس لا يحسن نطق العين نطقاً سليماً فيجعل فيها بحة يقول: (أنعمتَ) بها بحّة، فالصحيح خروج العين منعمة، والحاء تخرج مبحوحة من غير تكلف (الرحمن)، (أدناه) الأدنى ما يلي الشفتين غين، خاؤها.

عندما انتهى من حروف الحلق شرع في حروف اللسان، واللسان فيه عشرة مخارج، وتخرج منه ثمانية عشر حرفاً، وبدأ باللسان من أسفل قال: والقاف أقصى اللسان مما يلي الصدر أقرب شيء للهاة المتدلية، وهي آخر شيء في الحنك (المنطقة اللينة وتسمى اللغصمة) لأن الحنك يبدأ باللحم هذا الذي يمسك الأضراس ثم الغار ثم اللحمة اللينة، أقصى اللسان فوقُ، على حذف مضاف (فوق الحنك) والقاف أقصى اللسان فوق، ثم

رفع
المسلم هم
عفا الله عنه

تُسكن بحيث يدخل عليه همزة في الأول تقول مثلاً : (أبْ) فحيث انتهى الصوت يكون المخرج (أجْ) هذا هو الساكن، فكيف نعرف مخرج الحرف المتحرك؟

ندخل عليه (هاء) نقول (جَهْ) (مَهْ).

وكل ما يذكره المؤلف من ترتيب يكون على هذا النحو، فإذا جاء إلى مخرج معين يُرتبه من أسفل (همزة هاء، عين، حاء، غين، خاء، الجيم شين ياء) يبدأ بالأقصى وينتهي بالأدنى، فأنت إذا قدمت حرفاً على حرف أخرجته من غير مخرجه، مثلاً (الجيم) لو قدمتها قليلاً تصير (ياء) فبدلاً من أن يقال : (مسجد) يقول : (مسيد) وإن أخرتها قليلاً تصير (شين) ولذا بعض الناس يقولون (مسشد) ونفس الكلام في بقية الحروف.

إن أدنى تأخير أو أدنى تقديم يلتبس الحرف بحرف آخر، وينبغي الاحتراس في القرآن الكريم ألا تلتبس الحروف ببعضها، ولذا تجد من يقولون (الهمد لله) وعندنا من ينطقون الهمزة هاء يقولون (هجل) فهذا إن جاز في كلام الناس، لا يجوز في القرآن الكريم إلا ما صحت فيه الرواية، كأن تنطق السين صاداً أو العكس أو الضاد ظاء أو العكس وذلك في مواضع محدّدة جاءت

بها القراءات الصحيحة، وليس على إطلاقه، أما ما سوى ذلك فلا يجوز إلا برواية محققة وصحيحة، لذلك وجب الاحتراز في هذا، ووجب تعيين الحروف حرفاً حرفاً بحيث يخرج كل حرف من مخرجه الصحيح حتى يُثاب القارىء على هذا، **(ثم لوسطه)** الوسط يخرج منه العين ثم الحاء (أعْ، أحْ)، ولذلك بعض الناس لا يحسن نطق العين نطقاً سليماً فيجعل فيها بحة يقول : (أنعمتَ) بها بحّة، فالصحيح خروج العين منعمة، والحاء تخرج مبحوحة من غير تكلف (الرحمن) ، (أدناه) الأدنى ما يلي الشفتين غين، خاؤها.

عندما انتهى من حروف الحلق شرع في حروف اللسان، واللسان فيه عشرة مخارج، وتخرج منه ثمانية عشر حرفاً، وبدأ باللسان من أسفل قال: والقاف أقصى اللسان مما يلي الصدر أقرب شيء للهاة المتدلية، وهي آخر شيء في الحنك (المنطقة اللينة وتسمى اللغصمة) لأن الحنك يبدأ باللحم هذا الذي يمسك الأضراس ثم الغار ثم اللحمة اللينة، أقصى اللسان فوقُ، على حذف مضاف (فوق الحنك) والقاف أقصى اللسان فوق، ثم

الكاف أسفل، أي تحت القاف، فيكون الترتيب (قاف ثم كاف) فالقاف أقرب للحلق، ولذلك بعض العلماء يذكرون القاف مع حروف الحلق وهو رأي ضعيف، لذا أدنى تهاون في القاف يصيّرها كافاً مثل (المتقين) تنقلب (المتكين).

(والوسط) بفتح السين وعلى هذا جاءت بعض النسخ تُقرأ هكذا أقصى اللسان فوق ثم الكاف أسفل ومن وَسَطه، والوسَط هو ما يتوسط الشيء، أما إذا كان بالمعنى (بين) فالأفصح فيها الوسْط، لكنه هنا يريد ما يتوسط الشيء وليس البين، وفي نسخة **(لوسْطه)** (والوسط فجيم الشين ياء) ثلاثة مخارج بهذا الترتيب وتُسمّى حروف شجرية لأنها تخرج من شَجْر اللسان (مُنفتح الفم) والقاف والكاف تسمى (لهوية) لأنها تخرج من قرب اللهاة، وحروف الحلق تسمى (الحروف الحلقية) هذه الألقاب ذكرها الخليل بن أحمد في أول كتابه العين.

ثم قال: **(والضاد من حافته)** بعض الناس يقولون (حافّتِهِ) والصواب (حافته) بتخفيف الفاء - كما في القاموس من حَافَ - أي طرف الشيء، **(والضاد من حافته إذ وَليا)** أي إذا ولى

رفع
المساهم

الأضراس وهي مكتوبة في البيت (إذ وليا) للوزن وتسمى ألف الإطلاق في العروض، وليست ألف التثنية، (إذ وليا) تقديرها إذ ولي الأضراس واضطر للوزن – أن يبدأ باللام المفتوحة فقال (لاضراس) بالنقل، أي بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة، وهي جائزة لغة، والأفصح الأضراس والحافة توالي الأضراس، والأضراس تبدأ من منطقة الضاحك إلى الطواحن فتقول (أضْ) من اليسار وهو أشهر وأيسر، وتقول من اليمين (أضْ) وهو أعسر، وهي حسب التعوّد، فبعض الناس تعود أن يخرجها من اليمين، ولما درسنا كتب التجويد تعودنا أن نخرجها من اليسار لذلك قال **(من أيسر أو يُمناها)** أي إما أن تخرج من الحافة اليمنى أو من الحافة اليسرى والحافة اليسرى أسهل، والضاد تحتاج إلى تحقيق وتحرير، وبعض الناس يتكلف ويتعسف، ومنهم من يتساهل فيها، حتى نص بعض الفقهاء على أنك متى نطقت الضاد مكان الظاء في سورة الفاتحة لم تبطل الصلاة، لكن الأولى أن يجتهد الإنسان في إخراجها من مخرجها الصحيح ولا يتكلف تكلفاً مذموماً بحيث ينطقها (دالاً أو ظاءً)،

رفع
المسلم
غفر الله له ولوالديه

والعربي الفصيح يستطيع أن يخرجها بدون تكلف كثير، وهذه المشكلة فيها مؤلفات كثيرة، ولكننا لا نطيل عندها، وأهم شيء ننبه عليه هو أن الضاد لا تخرج من الثنايا، لأنها إذا خرجت من الثنايا صارت دالاً.

ثم قال: (**واللام أدناها**) يعني أعلى الحافة (لمنتهاها) يعني مما يلي طرف اللسان قرب الثنايا (لمنتهاها) تنتهي عند الطرف، لذلك بعض العلماء يقولون: تخرج اللام من الثنايا العليا مع طرف اللسان وهو صحيح، واللام أوسع المخارج تبدأ من عند الأضراس وتنتهي عند الثنايا وأكثر الناس يخرجها من الثنايا، وهو مخرج واسع.

ولما فرغ من أقصى اللسان ووسطه تكلم عن حافته، وذكر ما يخرج منها، ومن ثم شرع في بيان ما يخرج من طرف اللسان فذكر (النون) وهي تخرج بعد اللام مباشرة فقال: (**والنون من طرفه تحت**) أي تحت اللام مباشرة قل (أن، أل) تجد أن اللام تلتصق بأصول الثنايا العُليا أو الأضراس أو ما يواليها من الرباعية أو الناب، قال: (والنونَ) الأظهر أنها بالنصب

(والنون) أي والنون تجعل على أنها مفعول لجعل، لكن النسخ كلها على الرفع (والنونُ) على الابتداء، لكن الأظهر النصب نصّ عليه ملاّ على القارىء رحمه الله **(والنون من طرفه تحت اجعلــوا)** أي أيها القراء، (تحتُ) بالرفع على حذف مضاف أي تحت اللام.

ثم ذكر الحرف الثالث مما يخرج من الطرف فقال (والرا يدانيه) أي يقاربه **(لظهر أدخلوا)** أي أقرب لظهر اللسان، فإن الراء تكون على ظهر اللسان أقرب فتكون بهذا الترتيب (أل، أن، أر) فتجد أن اللسان عند النطق باللام أو النون يتجه رأسياً في الطرف، بينما الراء يلتصق ظهر طرفه بالحنك لذلك من يحكم المخرج لا يحدث عنده التكرير، لكن أكثر الناس يُخطئون في مخرج الراء فيحدث عندهم الالتباس، وبعض العلماء يجعل هذه الحروف الثلاثة ذات مخرج واحد لأنها متقاربة، لكن التحقيق ما ذكره سيبويه وتبعه المؤلف – رحمه الله –، وهذه الحروف الثلاثة تسمى – ذولقية – تخرج من ذلق اللسان.

ولتبيين مخرج الطاء والدال والتاء من خلال تأمل الأبيات نقول: أن الطاء والدال والتاء تخرج من طرف اللسان مع ما يواليها من الثنايا العليا (أطْ، أدْ، أتْ)، (وعليا الثنايا) وهما ثنيتان لكنهم يجمعونه تخفيفاً بدلاً من أن يقول ومن عُليا الثنيتين يخفونهما يقولون الثنايا كقولهم (عريض الحواجب) على الرغم من أنهما حاجبان تخفيفاً بدلاً من حاجبين، ويضبط ويفرق بين (الطاء والدال والتاء) الصفات، وهذه الحروف الثلاثة تسمى (لُثوية) لأنها تقارب اللُثة وهي اللحمة التي على الأسنان أو التي تشد الأسنان.

ثم قال- رحمه الله -: **(والصفير مستكن)** أي مستقر وحروف الصفير (الصاد والزاي والسين) مستكن أي مستقر (منه): أي من طرف اللسان ومن فوق الثنايا السفلى، والبعض يعبر بـ (بينهما) أي من بين الثنايا السفلى والعليا وبعضهم يعبر بـ (تحت الثنايا العليا)، فهل يوجد فرق بين هذه التعبيرات الثلاثة؟ لا فالمؤدى واحد، لذلك نقول دائماً: الثنايا العليا هي التي عليها المخارج والسفلى قليلة جداً، لكنه اختار الثنايا

السفلى من أجل (السين والزاي) لأنها حروف مستقلة ففيها ضعف بخلاف الصاد فإنها مستعلية.

(والظــاء والذال وثاء للعليا) يعني من الثنايا العُليا (من طرفيهما: أي طرف اللسان والثنايا (أظْ، أثْ، أذْ)، لكن يجب الاحتراز من المبالغة في إخراج اللسان، فبعض الناس يخرج اللسان زيادة فيحدث معه ثرثرة فينبغي ألا يخرج سوى الطرف، ولذلك نص عليه فقال (من طرفيهما) من غير مبالغة في إخراج اللسان، وهذه الحروف يسمونها (اللثوية) لقربها من اللثة وليست من اللثة مباشرة لأنك تلاحظ طرف اللسان مع الثنايا، الآن انتهى من حروف اللسان.

ثم قال – رحمه الله – (ومن بطن الشَّفة) يُقال الشَّفة والشِفة لغتان) **(ومن بطن الشفة فالفا)** وتقدير الكلام ومن بطن الشفة الفاء، والفاء الأولى زائدة، الشفة لها بطن، وهو الذي يكون فيه رطوبة ولها ظهر، وهو الذي فوق الرطوبة، والمخارج التي سيذكرها المؤلف كلها من بطن الشفة، وأما ظهر الشفة فلا يخرج منها أي حرف.

رفع المسـاهم

قوله : **(فالفاء مع أطراف الثنايا المشرفة)** يقول: إن الفاء تخرج من بطن الشفة مع أطراف الثنايا العليا ، وينبغي الترفّق فيها بحيث لا تلتصق الأسنان بالشفة التصاقاً قوياً فيذهب همسها تقول (أفْ) وسيأتي الكلام عن الهمس والرخاوة ، فينبغي التلطف في نطق الفاء مثل (أنفسكم).

ثم قال: **(للشفتين الواو باء ميم)** تخرج من الشفتين لكن ليس هذا على إطلاقه ، فالمقصود (بالواو) غير المدية ، بل المقصود حرف اللين أو المتحركة ، ولا يصح إطباق الشفتين عند النطق بالواو ، بينما الباء والميم مع إطباق الشفتين (أبْ ، أمْ) لكن بانطباق أكثر عند الباء لما فيها من الجهر أو الشدة ، فهذا هو التحقيق فيها.

قال: **(وغـــنة مخرجها الخيشوم)** يقول: إن الغنة تخرج من الخيشوم وبعضهم يعبر بالأنف قال ، كما قال الشاطبي :

وغنة تنوين ونون وميم أن   سكن ولا إظهار في الأنف يُجتلى

هذه خلاصة الكلام في المخارج ، ولم نُطل فيها بل اكتفينا بالإشارة حتى ندخل في المقصود ، وهو الصفات والتطبيق وهو عندنا أولى.

رفع
المسٍاهم
غفرالله له ولوالديه

والحروف أجناس مثل أجناس الناس لها مخارج وألقاب ولها صفات، المخارج التي درسناها الآن والألقاب ما عمله سيبويه حيث لقب كل مجموعة بلقب (حلقية – ذولقية – نطعية – شجرية .....) إشارة إلى مواضع خروجها، والصفات هي الأصوات التي سنتكلم عنها فيما بعد، وهي أهم شيء ينبغي أن يحرص عليها القارىء، فالحروف حتى يقرأ القارىء قراءة مجودة متقنة تحتاج إلى عدة أمور:

الأمر الأول: معرفة مخرج كل حرف على حدة؛ ومعرفة صفات كل حرف على حدة فتخرج الحرف من مخرجه الذي ينبغي أن يخرج منه، وتحليته بصفاته التي وردت فيه، هذا العمل الأول، وقل من يسلم في هذا لكثرة الصفات التي تحتاج إلى تمرين.

الأمر الثاني: التركيب الحرفي وهو أن الحرف يجاور حرفاً قبله أو بعده يكون أقوى منه أو أضعف منه فتُخلّص الحروف بعضها من بعض، مثل (مخمصة) الميم مرققة والخاء مفخمة والميم مرققة والصاد مفخمة، فيجب أن تخلص كل حرف من حرف وهذا العمل الثاني.

رفع
المسلم
عبد الله الحمد

الأمر الثالث: الكلمات يُفصل بعضها عن بعض دون دخول أدنى شائبة، وقد أشرنا إلى هذا من قبل مثل ﴿ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ حِمْلًا ﴾ (ساء) فعل (لهم) ضمير، (جاء بكم)، (قال لهم)، (تُبْدى لكم)، وهذا يحتاج إلى تطبيق.

ثم بعد هذا تحتاج إلى ربط الآية بكاملها مع مجموعة الآيات التي تتحدث عن معنى محدد أو محور معين فتقرئوها بالطريقة التي ينبغي أن تُقرأ عليه من ترغيب أو تهديد أو تشويق أو تخويف أو ترجٍّ أو بيان أو نحو ذلك.

فإذا قرأ القاريء ووصل إلى هذه المرتبة فقد وصل إلى مرتبة جيدة ممكن أن يستفيد من قراءته وأن يُفيد بقراءته، وهذا يحتاج إلى سنين حتى يصل القارىء إليه، ولا يكفيه أن يقرأ سورة أو اثنتين أو كتاباً أو كتابين حتى يصل إلى هذا المستوى.

رفع
المسلم
غفر الله له ولوالديه

صفات الحروف

قال – رحمه الله –

صِـفَاتُهَا جَهْـرٌ وَرِخْـوٌ مُسْتفِلْ   مُنْفَـتِحٌ مُصْـمَتَة وَالضِّدَّ قُلْ
مَهموسُـها فحثهُ شخصٌ سَكَتْ   شَـدِيدُها لَفْظُ أجدْ قَط بَكتْ
وَبَـيْنَ رِخْـو والشَّدِيد لِنْ عمَرْ   وَسَبْعُ عُلْو خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ حَصَرْ
وَصَـادُ ضَادُ طـَـاء ظَاءُ مُطبقَه   وَفَرَّ مِنْ لُبِّ الْحُرُوفِ الْمُذْلَقَـة

معـرفة صفات الحـروف ضـرورية جداً لأنها هي التي تميز الحـروف بعضـها عـن بعض، وقبل بيان الصفات نشير إلى النَّفَس والصوت:

أولاً – النفس: يخرج من الرئة، فإذا خرج من الرئة ولم يصطدم بأي عضو من أعضاء النطق لم ينتج صوت أصلاً.

ثانياً – الصوت: إذا خرج النفس من الرئة واصطدم بأي عضو من أعضاء النطق خرج الصوت، وهو الحرف الذي تكلمنا عنه عند (مخارج الحروف).

رفع المسابهم

والمقصود بالصفات هنا الصفات اللازمة، وهي التي لا تنفك عن الحرف بأي حال من الأحوال.

والصفات منها صفات تمييزية (تميز الحرف عن الآخر) وهي الأصل، ومنها صفات تحسينية تجمل الحروف، وهي في الوقت ذاته تميزها مثل حروف التفخيم والترقيق، مثل حروف الصفير وما أشبهها، يقولون: إذا كان المخرج كالميزان تعرف به الكمية، فالصفة له كالناقد تعرف بها الكيفية.

والمؤلف اختار من الصفات سبع عشرة صفة، وأي حرف من الحروف لابد أن يتميز بصفات تميزه عن غيره وإلا التبس بغيره، وقد يشارك بعض الحروف في بعض الصفات لكن له ما يميزه عن غيره، منها سبع عشرة صفة لها أضداد، وسبع لا ضد لها، هذا الذي اختاره الناظم والصحيح أنها خمس عشرة صفة لأن صفتي الإصمات والإذلاق لا أثر لهما في النطق، وإنما هما صفتان صرفيتان.

بدأ الناظم بالصفات ذوات الأضداد بحيث أن يكون الحرف صفته كذا أو ضده كذا، فإن لم يكن مجهوراً فلابد أن يكون مهموساً، وإن لم يكن رخواً فلابد أن يكون شديداً أو متوسطاً،

رفع
المسيّهم
غفر الله له ولوالديه

وإن لم يكن مستفلاً فلابد أن يكون مستعلياً، وإن لم يكن مطبقاً فلابد أن يكون منفتحاً، وإن لم يكن مصمتاً فلابد أن يكون مذلقاً، والعكس، ولا يخلو أي حرف من هذه الصفات، ولذا إما أن يكون الحرف به أربع صفات على القول المختار، أو خمس على رأي المؤلف.

وأما الصفات السبع المكملة فهي تختص ببعض الحروف دون بعضها، ولنبدأ في الصفات ذوات الأضداد.

وبدأ المؤلف بالصفات التي لها ضد لأنها أخصر، وحين تذكر الصفات يختلف المؤلفون، فبعضهم يذكر حروف كل صفة فيأتي إلى التسعة وعشرين حرفاً يقسمها قسمين عند كل صفة وضدها، وهكذا بحيث ينص عليها، فيجمع كل مجموعة في كلمة تفيد معنى أو لا تفيد معنى، فهذه طريقة، ويوجد من سار على طريق المؤلف، وهي أخصر وأتقن؛ بحيث يذكر الصفة ذوات الحروف الأقل، فإذا كان لحرف صفتان متضادتان جهر وهمس فأقلهما حروفاً ذكره، حتى يعرف أن الباقي ضمن الصفة ذات الضد الآخر، فعندنا مثلاً في المجهور تسعة عشر حرفاً، المهموس عشرة أحرف فينص على المهموس لأنه أخف

في اللفظ وأيسر في النظم فإذا حفظت المهموس وحروفه قليلة، معناه أن الباقي مجهور، ومثلاً (أجد قطن بكت) هذه حروف الشدة ثمانية حروف، وحروف الرخاوة والتوسط ما سواها، فهو يذكر حروف الشدة والذي يسكت عنه يكون حروف الرخاوة، المنفتح ضده المطبق والمطبق أربعة أحرف والمنفتح خمسة وعشرين، فهو، يذكر الأربع لأنها أخف في الحفظ.

وقد بدأ في التفصيل فقال: **(مهموساً فحثه شخص سكت)** أي الحروف المهموسة هي المجموعة في قولك (فحثه شخص سكت) عادة هذه الألفاظ التي يجمعونها غالباً تفيد معنى ويتفننون في إيراد هذه المعاني، وتلحظ أن المؤلف ذكر المعاني على الترتيب، فذكر المجموعة الأولى **(فحثه شخص سكت)** ثم ذكر مجموعة **(أجد قطر بكت)** ثم ذكر مجموعة (لن عمر) وكل واحدة تفيد معنى والثاني يترتب عليها.

(فحثه شخص سكت) فحثه: نصحه، شخص: آدمي، قال: (سكت) لم يجبه بشيء.

(أجد قطن بكت) أجد: أمر من الإيجاد، كأنه يقول لم يجد قط إلا التبكيت (بكت) من التبكيت أو التوبيخ.

(ولن عمر) قد تكون لن بمعنى: لين عمر – لينه الباطني – فعمر رضي الله عنه كان يزجر الناس ويشد عليهم لكنه في سريرة نفسه يكن لهم الحب والشفقة كما قال الناظم في عمر:

قسا ليزدجروا ومن يك حازماً فليقس أحياناً على من يرحم

فلين عمر هو المطلوب، أما غيره فربما كان ضعفاً وخوراً.

معنى المهموس، وحروفه، وأضداده:

معنى الهمس: هو جريان النفس عند النطق بالحرف لضعف الحرف عند النطق به، فسميت مهموسة لضعفها، وجريان النفس معها لضعف الاعتماد عليها في مخرجها فالفاء مثلا عندما تريد أن تنطق بها يضعف الاعتماد عند مخرجها، وهو الثنايا العليا مع الشفة السفلى يقول (إف) فيجري النفس، (الثاء) الشيء نفسه (أث) فهي من طرف اللسان مع رؤوس الثنايا العليا فلم يلتصق اللسان التصاقا قويا بالأسنان، ولم تلتصق الأسنان بالشفة عند الفاء، وهكذا (الشين) عند النطق بها تخرج من وسط اللسان تقول (قريش) لضعفها جرى النفس،

رفع
المسلم

فضعف الحرف عندما يلتصق بالعضو الآخر لا يلتصق التصاقاً محكماً، بل يلتصق التصاقا ضعيفا فيجري معه النفس، فينبغي أن يجري النفس عند أحد هذه الحروف، الفاء والحاء والثاء والهاء والشين والخاء والصاد والسين والكاف والتاء، فإذا لم يجر النفس عند واحد منها فهو لحن، فمثلاً الفاء لا تحبسها مثل (خوف) الثاء (مثواهم) الهاء (به) بخلاف بعضهم الذي لا يجري النفس بل يجري الصوت.

وضد المهموس **المجهور** حيث قوي الاعتماد عليه في مخرجه فانحبس النفس، مثل الطاء (محيط) (صراط) خلافاً لبعض الناس الذين يحولونها إلى (تاء) وهذا لحن، الظاء (محفوظ) وبعض المؤلفين اعتنى بمثل هذا مثل (الصفاقسي)، حيث بين كل حرف على حدة وذكر ما يخطىء فيه الناس في الحرف المعين واسمه (تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين) وابن البنا له (بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القراء)، ولذا فإن حروف الجهر ينحبس فيها النفس.

رفع
المسلم
غفر الله له ولوالديه

ومن الناس من لا يفرق بين الصوت والنَّفَس، أما (النفس) فهو الذي يجري من الرئة بدون تكلف ولا تعمّل، وأما (الصوت) فهو الذي يكون بتعمّل ففي لفظ (الجيم) و (الدال) ينحبس فيهما الصوت (أج)، (أد) لا تستطيع أن تمد الدال أو الجيم، بينما الحرف الرخو غير (أجد قطن بكت) مثل (الزاي) (عند النطق تقول) (أز) تجد الصوت يمتد فيها و (الضاد) إذ ينبغي في حروف الرخاوة أن يكون الامتداد فيها بمقدار يسير، لا يصل إلى مقدار المد، بينما الحروف الشديدة تنحبس فإذا أجريت معها النفس أو الصوت تصير لحنا كمن يقول: (التين) (بدلاً من) (الدين)، لكن حرف (الواو) (تقول) (أووو) يمتد الصوت، هذا هو الفرق بين الشديد وضده الرخو والمتوسط، وبعضهم لا يذكر المتوسط هذا ويدرج حروفه ضمن الحروف الأخرى وهو قول وجيه.

فهناك الحروف الشديدة وهي (أجد قط بكت) وهي خلاف الرخو، والرخو بالحركات الثلاث في امتداد الصوت وانحباسه، أما الحروف المتوسطة التي لا هي رخوة ولا شديدة جمعت في قولنا (لن عمر) لا يجري معها الصوت جرياناً طويلاً ولا ينحبس

مثل: (الضالين) فلامها لابد أن تكون ذات مد متوسط فلا يحبسها ولا يمدها كثيراً؛ مثل العين (أنعمت) و(نستعين) (والضاد في) (الضالين).

ملحوظة:

حروف الهمس كلها رخوة إلا حرفين؛ الكاف والتاء، واضطرب الناس في هذا، فتجد بعض القراء ينطقها باعتبار أنها مهموسة، وبعضهم ينطقها باعتبار أنها شديدة، في حين إن نظرت إلى حروف (أجد قط بكت) تجدها كلها حروفاً مجهورة إلا (الكاف والتاء) فهما شديدان، أي ينحبس فيهما الصوت، ومهموسان ومعناه أنه يجري عندها النفس بخلاف حروف الشدة حيث ينحبس فيها الصوت والنفس، فبعض القراء ينظر إليها من ناحية النفس، لكونها مهموسة فيهمسها، وبعضهم ينظر إلى أنها شديدة ويتناسى صفة الهمس، والأولى أن يعمل بالصفتين، وهو الصحيح الذي عليه المهرة المجودون، فتجد (التاء) في (فتنتهم) (انفطرت) (كورت) فبعضهم يهمسها والآخر يكتمها، والصحيح أن يُعمل فيها الاثنين بحيث ينحبس الصوت ثم يُجري النفس مثل (صدرك)، (استكبرت) (وزرك) ولابد من إتقان

رفع المسهم

صفة الهمس وضدها وإتقان صفة الشدة والرخاوة، وكثير من الناس يهتم بالمفخم والمرقق وحروف القلقلة وينسى المهموس والشديد والمجهور وغيره، فوجب التنبيه على هذا.

والتطبيق يوضح كل هذا.

قوله: (**وسبع علو خص ضغط قظ حصر**).

معنى: (خص ضغط قظ) خص: بيت من قصب، ضغط: مضغوط، أمر بالتقييظ: قيظ في وقت الحر وهذا كناية عن الزهد، وكان أبو وائل شقيق بن سلمة – رضي الله عنه – يبني بيتا من خص يسكن فيه هو ودابته فإذا جاء الغزو هدمه، وإذا رجع من الغزو بناه، والاستعلاء معناه أن اللسان يعتلي عند النطق بها فينتج عنها (التفخيم) مثل (خالصا)، (الضالين)، وما سواها مستفل أي ينزل اللسان، هذه سبعة حروف، وحروف الاستفال ما سواها اثنان وعشرون مثل (القيامة، سمع ...) ويجب الاحتراز عند النطق بحروف الاستعلاء من أن يكون فيها ضم الشفتين إلا أن تكون مضمومة إلا الألف فإنها تتبع ما قبلها فإذا سبقت بحرف استعلاء فخمت مثل (قال) فإن سبقه

رفع
المسهم
عبد الله الطالب

حرف استفال رققناها مثل (السماء، جاء) فتتبع الألف ما قبلها، وابن الجزري كان يتبع خلاف هذا، كان يرى أن الألف دائماً تقرأ مرققة، ورجع عن هذا في النشر – رحمه الله – وقوله: (حصر) أي انحصرت.

قوله: **(وصادٌ ضادٌ طاءٌ ظاءٌ)** لابد أن ننون حتى يتسق الوزن فننون الثاني والرابع وكلها بالرفع على الابتداء، يقول أنها حروف مطبقة، ينطبق أعلى اللسان عند النطق بها، وبالتحديد أقصاها **(وما سواها منفتح)** لا ينطبق اللسان عندها، وهذه الحروف هي أحد حروف الاستعلاء فكأنها هي أعلى حروف الاستعلاء فينبغي أن يكون التفخيم فيها قوياً مثل (الطامة، الضالين، الصالحات) بخلاف بقية الحروف مثل الخاء (يختصمون)، لأن اللسان لا يطبق عندها، ولما فيهما من الهمس، وكذلك (الحاء) وبقية الحروف.

ثم قال: **(وفرّ من لب)** أي فر جاهل من ذي لب، قال (الحروف المذلقة) أي الحروف المذلقة جمعت في (فر من لب)، وما سواها مصمت، ويقال: إن هذه الحروف المصمتة لا تجتمع

رفع المسا هم

في كلمة واحدة، وإن اجتمعت في كلمة واحدة فلا تكون عربية، بينما هي كلمة أعجمية ويمثل لها بكلمة (عسجد) ليس فيها حرف مذلق، وهذه لا تعلق لها بالقراءة فلا نقف عندها كثيراً، وسميت مذلقة لأنها تخرج من ذلق اللسان.

رفع المسا هم

الصفات التي لا ضد لها

قال – رحمه الله - :

صَــفِيرُهَا صَــادٌ وَزَايٌ سِــينُ   قَلْقَلَــةٌ قُطْــبُ جَــد وَاللّينُ
وَاوٌ وَيَــاءُ سَــكَنَا وَانفَــتَحَا   قَــبْلَهُمَا والانحِــرافُ صُحّحا
في الــلاّمِ والرّاء وَبِتَكْرِيرٍ جُعِــلْ   وَلِلتَّفَشّي الشّين ضَاداً اسْتَطِلْ

قولـه : (صفيرها) أي صفير الحروف يقع في (الصاد والزاي والسين) لما يوجد لها من أثر في الصوت ، فينبغي أن يكون التصفير متحققاً في هذه الحروف الثلاثة من غير نقص ولا زيادة.

وأكثر هذه الصفات التي لا ضد لها هي عبارة عن قدر زائد على الصفات التي لها ضد.

وينبغي أن تخلو الحروف الأخرى من الصفير، فبعض الناس حين ينطق (الثاء) أو (الشين) يجعل فيها صفيراً مثل (قريش)، وهذا خطأ.

قولـه : (قطـب جد) أصلها (قطب جدّ)، الجد : العظمة وخففت (الجدّ) للوزن، القطب : الرحى، ويقال حروف

القلقلة، والقلقلة هي الاضطراب الذي يحدث عند هذه الحروف بحيث تضطرب عند النطق بها، وكلها حروف شديدة ومجهورة (حروف قوة)، ولذا فالقلقلة قدر زائد على الشدة وعلى الجهر، وجميع الحروف تنتج عن اصطدام عضوين إلا حروف القلقلة فإنها تنتج من انفراج عضوين، فالباء لا يمكن أن تخرج إلا بعدما تنفرج العضوان (أب) فلا تسمع الصوت إلا بعدما تنفرج الشفتان، بخلاف الحروف الأخرى لا تظهر إلا باصطدام العضو بالعضو (أح) (أخ) وهكذا... بدون انفراج (أف)، وحرف القلقلة لا ينبغي أن يبالغ فيها ولا يطفّف فيها أيضاً.

وأشهر حروف القلقلة : القاف مثل ما قال الشاطبي (واعرفهن القاف كل يعدها)، وهي تضبط بالمشافهة.

قوله: (**واللين واو وياء سكنا**): أي حروف اللين الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما مثل (بيت، خوف) تنطق بدون كلفة، قال (**سكنا وانفتحا**) أي إذا جاء ساكنا وما قبلها مفتوح تصير (لين) قال (**قبلهما**) أي أن الفتح يكون قبل الواو أو قبل الياء، وحروف اللين فيها قدر من المد يضبط بالمشافهة فتقول

(رب هذا البيت) (خوف)، (شيء) فيها مد يسير لا يصل إلا حركتين (شيئاً) (سوء) وهذا لا ينبغي أن يزاد فيه لئلا يصل إلى درجة المد، وينبغي ألا يبتر بحيث يكون حرفاً مجرداً، وصاحب الطبع السليم يستطيع أن ينطقه بدون تكلف أو تعمل، لكن بعض المجودين يتشدد فيها ويبترها، وهذا رأي بعض المتأخرين، وهو قول ضعيف، أما في الوقف فيزاد في مدها فتعامل معاملة العارض للسكون إذا وقعت متطرفة قبل ساكن، لذلك بعض القراء مثل ورش، وحمزة يمدون اللين ويزيدون في مده، فحمزة يقول (من الأمر شيء) من طريق الطيبة، أما ورش فدائماً يمد من طريق الأزرق، فدلّ هذا على أن حروف اللين فيها نوع من المد وتخرج بلين دون تكلف.

قوله: **(والانحراف صححا في اللام والراء)** أي أن اللام والراء توصفان بصفة الانحراف أي انحرفتا من الحافة إلى الطرف، فاللام أصلا تخرج من الحافة، ويمتد أدناها لمنتهاها أي (أدنى الحافة مما هو أقرب إلى الشفتين) إلى منتهاها (طرف اللسان)، والراء تنحرف من طرف اللسان إلى ظهر اللسان، وصفة

رفع المسا هم

الانحراف أشبه ما تكون بصفة صرفية، فاللام من الحافة أو من الطرف مع ما يواليها من الأضراس، وكذلك الراء تنطق من ظهر اللسان، أما أصلها فكان في طرف اللسان، ثم انتقل إلى الظهر مثل ما نقول في الحروف المتوسطة أن أصلها شديدة ثم مر بها عوامل حتى صارت متوسطة أو رخوة، هذه مباحث صرفية لا تعلق لها بالقراءة.

قوله: (**وبتكرير جعل**): صفة التكرار صفة لازمة للراء لا تنفك عنها، ونقول فيها ما نقول في سائر الصفات: ينبغي ألا يزاد فيها حتى لا يصل التكرير إلى تكريرات متعددة، وينبغي ألا تكتم الراء بحيث إنها تصير لاماً مع مراعاة امتداد الصوت الذي فيها لأنه من الحروف المتوسطة أو الرخوة. وبعض العلماء يقولون بعدم التكرار ألبتة، والصواب أنها تُكرر تكريراً بدون زيادة كما نقول في القلقلة، تقلقل بدون أن تصل إلى الحركة، وكما نقول في الصفير يكون تصفيراً بحيث لا يصل إلى التصفير المبالغ فيه، وهكذا يقال في سائر الصفات.

رفع المسامر

قولـه: **(وللتفشي الشين)** أي أن الشـين موصوفة بالتفشي، وهـو نـوع مـن أنـواع الهمـس وهـو انتشـار الهـواء في الفـم، لكـنه يعتبر قـدراً زائداً على الهمس، وينبغي ألا يبالغ في التفشي بحيث لا يمتد الصوت فيه ويصل إلى درجة المد.

قولـه: **(ضادا استطل)** أي: الضـاد موصـوفة بالاستطالة، لأن الصـوت يمتد عـند الـنطق بهـا، لكن لا يصل إلى درجة المد، وهـو قدر زائد على الرخاوة لأنه يمتد بها الصوت، لذلك تبين ما قلـناه عـند شـرحنا لأول هـذه الصـفات، وهـو أن هـذه الصـفات أكثرها صـفات زائـدة عـلى الصـفات المتقدمة من الجهر والرخاوة والاستعلاء والاستفال وهكـذا، وبهـذا ينـتهي الكـلام عـن هـذه الصفات.

رفع المسـاهم

التجويد

قال – رحمه الله –

وَالأخْـذُ بالـتَّجويد حَـتْم لازِمُ ... مَـنْ لَـمْ يُجَـوِّدِ القُرآن آثِمُ
لأنـه بِـه الإلـهُ أنـزَلا ... وَهَكـذا مِـنْهُ إلَيْـنَا وَصَـلا
وَهُـوَ أيْضـاً حِلْـيَةُ الـتلاوَة ... وَزِيـنَةُ الأَدَاءِ وَالقِـراءة
وَهـوَ إعْطـاءُ الحُـرُوف حَقّها ... مِـنْ صِـفة لهـا وَمُسْتحَقّها
وَرَدُّ كُـلِّ وَاحَـد لأصْـله ... وَاللّفْـظ في نظـيره كَمِـثْله
مُكَمَّـلا مِـنْ غَـيْر مَـا تكَلُّفَ ... بـاللُّطْفِ في النطْقِ بلا تعسُّف
وَلَيْـسَ بَيْنَـه وَبَيْـنَ ترْكِـهِ ... إلا رياضَـةُ امـرئ بفكّـه

قولـه: (والأخذ بالتجويد حتم لازم) أي واجب، وفاته – رحمـه الله – أن يذكر مراتـب القـراءة في هـذه المقدمة واستدركها في الطيبة قبل قوله (والأخذ بالتجويد) فقال:

ويقرأ القـــرآن بالتحقيق مع ... حدر وتدوير وكـل متبع
مع حسن صوت بلحون العرب ... مرتـلاً مجوداً بالعـرب

ثم ذكر حكم التجويد.

التحقيق هو : أعلى مراتب القراءة ويكون في التعليم وبعضهم يساويه بالترتيل ، والصحيح أن التحقيق في مقام التعليم والترتيل في مقام غير التعليم.

والترتيل هو : تبيين القراءة وإتباع بعضها بعضاً بتأنٍ وتؤدة ، وهو الذي نزل عليه القرآن ، وهو الذي كان يأخذ به الرسول - صلى الله عليه وسلم- لكنه **رخص بالحدر** وهو الإسراع بالتلاوة ، وكان الصحابة يحدرون وما كان الرسول - صلى الله عليه وسلم- يحفظ عنه الحدر بل كان يرتل وبينهما مرتبة متوسطة ، متى نقصت عن قدرها أو زادت صدقت عليها هذه المرتبة ، وهي مرتبة **التدوير**، فإذا نقص الترتيل عن قدره صار تدويرا ، وإذا زاد الحدر بحيث كان فيه بطء قليل صار تدويرا ، فمراتب القراءة : تحقيق وترتيل ثم حدر وهو الضد وبينهما مرتبة يقال لها التدوير ، وينبغي أن يستعمل القارىء كل نوع في محله المناسب ، فمقام التعليم له التحقيق ، ومقام المراجعة والمدارسة لها طريقة في القراءة أشبه ما تكون بالحدر والتدوير ، ومقام الصلاة أيضاً لها طريقة في القراءة وهي طريقة التدوير أو الحدر لقوله - صلى

رفع
المسـاهم

الله عليه وسلم - (**من أم منكم الناس فليخفف**)[1] أو الترتيل، وقد يلزم الشخص مقام التحقيق، فترة ثم ينتقل عنه لمرتبة أخرى بعدما يتقن الحروف، وأصعب المراتب الحدر، لأنه ليس بعدها إلا (الهذ رمة) فإذا لم يحكم الطالب أو القارىء مرتبة (الحدر) تجاوزها إلى الهذ رمة وهي لا تجوز.

يقول – رحمه الله - :

والأخذ بالتجويد حتم لازم   من لم يجـود القرآن آثم

يقول العمل بالتجويد واجب، والتجويد المقصود به هنا تصحيح الحروف، والنطق بالحروف صحيحة على الوجه الذي نزلت عليه كما في نسخة أخرى وهي صحيحة (**من لم يصحح القرآن آثم**) لأن التجويد يطلق ويراد به معانٍ عند أهل التجويد يطلق ويراد به مرتبة من مراتب القراءة وهي مرتبة من مراتب التحقيق ومن مراتب الترتيل عالية جداً وهي من أقوى المراتب في تحقيق الحروف.

(١) صحيح : أخرجه مسلم (٤٦٨).

ويطلق التجويد ويقصد به تصحيح الحروف، وهو إخراج كل حرف من مخرجه وإعطاؤه صفاته اللازمة والعارضة، لذلك عرفوا التجويد بأنه: إعطاء كل حرف حقه مخرجا وصفة، ولهم فيه تعريفات أخرى لكن هذا أخصرها وأدقها، يقول: (الأخذ بالتجويد) أي العمل بالتجويد، أما العلم به فقد سبق في قوله:

إذا واجب عليهم محتم　　　قبل الشروع أولاً أن يعلموا

فبين هناك حكم التجويد من حيث التعلم وأنه فرض كفاية، أما هنا فالأخذ بالتجويد على كل مستطيع، وعلى كل قادر أن يجتهد في إخراج الحروف وقراءتها قراءة صحيحة، لذلك كان الناس على صنفين كما في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - (**ماهــر القرآن مع السفرة الكرام البررة**)، والماهر هو الذي يتقن الحرف ويضبطها، و (يتعتع فيه وهو عليه شاق)، وهذا هو الصنف الآخر يحاول أن ينطق الحروف، وهي عليه شاقة، لا يعرف مخارجها وصفاتها معرفة كاملة لذلك يجتهد، ويتعمد إخراجها إخراجاً صحيحا فهذا له أجران، أما الذي مع السفرة الكرام البررة له أجور أعظم من أجرين، أما ما سواهما ممن يقرأ القرآن هذًّا ويترك العربي الفصيح إلى الأعجمي

رفع
المسلم
عبد الله الرحمن

والنبطي القبيح فهذا لا شك آثم، لذلك قال: (**من لم يجود القرآن آثم**) فحكم بتأثيمه، فقراءة القرآن منها الواجبة ومنها المستحبة، الواجب سورة الفاتحة في الصلاة، والمستحب ما سواها، وبعض العلماء قسموا الحكم، قالوا: تجب في القراءة الواجبة، أما القراءة المستحبة فلا تجب، أي تجب في سورة الفاتحة في الصلاة وما سواها فلا تجب، وهو تفصيل لا يستند إلى دليل، ومنهم من قال: الأخذ به على إطلاقه في الصلاة المفروضة وفي سورة الفاتحة وفي غيرها على الإطلاق (يجب الأخذ بالتجويد) وأن من لم يجود فهو آثم، والناس مضطربون في هذا الحكم، منهم من يجنح إلى ظاهر هذا اللفظ ويتشدد فيه، ومنهم من يرد على هذا الرأي وهذا النظم، ومنهم من يقول إن التجويد مستحب وتركه مكروه، ومنهم من يقول إن الأخذ به واجب وأنه يأثم من ترك التجويد، وتوجد مؤلفات في هذا، وفي بعضها خلط.

وخلاصة القول في هذا: أن يقال إن اللحن في القرآن قسمان: إما أن يكون خطأه خفياً، وإما أن يكون ظاهراً جلياً، وهو المعروف عند علماء التجويد باللحن الخفي، واللحن الجلي،

رفع
المسابهم
غفر الله له ولوالديه

والمقصود بكلام الناظم هنا يصدق على اللحن الجلي، وهو إبدال حرف بحرف كأن تبدل الحاء بالهاء، فتقول (الهمد لله) بدلاً من (الحمد لله) أو إبدال حركة مكان حركة فتقول (أنعمتُ) بدلاً من (أنعمتَ) أو إسقاط حرف كامل أو زيادة حرف مثل (مالكي يوم الدين) (إياك نعبدو وإياك) ونحو ذلك مما يخل بالقراءة وتعرفه الخواص والعوام، وهو تغيير المعنى أو المبنى تغييرا ظاهرا يعرفه كل من له أدنى معرفة، فهذا متعمده آثم.

أما اللحن الخفي وهو النقص في مقادير المدود أو ترك الغنة أو ترك أحكام الإدغام والإظهار أو الإخلال في مقاديرها وكمياتها فمثلا بدلا من أن يمد (والسماء) يقصرها ويخل بالمد ويقصر عن القدر المطلوب أو بدلا من أن يقول (من يعمل) بإدغام النون مع ياء (يعمل) يظهرها، وكذلك المد في ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ أو مثلاً بدلاً من أن يرقق يفخم في (العالمين) فالمقصود بها أشياء لا يعرفها إلا علماء التجويد، فهذا معرض للإثم لأنه ربما يكون معرضاً للحن جلي، لكنه لا يأثم، لأننا لو أثّمناه لما سلم أحد من الإثم لأنه لا يسلم أحد من اللحن الخفي، حتى

ولو كان من علماء القراءات والتجويد، فقد يقع في اللحن الخفي في وقت من الأوقات أو في حرف من الحروف، واللحن الخفي دقيق جداً جداً، لا يمكن الاحتراز منه، بحال من الأحوال ولو وصل القارىء لدرجة عالية من التجويد لا يمكن أن يسلم منه في وقت من الأوقات، فاللحن الخفي - إن شاء الله - لا يأثم القارىء به، وإنما يستحب الاحتراز منه، ولا شك أن الحكم هذا ينبغي ألا يطغى على ما ينبغي أن يأخذ به المسلم، فليس لكونه واجباً أو غير واجب أو آثماً أو غير آثم، أو حراماً أو جائزاً أو مستحباً، فليس هذا كله هو الذي يدعونا لضبط القرآن فحسب، بل ينبغي على المسلم أن يحرص على قراءة القرآن قراءة مجودة صحيحة حتى يجد اللذة، ويجد المتعة عند قراءة كتاب الله تعالى، ويجد المتعة من يستمع إليه، ويستفيد من ينصت إليه، ويترتب هذا على أن يعمل به وبما تضمنه من المعاني والأوامر والحلال والحرام، فهذا هو الخلاصة في حكم التجويد باختصار، أمّا العاجز الذي لا يتيسر له أستاذ ولا ما يسمعه، هذا ما عليه حرج إن شاء الله، يقرأ لكن لا يَهُذ ولا يدمج الحروف في بعضها، ينبغي أن يكون على الصفة التي ذكرها

رفع
المسيّهم
غفر الله له ولوالديه

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (**ومن يتتعتع فيه وهو عليه شاق**)، فمن لا يحسن التلاوة لا ينبغي أن يضع نفسه مع السفرة الكرام البررة ويسابق المجودين ويسابق أهل التجويد، هذه مغالطة، فاللحن الخفي الصحيح أنه لا يأثم القارىء به، بل ينبغي الاحتراز منه ويستحب، ولا يعني هذا أن يتهاون فيه القارىء، بل ينبغي على القارىء أن يحرص على هذه الصفة حتى يكون مع السفرة الكرام البررة الملائكة السفراء بين أنبيائه وبينه جل وعلا الذين لهم من الأجور ما لا يعلمه إلا الله، ويأتي في اليوم الآخر ويقال له: (**اقرأ ورتل كما كنت ترتل في الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها**)، فليحرص المسلم على أن يقرأ بالقراءة الفصيحة الصحيحة على هذا الوجه، خاصة إن كان الإنسان يقرأ لغيره ينبغي أن يجود لقول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: (لو علمت أنك تستمع إلى البارحة لحبرته لك تحبيراً)، لأن المستمع يحتاج القراءة الصحيحة حتى يفهم ما تقول وما تقرأ، ومن ثم يعمل به، أما ما يفعله بعض الناس، لا يبالون بمن وراءهم يقرؤون كما عنَّ لهم، همّهم آخر السورة

رفع المسـاهم غفر الله له ولوالديه

فهذا خلاف السنة، وأبو موسى رضي الله عنه كان يتلو القرآن، ويقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - له: (**أوتيت مزمارا من مزامير آل داود**)، لكن مع هذا يقول: (لو كنت أعلم أنك تستمع إلى البارحة لحبرته لك تحبيراً) مما يدل على أن التكلف المحمود جائز، والتعمل المحمود مطلوب عند تلاوة القرآن الكريم، وإلا لما قال أبو موسى الأشعري هذا الكلام، وإلا لما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (**يتتعتع فيه وهو عليه شاق**)، فينبغي على من يقرأ على الناس في صلاة أو في غيرها، في مقام علم أو في مقام عبادة أو في مكان من أماكن الاجتماع ينبغي عليه أن يجتهد في تحسين القراءة الصحيحة، ويؤديها على الوجه الأكمل، يحسن أيضاً أن يرتل ويجود ويحرر، لهذه الأحاديث وما في معناها، هذه الخلاصة في حكم التجويد.

ثم ذكر المؤلف – رحمه الله – التعليلات لهذا، وطبعاً المعول على ما سار عليه المؤلف في النشر، هذا الكلام معناه في النشر وما فهمناه من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم- والنشر ألف بعد المقدمة لأنه رجع عن أشياء في المقدمة، ليس

رفع المسلم

منها هذا، لأن البيت هذا مذكور بذاته في الطيبة التي هي بعد النشر.

فلم يرجع المؤلف عن هذا الرأي لكن شرحه في النشر، خلافاً لبعض الناس الذين يقولون: إن الشيخ رجع عما في المقدمة، بل إنه ضمّن هذا البيت بذاته في الطيبة التي هي من آخر مؤلفاته، علل هذا – رحمه الله – في حكم التجويد فقال: **(لأنه بـه الإلـه أنزلا)** وهكذا إلى آخر الأبيات، فقال إن السبب في وجوب التجويد أن الله أنزله هكذا، فكونك تبدل حرفاً مكان حرف أو تعطي حرفاً صفات حرف آخر؛ فبدلا من أن تقول مثلا: (مالك يوم الدين) تقول (مالك يوم التين) أو الحروف تبدلها مكان بعض، (وهكذا منه إلينا وصلا) فالتجويد ليس مبتدعا، وليس من أصحاب التواليف، وليس من بدع قراء هذا العصر، أو من قبلهم كما يزعم بعض الجهلة، إنما هو بهذه الصفة نزل على قلب الرسول - صلى الله عليه وسلم - وتناقلته الأمة مشافهة حتى جاء عصر التأليف، ومن أوائل المؤلفين في هذا أبو مزاحم الخاقاني، وأبو الحسن السعيدي، وجاء بعدها

رفع
المسـهم
غفر الله له ولوالديه

أناس وألفوا إلى هذا الوقت الحاضر، فليس التجويد ابتداعاً من الناس، وهكذا القراءات ليست ابتداعاً من الناس إنما هي نقل وأداء، فليس بعد هذا لأحد أن يأتي ويقول: إن التجويد هذا من فئة معينة أو أناس معينين يؤلفون ويخترعون أحكاماً، لا... هذا لا شك كلام جاهل ومكابر ومغالط، بل التجويد وصل هكذا إلينا بهذه الصفة، وهناك كيفيات في التجويد لاتزال حتى الآن لم تتحرر، مازالت تؤخذ بالمشافهة وتؤخذ بالنقل، هكذا سائر العلوم من فقه ونحو في مبادىء أمرها، كانت عبارة عن نقل ومفرقة في صدور الرجال ثم حررت في الكتب خوفا عليها من الضياع.

قوله: (وهو أيضاً حلية التلاوتِي وزينة الأداء والقراءتِي) لابد من الإشباع حتى يتسق البيت (حلية التلاوتي) أي جمالها وزينتها، لذلك إذا قرأ القارىء بقراءة غير مجودة ذهب جمالها، فإذا انضاف إليها صوت قبيح كانت من أسوأ ما يكون، أما القراءة المجودة إذا انضاف إليها صوت حسن، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، وما الفرق بين الأداء والتلاوة والقراءة؟ معانيها

رفع
المسلم
عبد الله البرعي

متقاربة يقال: تلا علي فلان، وتلا القرآن، وقرأ القرآن، وأداؤه صحيح، وقراءته صحيحة، وتلاوته صحيحة كلها تستعمل بمعنى، لكنها في مصطلح المجودين، أن التلاوة تطلق على عموم القراءة من أوراد ومن مراجعة وما شابه ذلك، مثل أمور الختم أن الإنسان دائماً يختم القرآن كل أسبوع، كل عشرة أيام أو عشرين يوماً هذه تسمى قراءة التلاوة، أما قراءة الأداء فهي التلقي عن المشايخ، وأما لفظ القراءة فهو معنى أعم يشمل الأداء والتلاوة، فالتلاوة فيما هو مقام تعبد، وأما الأداء فما كان في مقام التعليم، فأما القراءة فتشمل التعبد والتعليم، ومعنى (الأداء) هو كيفية أخذ الأداء على طريقتين كل واحدة لا تقل عن الثانية في الشأن وكل واحدة مكملة للأخرى، لا يستغني بها عن الأخرى وهما: **طريقة السماع**، وعلى ذلك كان الصدر الأول، **وطريقة القراءة** وعلى ذلك سار الخلف، فالصحابة كانوا يسمعون من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتعودوا على ذلك حتى تعجّب ابن مسعود حينما قال له النبي صلى الله عليه وسلم: **(اقرأ عليّ)** قال: (أقرأ عليك وعليك

أُنزل)؟ لأنهم تعودوا أن يتعلموا منه ويضبطوا بالسماع، وكان سماعهم صحيحاً، وكانت ألسنتهم عربية فصيحة، وفي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل وقراءة جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم دليل على سُنة الأداء والتلقي، والنبي صلى الله عليه وسلم جمع مع جبريل عليه السلام الطريقتين، أولاً: يسمع من جبريل فإذا استمع وضبط كان في أول الأمر ربما يتعجل ويحرك شفتيه حتى يضبط ويحفظ فنهي عن ذلك قال تعالى: ﴿ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥ ﴾ ، فإذا انتهى من القراءة أخذ الرسول - صلى الله عليه وسلم - يقرأ عليه فجمع بين طريقتين (العرض والسماع) هكذا طريقة التلقي، وينبغي على المسلم ألا يخلي نفسه من هاتين الطريقتين خاصة في هذا الوقت الذي توفرت فيه الأشرطة المرتلة المحققة، توفرت – والحمد لله – توفراً جيداً وبأرخص الأسعار، وتختار الأستاذ الذي تريده، وهذا لم يكن موجوداً في العصور السابقة وكان (الكسائي) يجلس في رمضان من النهار حتى منتصفه يقرأ نصف القرآن ومن منتصفه إلى آخره يكمل القرآن، ويضبطون

رفع المسهم

الناس عنه كيفية القراءة والوقوف، وبعض القراء تلقى القراءة بالسماع مثل الأعمش، تلقى عليه حمزة بالسماع، ومالك بن أنس سمع القرآن من نافع المدني وقرأ عليه أيضاً، غير أن السماع لا يغني عن القراءة على المشايخ، وينبغي على طالب العلم أن يسمع سماع متأنٍ ومتأمل ويقرأ على ما تيسر له من الأساتذة.

فابدأ خطوة خطوة، والتحق بمدارس تحفيظ القرآن المنتشرة واقرأ على ما تيسر ثم بعدها تدرج، قليلاً قليلاً إلى أن تصل إلى كبار المشايخ والقراء.

وطريقة التلقين تجمع بين العرض والسماع، أن الشيخ يلقن القارىء، وورد هذا عن عاصم لقن شعبة كل يوم خمس آيات، لأنه لما جاء شعبة إلى عاصم قال: أريد أن أقرأ عليك القرآن، قال: تسير على طريقة يحيى بن وثاب مع عُبيد بن نَضْلة، قال: كيف كان يفعل؟ قال: كان كل يوم يسمع عليه آية: يأتي لعبيد ويقرأ عليه الآية ويلقنه إياها ويحفظها، ويسمع منه، فقال: تفنى الأعمار، قال إذن كل يوم خمس آيات، فلقنه

رفع
المسلم
عبدالله الرحمن

كل يوم خمس آيات وجاء شعبة ولقن الأعشى على هذا المنوال، خمس آيات وهكذا...

وكانوا قبل أن تنشر المصاحف على النحو التالي: الطالب يكتب من الأستاذ على اللوح، ثم يأتي ليستمع من الأستاذ ويحفظ على هذا السماع، لكن الآن - الحمد لله - كثرت الأشرطة المرتلة وفيها - إن شاء الله - كفاية وغنية، ومن أفضلها إصدار الشيخ (محمد صديق المنشاوي) في المصحف المرتل المشهور.

قال - رحمه الله - : (**وهو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها**) أي التجويد هو إعطاء الحروف حقها من الصفات اللازمة المتقدمة (ومستحقها) ما ينتج عن هذه الصفات مما يعرف عند علماء التجويد بالصفات اللازمة التي تنتج عن تركيب الحروف بعضها على بعض، مثل أحكام النون الساكنة والتنوين، فإذا جاورت النون الياء تدغم فيها، وإذا جاورت الحاء تظهر عندها، فإذا جاورت الميم الباء تخفي عندها، والمد إذا جاور الهمزة يزاد فيه مدة، والراء إذا سبقت بكسرة ترقق وإذا

رفع
المسيا هم
غفر الله له ولوالديه

سبقت بضمة تفخم إذا كانت ساكنة وهكذا، فالأحكام العارضة التي لا تلزم الحرف، بينما الجهر والاستعلاء والاستفال وغيرها من السبع عشرة صفة التي لها ضد والتي لا ضد لها هذه لا تنفك عن كل حرف من الحروف، وهي الصفات اللازمة، إذن المستحق: (الصفات العارضة) التي تعرض عن تركيب الحروف بعضها مع بعض من تفخيم وترقيق ومد وإظهار وقلب ونحو ذلك، قوله: **(ورد كل واحد لأصله)** أي رد كل حرف لمخرجه، يعني التجويد هو إعطاء الحرف حقه مخرجاً وصفةً.

ثم قال: **(واللفظ في نظيره كمثله)** أي أنك إذا نطقت بحرف ينبغي أن يكون الحرف الثاني مشابهاً له، لا ينبغي أن يكون هناك اختلاف في الحرفين، فمثلاً: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ يجب أن تكون الراءان في النطق سواء مشددة ومفتوحة، فأنت إذا ما نطقت بطريقتين واحدة منهما قد تكون خطأ، فينبغي التسوية بحيث القراءة تكون متسقة، (واللفظ في نظيره كمثله) هو معنى أشمل من هذا، ليس فقط عند الحروف، أيضاً عند المعاني، معاني الترغيب تكون متناسبة مع معاني

رفع
المسَاهِم
غفر الله له ولوالديه

الترغيب وآية التشويق تكون متناسبة مع آية التشويق وآيات الحلال والحرام والبيان تكون كذلك لها طرق معينة تتناسب معها كل حرف يقرأ على الوجه الذي نزل عليه كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك، وكان يمد (نضيد) وكان إذا وصل : ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ رفع صوته حتى سمعه من بخارج المسجد، وهكذا روي عن عمر أنه كان يرفع صوته عند ﴿ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ ﴾ وعند ﴿ وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾ ، وكما ورد عن إبراهيم النَّخَعي أنه كان يخفض صوته أدباً عند قوله: (الذين قالوا إن الله فقير) وما شابهه، وهكذا...

والمدود ذات النوع الواحد تكون متساوية والقراءة تكون على وزن واحد، وعلى وتيرة واحدة، قالوا: إن القراءة إذا كانت محدورة تكون كلها حدراً وإطارها واحد، وينبغي أن تكون متسقة فلا يكون مرة فيها بطء ومرة فيها سرعة، وهكذا في الوقف والابتداء فيما كان لفظه ومعناه متحداً فينبغي التسوية فيه، فقوله: **(واللفظ في نظيره كمثله)** قاعدة عريضة ونفيسة جديرة بالعناية والاهتمام.

رفع
المسـاهم
غفر الله له ولوالديه

قوله: (**مكملاً من غير ما تكلف**)، أي تكمل الحرف بدون تكلف أو تنطع يخرجك عن الحد المطلوب كما ذكر عن حمزة أن من زاد على التجويد فهو مثل بياض البرص، قوله: (**باللطف**) نهى عن المبالغة في لفظ الحروف بحيث يصير فيها نوع من اللكز والتشدّد الذي فيه نوع من البشاعة في كيفية الكلام، وكلام السخاوي في هذا جميل يقول - رحمه الله -:

يا من يروم تلاوة القرآن	**ويرود شأن أئمة الإتقان**
لا تحسب التجويد مدا مفرطا	**أو مد مالا مدّ فيه لوان**
أو أن تشدد بعد مد همزة	**أو أن تلوك الحرف كالسكران**
أو أن تفوه بهمزة متهوعا	**فيفر سامعها من الغثيان**
للحرف ميزان فلا تك طاغياً	**فيه ولا تك مخسر الميزان**

وهذا يضبط بالتلقي:

قال: (**وليس بينه وبين تركه**) - للتجويد - (**إلا رياضة امرىء بفكه**) (أخذ هذا من كلام الإمام الداني، قال ليس بين التجويد وبين تركه إلا رياضة امرىء متدبر بفكه، فمع كثرة الممارسة وضبط الحروف يتمرن الإنسان عليها، تكون في أول الأمر متكلفة وتكون في آخر الأمر سجية.

رفع
المسلم
عبد الله الطرابلسي

التفخيم والترقيق

قال – رحمه الله –

فَــرَقِقَنْ مُســتفلاً مِــنْ أحرُفِ   وَحَــاذِرَنْ تفخِيمَ لَفْظِ الألِفِ
كهمْــزَ ألْحَمْــدُ أعُــوذُ إهْدِنــا   الله ثُـــمَّ لامَ لله لَـــنا
وَلِيَــتَلَطفْ وَعَــلى الله ولا الضْ   وَالميمَ مِنْ مَخْمَصَة وَمِنْ مَرَضْ
وَبَــا بَــرْقٌ بَــاطِلٌ بِهِــم بِذِي   وَاحْرِصْ على الشّدَّة وَالجَهْرِ الذي
فــيها وفي الجــيم كحُبّ الصَّبر   وَرَبْــوَة اجْتُثــتْ وَحَجّ الفَجر
وَبيــنَنْ مُقَلْقَــلاً إنْ سَــكَنا   وَإنْ يَكُــنْ في الوقفِ كان أبْيَنا
وَحَــاءَ حَصْحَصَ أحَطْتُ الحَــقُّ   وَسينَ مُسْتَقِيمَ يسْطــو يسْقُوا

بعد أن ذكر الصفات على انفرادها، والمخارج على انفرادها، بين ما نحترز منه وعلى الأخطاء التي ربما يقع الخطأ فيها، وغالب كتب التجويد تشير إلى هذا، ولها طرق في عرض هذه المحترزات والتحذيرات، فمنهم من يأخذ الحرف ويبينه مخرجاً ثم يذكر أهم الصفات التي فيه، والأخطاء التي قد تقع فيها وقد سبق شيء من هذا، وممن ركز على ذلك الإمام أبو

علي الأهوازي – رحمه الله – متقدم في الوفاة ٤٤٦هـ ومنهم المؤلف في كتابه (التمهيد في علم التجويد) بيّن الحروف حرفاً حرفاً، وبين ما ينبغي الاحتراز منه، ومن الكتب الحسنة في هذا ما أشرنا إليه قبل هو كتاب (تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين) للصفاقسي وهو كتاب مفيد، ينبغي الرجوع إليه، لأنه استوفى الحروف وبين الأخطاء التي يقع فيها كثير من الناس، والمؤلف أشار إلى بعض التنبيهات والاحترازات، ويتتبع الحروف حرفاً حرفاً ويذكر ما فيها، والمؤلف توسع في هذا في (النشر) فذكر هذا وزاد عليه، لأن المؤلف – تبين لنا بعد القراءة والمقارنة – أن المقدمة أُلفت قبل النشر، وهو من آخر مؤلفاته ويليه الطيبة فاستوفى – رحمه الله – في النشر هذه المحترزات والتنبيهات استيفاء لا مزيد عليه في باب التجويد قبل أن يشرع في باب القراءات، ونظم شيئاً من هذا في الطيبة كما في هذه الأبيات، وما من شك أنه لو وقفنا مع كل حرف وبينا ما ينبغي الاحتراز منه لا يمكن أن ندفع الخطأ والسهو الذي ربما يقع أثناء القراءة، ربما نقرأ الآية الواحدة، فنقرأ الحرف الواحد صحيحاً والحرف الثاني يكون فيه شيء من خلل في الصفات، ولا يمكن أن تُقلل

الأخطاء، وتصل إلى مرتبة جيدة في التجويد إلا مع كثرة التمرين كما قال - رحمه الله - (وليس بينه وبين تركه إلا رياضة امرىء بفكه) فإنه يحصل للإنسان ما يصبو إليه - إن شاء الله - خاصة إذا اجتمع مع هذا دربة في اللسان وعدم خلل فيه أو في الأسنان، فإذا اجتمع مع هذا صوت حسن، فهذا فضل الله يؤتيه من يشاء وحينئذ يكون التأثير المطلوب حينما يقرأ القارىء للمستمع ويستفيد بذلك التالي والمستمع جميعاً.

ولنقتصر على ما ذكره المؤلف بدون إطناب واستطراد لما ذُكر في الكتب الأخرى لأن بعضها يُغني عن بعض، واللبيب يستطيع أن يبني على هذه، وخاصة أن الأمور التي ذكرها المؤلف في قوله: (**فـرقـقا مستفلاً**) إلى آخر ما قال مبني على المخارج والصفات، فمن أحكم المخارج والصفات اكتملت موهبته - بإذن الله تعالى - ومن تهاون فيها فلا يمكن أن يتحقق له هذا لأنه قد فقد الأصل.

قال - رحمه الله - (**فرققا مستفلاً من أحرف**) يقول: إن الحروف المستفلة ترقق، وأشار إلى الحروف المستعلية وإلى

رفع
المسابهم
غفر الله له ولوالديه

تفخيمها في قوله (وحرف الاستعلاء فخم واخصص) تكلم عن المرقات، ثم تكلم عما فيه وجهان (تفخيم وترقيق، والراءات، واللامات)، ثم تكلم عما فيه التفخيم فقط فقال: (وحرف الاستعلاء فخم واخصص) إلى آخر ما قال.

والترقيق هو تنحيف الحرف فلا يمتلىء الفم بصداه بحيث يخرج مرققاً بدون أدنى تفخيم، مثل (الحمد) كلها مرققة (العالمين) مرققة، وينبغي الاحتراز عندما يجتمع المرقق والمفخم بجوار بعض على ما سيذكره بمثل (حصحص)، (مخمصة) فينبغي ترقيق الحروف مثل (الدين) (السماء)، (موسى) (سعى) والتفخيم سِمنٌ يدخل على الحرف فيمتلىء الفم بصداه، ويفخم تفخيماً بحيث يخرج مغلّظاً نحو (ولا الضالين).

ثم قال: - رحمه الله -: **(وحاذرن تفخيم لفظ الألف)**، أي الألف اللينة المدّية، احذر من تفخيمها كما يفعل العجم وهذا تفخيم مذموم، لأنك تميل بها إلى الواو فاحذر من ذلك، والمقصود بالتفخيم هنا التفخيم المبالغ فيه، وإلا فالألف لها حالتان: ١- الترقيق ٢- التفخيم.

حيث قالوا : إنها تتبع ما قبلها لأنه لا يمكن أن ينطق بالألف إلا إذا كانت مسبوقة بحرف ، أي إذا كانت مسبوقة بأحد حروف الهجاء ، ولابد أن يكون هذا الحرف مفتوحاً ذلك لأن الألف ساكنة ولا يُبدأ بساكن ، فننظر إلى الحرف الذي قبله هل هو مفخم أم مرقق ، فإن كان أحد حروف الاستعلاء فخمناه ، مثل : (قال) ، (الضالين) (الصراط) ، أما التفخيم الأعجمي فهذا حذر منه ، فإن سُبقت بحرف مرقق مثل (جاء) ، (ساء) رققت ، فالمؤلف هنا لا يريد من قوله : (وحاذرا تفخيم حرف الألف) أن الألف لا يجوز تفخيمها بأي حال من الأحوال ، إنما الذي ينهى عنه هو المبالغة في التفخيم في حالة تفخيمها ، لكنها قد تُرقق ، وبعض العلماء يرى أن الألف دائماً تأتي مرققة ، وإن سبقت بحرف استعلاء (ولا الضالين) ، (قال) وهو رأي بعض العلماء لكنه رأي مرجوح مردود ، لا يُعمل به والعمل على ما ذكرنا لكم.

ثم قال : (**كهمز الحمد**) أي ورقق همزة الحمد ، وينبغي أيضاً إظهارها والتعمّل في تحقيقها ، فكثير من الناس يقرأ (الحمد

رفع المسبهم

لله) فيبدأ باللام، أو يبدأ بالهمزة ولكن ضعيفة، وقد ينطقها مفخمة، وقد بدأ بالمحترزات في سورة الفاتحة، وما على شاكلتها وهذه التحذيرات كانت ناشئة عن أخطاء ربما وقع فيها القراء في عصر المؤلف، وهذه الظواهر تتكرر في كل وقت لأن الناس ألسنتهم أصابتها العجمة قوله: (فرققن .. همز الحمد) همز هنا منصوبة بالفعل رقق.

(أعوذ) أيضاً احرص على ترقيق الهمزة من (أعوذ) وعلى إخراجها عند الاستعاذة فلا تطغى عليها العين، ولا يصل الترقيق إلى الإمالة.

(اهدنا) أيضاً ينبغي الاحتراز منها لأنها مجاورة للهاء، فينبغي أن يتحقق مخرج الهمزة والهاء تحقيقاً دقيقاً تقول: (اهدنا) فلابد أن تؤكد كسرتها وتظهرها، وكثير من الناس يتساهلون في الكسر وتكون كالإمالة وهذا شائع.

(الله): المقصود هنا لفظ الجلالة ((الله) على حالة الابتداء تقول: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ...﴾ ينبغي أن ترقق الهمزة وتغلظ اللام قال: (ثم لام لله) ترقق أيضاً.

رفع المسهم

فهو ذكر أولاً ترقيق الحروف المستفلة عموماً ثم خص الألف لما يقع فيه من التفخيم المبالغ فيه، ثم خص الهمزة، ثم اللام كنحو (لله)، (لنا)، ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾، يقول احترز أي دقق اللامين من قوله تعالى: ﴿ وَلْيَتَلَطَّفْ ﴾، وأكثر الخطأ يقع عند الناس في اللام الثانية لأنها جاورت (الطاء) وهو حرف مفخم فانتبه، وهكذا ينبغي تخليص الحروف بعضها من بعض.

قال: (وعلى الله) أي ورقق اللام أيضاً في لفظ (وعلى) حيث وردت فكثير من الناس يفخمون اللام لأجل اللام التي بعدها لأن اللام التي بعدها لام مفخمة، فلما تجاورت اللامان كان من اللازم الحذر، وينبغي تبيين هذا الحرف بأنه حرف جر (على) وليس فعل من (علا) فينبغي أن يؤدى أداءً دقيقاً بحيث لا يلتبس بالفعل.

ثم قال: (ولا الضـ....) أي احرص على ترقيق اللام المجاورة للضاد، وأين ذهبت الألف التي بعد (ولا)؟ سقطت لالتقاء الساكنين، والهمزة التي في (الضالين) همزة وصل سقطت في درج القراءة، كأنه صار عندنا لام بعدها ضاد، وهذا

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

هو ما حصل أيضاً في المثال السابق (وعلى الله) فسقطت (الألف) من (على) من أجل الساكنين، وهمزة الوصل من لفظ الجلالة (الله) سقطت في درج القراءة، والخلل يحدث عند القراء بسبب أن الضاد مفخمة فيتبعها تفخيم اللام، ومن أجل النظم لم يقل (ولا الضالين) واكتفى بـ (ولا الضـ).

والمجاورة قد يعمل بها عند بعض القراء، لكنه لا يمكن أن يعمل بهذا إلا إذا كان عن نص وعن رواية صريحة مثل (صلصال) في قراءة ورش تفخم و (الصلاة) تفخم الصاد لأنها حرف استعلاء، ونرقق اللام، لكن ورش من طريق الأزرق يفخم اللام تبعا للصاد وأما ما لم يرد فيه رواية صريحة وصحيحة فلا نأخذ به، والمؤلف لم يذكر ذلك لأنه لم يؤلف هذا في اختلاف القراءات، وإنما فيما اتُفق عليه في الغالب.

ثم انتقل من اللام إلى الميم فقال: **(والميم من مخمصة ومن مرض)** لأن الميم المرققة جاورت الخاء وجاورت الصاد، والميم المرققة أيضاً جاورت الراء أيضاً، وهي حروف مفخمة.

رفع المسهم

ثم انتقل إلى حرف الباء (**وباء برق**) أي ورقق الباء من لفظ برق وتلاحظون هنا أن التركيز على سورة (الفاتحة) و (البقرة) لأنهما أول مواضع القراءة عند الأداء، وتلاحظ في (باء برق) أن الباء جاورت الراء مثل (مرض) ينبغي الحرص على الترقيق (والباء من لفظ باطل) لأن الألف حاجز غير حصين ملتصق بالباء، لا يمكن أن ينطق بها بمفردها في حين أنها جاورت (الطاء) ولفظ (بهم) حيث ورد، لأن الهاء حرف ضعيف فربما ضعفت الباء عنده، ولذا عطف بعد ذلك مباشرة بالشدة والجهر (واحرص على الشدة والجهر الذي فيها يعني في (الباء) فتحرص على الجهر في (بهم أذى) بالإضافة إلى ترقيقها لأنها جاورت حرفاً ضعيفاً مثل (بسم الله) (الباء) قوي، و (السين) ضعيفة، و(الهاء) ضعيفة لأنها حرف مستفل، والهاء (حرف مهموس) و(الباء) حرف مجهور، و (الهاء) حرف رخو والباء حرف شديد فالحرفان اجتمعا وصفاتهما متقابلة ومتضادة.

قال: (وفي الجيم) أي وفي الشدة والجهر التي في الجيم لأنك إذا تراخيت في هاتين الصفتين انقلبت إلى (ياء) أو (شين) ومثّل

رفع
المسلم
غفر الله له ولوالديه

هذا فقال: (كحب) بعض الناس يتساهلون في الباء فتصير ميماً مثل (رب) إذا ضعف فيها الجهر والرخاوة فتقرأ (رم) أو نحو هذا وكثير من الناس لا يطبقون الشفتين إطباقاً كاملاً عند الباء في (ربوة) وكذلك الجيم في (اجتثت) لأنك إذا تراخيت فيها تصير مثل الشين أو تصير ياء وكل هذا ينبغي التحرز منه.

وقال- رحمه الله – **(وبينن مقلقلا إن سكناً)**، أي بين أيها القارىء حال كونك مقلقلا أنت (بين مقلقلاً إن سكن) ، وحروف القلقلة هي (قطب جد)، يقول بينها إن سكنت، فالقلقلة صفة لازمة في الحرف، بعض الناس يظن أن القلقلة لا تكون في الحرف إلا إذا كان ساكناً بل القلقلة كسائر الصفات السبع عشرة لا تنفك عن الحرف بأي حال من الأحوال، تقلقل سواء أكان الحرف ساكناً أو متحركاً مشدداً أو مخففا، مبدوءاً به أو موقوفاً عليه، ولكن القلقلة أحياناً تكمل وأحياناً يبقى أصلها، تكمل على ما قال (إن سكن) في حالة السكون (يدْخلون) (يقْطعون)، ﴿ ٱجْتَبَىٰهُ ﴾ تبين القلقلة، أما الحرف المتحرك ففيه أصل القلقلة نحو ﴿ إِذْ أَبَقَ ﴾ فالباء والقاف ينطقان

رفع
المسلم
عبد الله الإدريسي

بقلقلة لكنها إن وقفت على القاف (ابق) زادت القلقلة في القاف كاملة قوله: (**وإن يكن في الوقف كان أبينا**) أي إن وقفت على الحرف، ولا يكون هذا إلا في المتطرف، مثل: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ واحد (**واللفظ في نظره كمثله**) فالمراد في (**وإن يكن في الوقف**) أي حرف القلقلة الساكن والمتطرف، أو المتحرك الموقوف عليه، وليس معناه أنك إن لم تقف عليه تكون القلقلة أقل.

وتبين القلقلة وتكمل إذا صار الحرف مشدداً فقراءتك لقوله تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴾ فرق بين الباءين فالقلقلة تكون في ﴿ وَتَبَّ ﴾ أقوى من ﴿ كَسَبَ ﴾ ويضبط هذه المشافهة.

ورققن أيضاً حاء أو بيّن حاء ﴿ حَصْحَصَ ﴾ في سورة يوسف لأنها جاورت الصاد، لا تجعلها كلها مفخمة أو لا تجعلها كلها مرققة، بل اعط كل ذي حق حقه، ﴿ أَحَطتُ ﴾ الحاء جاورت الطاء، ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ رقق الحاء، ﴿ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ سينها لا

رفع
المسـاهم
عز الله له ولوالديه

تجعلها صاداً، ﴿يَسْقُونَ﴾، ﴿يَسْطُونَ﴾ ينبغي الاحتراز لأن السين جاورت القاف والطاء، ﴿قَصَمْنَا﴾ ﴿قَسَمْنَا﴾ الأولى الهلاك، والثاني من القسْم.

شرح (الراءات واللامات وبعض التحذيرات مما يتعلق بالتفخيم والترقيق وتخليص الحروف بعضها من بعض وما ينشأ عن ذلك من الإدغام والإظهار)

قال – رحمه الله –

ورقق الراء إذا ما كسرت ... كذلك بعد الكسر حيث سكنت
إن لم تكن من قبل حرف استعلا ... أو كانت الكسرة ليست أصلا
والخلف في فرق لكسر يوجد ... وأخف تكريراً إذا تشدد
وفخم اللام من اسم الله ... عن فتح أوضم كعبد الله
وحرف الاستعلاء فخم واخصصا ... الإطباق أقوى نحو قال والعصا
وبين الإطباق من أحطت مع ... بسطت والخلف بنخلقكم وقع
واحرص على السكون في جعلنا ... أنعمت والمغضوب مع ضللنا
وخلص انفتاح محظورا عسى ... خوف اشتباهه بمحظورا عصى

وراع شـــدة بكـــاف وبـــتا　　كشـــركم وتـــتوفى فتنتـــنا
وأولى مـــثل وجـــنس إن سكن　　ادغـــم كقل رب وبل لا وأبن
في يوم مع قالوا وهـــم وقل نعـــم　　سبحه لا تزغ قلوب فالتقـــم

الحروف منها ما هو مرقق مطلقاً، ومنها ما هو مفخم مطلقاً، ومنها ما أصله التفخيم ويطرأ عليه الترقيق، ومنها ما هو أصله الترقيق ويطرأ عليه التفخيم، مع تفاوت في مراتب التفخيم، فبين – رحمه الله – هذه الأمور في هذه الأبيات فبدأ بالراءات لأنها هي التي لها أكثر من حالة ولخصها في بيتين، فقال:

(ورقق الراء إذا ما كسرت) بدأ بالترقيق لأن الأصل في الراء التفخيم، لذلك يقول الشاطبي – رحمه الله -.

وفيما عدا هذا الذي قد وصفته　　على الأصل بالتفخيم كن متعملاً

فهو يذكر لك في هذين البيتين دواعي الترقيق وأسبابه فمتى وجدت هذا السبب في الراء فرقق، وإلا فتبقى الراء على أصلها من التفخيم، وهذا عكس اللامات، فالأصل فيها الترقيق.

وتتلخص أسباب الترقيق في الكسر وما في معناه والياء لأن الياء هي أصل الكسرة، ومنها الإمالة لأنها لا تكون إلا عن

رفع
المسهم
عبد الله الراجحي

طريق الجنوح بالحرف إلى الكسر مثل ﴿ مَجْرِنهَا ﴾ وأيضاً الاختلاس وهو أن تنطق ببعض الحركة المكسورة، وسيأتي تفصيل الاختلاس في آخر المنظومة، فإذا نطقت بجزء من الكسرة أو حاولت أن تقترب من الكسرة، أو نطقت بكسرة كاملة أو نطقت بأم الكسرة (الياء) فهذه كلها دواعي الترقيق، وباختصار سبب الترقيق هو (الكسر) لذا قال: **(ورقق الراء إذا ما كسرت)**، فالراء إما أن تأتي مفتوحة أو مكسورة أو تأتي مضمومة، وإما ألا تكون لها حركة، وهو (السكون)، فمتى كانت الراء مكسورة فرققها سواء أكانت في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها فرققها (هذه الكسرة)، وجزء الكسرة كما في الرَّوْم، أو الإمالة، وإذا جاءت الراء مضمومة أو مفتوحة نفخم، الأمثلة على الكسر (الرِّقاب) (رِجالا) (غارِمين) (رِجز).

وإذا جاءت الراء ساكنة فننظر إلى القاعدة الماضية، فإن سبقها سبب من أسباب الترقيق (وهو الكسر) فنعاملها معاملة المكسور ونرققها، لذا قال الناظم قال: **(كذاك بعد الكسر حيث**

رفع
المسابهم
غفر الله له ولوالديه

سكنت) فإذا كان ما قبلها ياء مثل (خبير) رقّقنا والكسرة مثل (فرعون).

وإن كانت مسبوقة بضم أو فتح مثل (قرآن) (مريم) نفخم.

ولما كانت هذه القاعدة قد تضعف لسبب من الأسباب، فقال: (**إن لم تكن من قبل حرف استعلاء**)، يذكر إن الراء قد يجتمع فيها مسوغات الترقيق، لكنها تقع قبل حرف مستعل (خص ضغط قظ) مثل (قرطاس) (مر صاداً) (إرصاداً) (فرقة) سبقت كلها بكسر وهي ساكنة فنفخمها لحرف الاستعلاء الذي بعدها بينما إذا أتى حرف الاستعلاء قبل الراء مثل (احصرت) فلا يمنع الترقيق. قوله: (**أو كانت الكسرة ليست أصلاً**) مثل (ارجع) (ارجعوا) فالراء ساكنة مسبوقة بكسرة (ارجعي) نقول هذه الكسرة ليست من أصل الكلمة وهي (رجع) ﴿ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾ أصلها (ريب)، لكن الراء في (فرعون) لا تستطيع أن تجرد منها الفاء ولذا فهي أصلية، هذه هي أهم قاعدة فيما يتعلق بالراءات.

ثم قال:

رفع
المساهم
غفر الله له ولوالديه

والخلف في فرق لكسر يوجد وأخــف تكريراً إذا تشدد

ذكر مسألتين:

المسألة الأولى: (في فرق) ذكر فيها وجهين، وبعض الراءات اما أن تكون مفخمة وإما أن تكون مرققة، فيما نقله أهل الأداء من العلماء – رحمهم الله –، فمنهم من ينظر إلى مسوغات في الراء فيقول هذه حكمها الترقيق، ومنهم من ينظر إلى مسوغات أخرى، ويقول: هذه حكمها التفخيم، ومنهم من يعتد بهذه المسوغات والأسباب، ومنهم من لا يعتد بها، والمؤلف ضرب صفحا عن هذا كله إلا كلمة (فرق)، فمثلا كلمة (قطر)، (مصر) فيها وجهان، وكلمة (فجر) وإن كان الوجه الآخر ضعيفاً، (ونذر) فيها وجهان (يسر) وقد أشار إلى ذلك الشاطبي فقال – رحمه الله -:

.... وفرق جرى بين المشايخ سلسلا

أي (فرق) اختلف فيه المشايخ منهم من رأى التفخيم ومنهم من رأى الترقيق وذلك في سورة (الشعراء) في قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ فالراء ساكنة سبقت بكسر

فمن نظر إلى الكسرة الأولى قال: ترقق، ولم ينظر إلى حرف الاستعلاء وقال إنه ضَعُفَ بالكسر، ومن قال بعدها حرف استعلاء فنظر إلى المانع فأوجب فيها التفخيم، فمسوغ الترقيق الكسر في الفاء، والقاف، فالفاء كسرها أصلي، والقاف كسره أضعف حرف الاستعلاء فرقق.

ومنهم من قال: إن حرف الاستعلاء باق على أصله وهو يمنع وإن كان مكسوراً، لكنه يبقى على أصله لأنه إذا وقفنا يذهب الكسر ويجب الاحتراز من (فرقة) فليس فيها إلا التفخيم لأن القاف مفتوحة في (فرقة) في سورة التوبة، لكن من الأمور التي يجب أن نحرص عليها أنه من قرأ بقصر المنفصل عن حفص تعين عليه التفخيم، لأن الذين رأووا قصر المد المنفصل لم يرووا في (فرق) إلا التفخيم، وذلك حتى لا يحدث خلط بين الطرق والروايات.

باقي الراءات (قطر) (مصر) (نذر) لا يترتب عليها شيء، في قصر المنفصل أو توسطه أو سكت حفص أو الإدغام، أو ما شابه ذلك، هي عبارة عن أوجه أدائية لا تعلق لها بالطرق.

رفع المساهم

المسألة الثانية: (وأخف تكريراً إذا تشدد) يذكر رحمه الله أن الراء إذا شددت فإنها تكون قابلة للتكرار، فأمر بإخفاء التكرار، والتكرير لابد منه لأنه صفة لازمة لكن لا نبالغ فيه وهذا نوع من التحذير الذي ذكره – رحمه الله – في منظوماته مثل قوله:

واحرص على السكون في جعلنا أنعمت والمغضوب مع ضللنا

أما قول بعض الناس إن معنى (واخف تكريرا) أي امنع صفة التكرار وأنه ذكر صفة التكرار ضمن الصفات لأجل التحذير منها، فهذا خلاف الأولى، والصحيح إن صفة التكرار صفة لازمة للراء لابد أن نأتي بها لكن من غير زيادة فيها، مثل سائر الصفات، مثل التفخيم نأتي به لكن لا نزيد فيه بحيث يصل إلى حالة الضم، والاستطالة نأتي بها لكن لا تصل إلى حد المد، القلقلة نأتي بها لكن لا تصل إلى درجة الحركة الكاملة وهكذا.

رفع المسلم

اللامـــات

الأصل فيها الترقيق، لكنها تفخم في كلمة واحدة، وذلك في حالتين حيث تفخم اللام من لفظ الجلالة (الله) إذا سبق بفتح أو ضم، وبعض الناس يقولون لفظ الجلالة مفخم وهذا تعبير غير دقيق، وإنما المفخم اللام وما يتبعها من تفخيم الألف، أما الهاء فهي مرققة، وما عدا ذلك تأتي مرققة مثل﴿ وَظَلَّلْنَا ﴾ (وظللنا) ، ولذا يقول الناظم:

وفخم اللام من اسم الله عن فتـــح أو ضم كعبد الله

نحو (**قال إني عبد الله**)، بينما (بالله) سبقت بكسرة فترقق ونحو ذلك، وأهم ما ينبغي أن يحترز عنده القارىء هو ما يأتي قبل اللام وبعدها وإنما يأتي بعد اللام في لفظ الجلالة حرف (الهاء)، فهذا ينبغي ألا يطغى عليها التفخيم ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ فالتفخيم للام والألف، لأن الألف تتبع ما قبلها فالمفخم في لفظ الجلالة حرفان فقط حرف اللام والألف والهاء مرققة، هذا الاحتراز الأول المختص بالهاء.

رفع المسهم

ومن الأمور التي يجب الاحتراز منها أيضاً أن لفظ الجلالة إذا جاور لاماً مرققة وجاء هو مفخم مثل : ﴿ فَمَن يَهۡدِى مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُ ﴾ فينبغي تخليصهما فترقق اللام الأولى من الفعل ﴿ أَضَلَّ ﴾ وتغلظ اللام من اسم ﴿ ٱللَّهُ ﴾ .

احتراز آخر، أيضاً محترز من الهمزة في اللام المغلظة إذا بدأت بلفظ الجلالة مثل: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ فالهمزة حرف استيفال فلابد أن تأتي الهمزة مرققة واللام مفخمة، ولا يبالغ في الترقيق إلى أن يصل إلى حد الإمالة، فاللام في لفظ الجلالة مكتنفة بين ترقيقين (ترقيق الهمزة والهاء) واللام والألف مفخمتان وهذا احتراز ثالث، أيضاً يجب أن يأتي القارىء باللام مغلظة تغليظاً كاملاً من غير توانٍ ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ ﴾ مثل ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ ﴾ فلا بد من تغليظ اللام، كما يغلظها ورش في لفظ (الصلاة)، ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَفِى ٱلۡأَرۡضِ ﴾ ولا يصل إلى درجة الضم أو الإشمام. فلا نتوانى فيه ولا نبالغ، وأغلب التالين لكتاب الله يتساهلون في لفظ الجلالة

من حيث تغليظه، على الرغم من أنهم يحذرون ويدققون في ألفاظ الجلالة حتى إنهم أحصوا ألفاظ الجلالة في القرآن كله، وبعض المؤلفين إذا جاء في أول كل سورة يقول هذه السورة جلالاتها كذا وكذا، أما اللام المرققة فليس فيها إشكال (لله، بالله) وهذا سهل في النطق، ولكن الذي ينبغي أن يهتم به المفخم، وهناك أحكام أخرى للامات لكنها لا تختص بحفص وقد تركها المؤلف لأن هذا الكتاب خاص بقواعد التجويد المتفق عليها بين القراء، أما ورش طريق الأزرق فله باب خاص في هذه المسائل.

بقيت بعض التنبيهات التي ينبغي أن يحرص عليها القارىء وهي تابعة للتحذيرات في قوله:

وَبَيِّــنَنْ مُقَلْقَــلاً إنْ سَــكَنَا   وَإنْ يَكُــنْ في الوقف كان أبْيَنَا
وَحَــاءَ حَصْــحَصَ أحَطْتُ الحَقُّ   وَسِــينَ مُسْتَقِيمَ يسْطو يسْقُوا
وَبَــا بَــرْقٌ بَــاطِلٌ بِهِــم بِذِي   وَاحْرِصْ على الشّدَّةِ وَالجَهْرِ الذي

وما شابه ذلك من الآيات والتحذيرات فكل هذه عبارة عن تطبيقات على مخارج الحروف وعلى الصفات، ثم قال:

وحرف الاستعلاء فخم واخصصا   الإطباق أقوى نحن قال والعصا
وبين الإطباق مع أحطت مع   بسطت والخلف بنخلقكم وقع

مسألة التفخيم والترقيق في القراءة، مما ينبغي أن يحرص عليه طالب العلم، وينبغي أن يتعلمه بحيث يفخم المفخم ويرقق المرقق، ويعطي كل ذي حق حقه، فمسائل التفخيم والترقيق هذه ضرورية حتى يميز المفخم من المرقق، وهي كثيرة في القرآن الكريم خاصة لو اجتمع حرف مفخم مع مرقق، مثل ﴿خَلَقَكُمْ﴾ الخاء مفخمة واللام مرققة، والقاف مفخمة والكاف مرققة (مخمصة) الميم مرققة والخاء مفخمة، والميم مرققة والصاد مفخمة والهاء مرققة، وهذا يرجع إلى قواعد ذكروها في كتبهم، كما ذكرها المؤلف – رحمه الله – فقال: (**وحرف الاستعلاء فخم**)، فالمفخم من الحروف التسعة والعشرين سبعة أحرف، وهي حروف الاستعلاء (خص ضغط قظ)، فمتى نطقت حرفاً من هذه الحروف ففخمه، فهذه الحروف لابد أن يكون فيها تفخيم، لكن درجات التفخيم تختلف، قد تكون في أعلى الدرجات، وقد تكون أقل من ذلك، فالحركات فتحة وضمة

رفع المساهم

وكسرة، ويكون أعلى درجات التفخيم إذا جاء الحرف مفتوحاً خاصة إذا جاء بعدها ألف مثل (قال، الصالحات) ثم يأتي بعدها المضموم (غرفة) ثم بعده المكسور (خِلاف) فحروف التفخيم على ثلاث مراتب عامة. يوجد تفصيلات في الساكن تقول والساكن يختلف إذا سبق بكسرة، إذا سبق بفتحة، مثال ذلك: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ (بلغ)، (بلغت)، فالغين فيها سواكن، وحروف استعلاء لكن ﴿ بَلَّغْتَ ﴾ أعلى في التفخيم لأنها مسبوقة بالفتح وخلاصة القول في الساكن من حروف الاستعلاء أنه يتبع ما قبله، فإن كان مسبوقاً بفتح فهو في أعلى الدرجات، ثم يليه ما سبق بضم ثم بكسر، ولذا فحروف الاستعلاء لابد أن يكون فيها تفخيم ولو كانت مكسورة لأنها صفة لازمة.

ثم قال: **(واخصص الإطباق أقوى)** قال اخصص حروف الإطباق من حروف الاستعلاء، لأن حروف الاستعلاء على قسمين، حروف مستعلية فقط، أي يستعلي اللسان فيرتفع

أقصاه وهي (خص ضغط قظ)، ومنها حروف ينطبق أقصى اللسان بالحنك الأعلى وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، هذه الحروف الأربعة أعلى في التفخيم لأنها هي حروف الإطباق وهي أقوى تفخيما، لأن حروف الاستعلاء يستعلي معها اللسان لكن الإطباق يستعلي وينطبق إلى الحنك الأعلى، وهذا تضبطه المشافهة، لذا قال (نحو قال والعصا) (قال) مثال على حروف الاستعلاء و (العصا) مثال على حروف الإطباق.

وأدنى حـروف التفخيم الـخاء لأن فيه صفة همس مثل: ﴿ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ ﴾، وهذا يحتاج إلى تمرين وسماع وقراءة على الأستاذ حتى تصبح سجية في القارىء.

قوله: (**وبين الإطباق من أحطت مع بسطت**) الأصل في حروف الإدغام أننا إذا أدغمنا حرفاً في حرف، فإن الحرف الأول يذوب في الحرف الثاني تماماً ويذهب، لأننا حالة الإدغام نقلب الحرف، وإن كان متحركاً سكناه من جنس الحرف الأول مثل: ﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَا ﴾، فإذا أدغمنا الدال في التاء نحتاج إلى أن نقلب الدال تاءً في الذهن، ثم ندغمها إدغاماً خالصاً، ومثل ﴿ أَنۢبَتَتْ

رفع
المسيرهم
غفر الله له ولوالديه

سَبۡعَ ﴾ (انبتت سبع) و ﴿ وَقَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾ التاء ذهبت في الطاء لأنها تدغم فيها بعد تحويلها إلى طاء في الذهن، ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾ هذا هو الأصل في الإدغام، لكن أحياناً تبقى صفته (أي صفة الحرف الأول) مثل (فمن يعمل) تدغم إدغاماً كاملاً تدخل النون في الياء وتصير عندنا ياء واحدة مشددة، هذا على رواية خلف وطريق الضرير، وأما على قراءة الجمهور فيكون الإدغام ناقصاً حيث تبقى الصفة، وهي الغنة.

كلمة ﴿ أَحَطتُ﴾ تُدغم الطاء في التاء في سورة النمل فتنطق تاء مطبقة لأن الطاء أُدغمت مع إبقاء صفة الإطباق، وكذلك (بسطت)، وما عدا ذلك من الحروف فالأصل أن تدغم فيه إدغاماً كاملاً، مثل ما مثلنا في ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾ ﴿ هَمَّت طَّآئِفَةٌ ﴾.

وهناك كلمة اختلف فيها العلماء فمنهم من أبقى صفة الاستعلاء، ومنهم من أذهب صفة الاستعلاء وهي ﴿ أَلَمۡ نَخۡلُقكُّم ﴾ في سورة المرسلات حيث إن القراء يدغمون القاف في كاف فتصير كافاً واحدة مشددة والكاف مرققة، هذا وجه الأداء

وهو المختار، وبعض أهل الأداء يقولون نبقي صفة الاستعلاء، أي ننطق كافاً مفخمة، والذي عليه أكثر أهل الأداء هو الإدغام الكامل، ولكن من الأمور التي يجب أن يحترز منها القارىء أنه إذا قرأ لحفص بقصر المد المنفصل، فإنه يتعين عليه أن يقرأ بالإدغام الكامل لأن الذين رووا قصر المد المنفصل لم يرووا في نخلقكم إلا الإدغام الكامل، وأيضاً إذا قرأت بالسكت لحفص في ﴿ شَيۡءٍ ﴾ ﴿ ٱلۡأَنفَالِ ﴾ ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ ﴾ وما شابه ذلك من طريق الطيبة، يتعين عليك أيضاً الإدغام الكامل، وعلى كل حال لم يرو الإدغام إلا مكي بن أبي طالب والمهدوي وبعض أهل الأداء، والمختار عند كافة القراء وعامتهم هو الإدغام الكامل.

ثم ذكر بعض المحترزات التي ينبغي أن يحرص عليها القارىء فقال: (**واحرص على السكون في جعلنا**)، وما ذكره المؤلف من كلمات فهي أمثلة، لأنه لا يستطيع أن يستوفي، فهي أمثلة يقاس عليها تعرف عند التطبيق والقراءة مثل (أسلنا) ، (أنعمت)، (المغضوب) مع (ضللنا) وما كان على شاكلته خاصة إذا أثّرت في المعنى مثل (عسى)، (عصى) فقال: (وخلص

رفع المسـاهم

انفتاح محظوراً عسى)، ولفظ (محظور) و (عسى)، إذا لم تعط الحرف حقه من حيث التفخيم والإطباق في الظاء الأولى صارت كأنها، ذالاً (محذوراً) وكذا (عسى) تنقلب (عصى) فيختلف المعنى في هذا الحين، مثل (قصمنا، قسمنا) فإن تساهلت اشتبهت السين بالصاد.

قوله - رحمه الله - (**وبين الأطباق من أحطت مع بسطت**) فهي تدغم إدغاماً ناقصاً بحيث يظل فيها صفة الإطباق، ولفظا (فرطت، فرطتم) وكان على الناظم أن يذكره لأنها في الحكم سواء فتدغمهما مع الحفاظ على صفة الإطباق، والعجيب أن أغلب الشراح ، لم ينبهوا على هذا، والمجودون وأهل الأداء يحرصون على هذا في الأداء.

يقول - رحمه الله - :

وراع شـــدة بكـــاف وبتـــا   كشـــركركم وتتوفى فتنتنـــا

إذ نبّه على الصفة التي قد تفوت على القارىء، وهي صفة الشدة في الكاف والتاء وذلك لأن القارىء تغلب عليه صفة الهمس، والكاف والتاء من حروف الهمس ضمن (فحثه شخص سكت) فإذا جاء لينطق التاء والكاف فالهمس يجري

رفع المسيهم

معها بسرعة بدون تكلف مثل ﴿ بِشِرْكِكُمْ ﴾ تلاحـظ وجـود همس وكذا ﴿ فِتْنَةٌ ﴾ ، ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ وربما ويفوت القارىء صفة الشدة التي فيها وبينما الهمس يسري فيها بسهولة، فهو يؤكّد الإتيان بهذه الصفة، وتتحقق بأن تأتي بها قبل الهمس فتشد لسانك قليلاً، وتحبس الصوت، ثم تجري نفساً، فعندنا صوت ونفس، والكاف والتاء موصوفتان بانحباس الصوت وجريان النفس، والذي يهملـه الناس هو انحباس الصوت في قولـه تعـالى: ﴿ ٱنفَطَرَتْ ﴾ و ﴿اسْتَكْبرت﴾ ﴿ بِشِرْكِكُمْ ﴾ ﴿ كُوِّرَتْ ﴾ ، ﴿تتوفى﴾ ، ﴿فتنة﴾ وبعض الناس ربما ينطق التاء من الأنف ويظن أنه نطق التاء صحيحة والصحيح أن تحبس الصوت ثم تجري النفس.

قال – رحمه الله – :

وأولى مثل وجنس إن سكن ... أدغم كقل رب وبل لا وأبن

في يوم مع قالوا وهم وقل نعم ... سبحه لا تزغ قلوب فلتقم

الحروف لا تخرج عن أربع حالات إما تماثل أو تباعد أو تجانس أو تقارب، والتماثل: مثل (التاء والتاء) يتفقان في المخرج

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

والصفة، (القاف) و (القاف) حرفان متماثلان مثل ﴿يُشَاقِقِ﴾، ومثل (ربحت تجارتهم) فالتاء الأولى من (ربحت) مماثلة للتاء الثانية في ﴿ تِّجَـٰرَتُهُمْ ﴾ فلقد اتفقا في المخرج والصفة، والتباعد: بأن تختلف في المخرج وتختلف في الصفة مثل (القاف) و(الميم) فالقاف في أقصى الحلق وحرف قوي في صفاته والميم في آخر الفم من جهة الأسنان وحرف ضعيف. فتقول: (القاف، الميم) حروف متباعدة، ومن ناحية التماثل إذا جاء حرف يماثل حرفاً آخر، والأول ساكن لابد أن يدغم في الثاني، مثل: ﴿ رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ ﴾ فندغمها إدغاماً كاملاً، فحكم التماثل (الإدغام) إلا في حالة واحدة: إذا كان الحرفان متماثلان وكان الحرف الأول منهما مد، ففي هذه الحالة يتعين الإظهار مثل: ﴿ فِي يَوْمٍ ﴾ فلا تدغم لذلك قال – رحمه الله –: (وأبن في يوم مع قالوا وهم) فننطق المد في قالوا بدون أن ندغمه في الحرف الثاني، فلا تدغم المد إلا إذا كان ما قبله مفتوحاً مثل: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ ﴾ فهنا ندغم الواو في الواو التي تليها، لأن الواو في

رفع المسهم

﴿ عَصَواْ ﴾ ليست حرف مد لأن ما قبله ليس مضموماً، ولذا ندغمها ، وهذا هو الفرق بين حرف اللين وحرف المد، وأما إذا كان الحرف الأول متحركاً فلا ندغم أيضاً إلا في قراءة البصري مثل ﴿ مَّنَسِكَكُمْ ﴾.

أما التباعد فحكمه الإظهار، وهذا لم يذكره الناظم لأنه واضح لا يحتاج.

وأما التجانس هو أن يتحدا مخرجا ويختلفا صفة مثل الجيم والشين والياء مخرجهن من وسط اللسان، لكن الجيم والشين متقاربان في الصفات، فالتجانس فيهما، وكذلك مثل (الطاء والتاء) فالتاء حرف ضعيف والطاء حرف قوي واتحدا مخرجا مثل: ﴿هَمَّت طَّآبِفَةٌ﴾.

وأما التقارب هو أن يتقاربا مخرجا وصفة، وفي هذا الحكم تفاصيل بين القراء لا يتسع المقام لذكرها.

فأما التماثل والتباعد فهذا واضح، أما التقارب والتجانس فلا يمكن ضبطه في الدرس ولا في هذه المنظومة..

رفع
المسلم
غفر الله له ولوالديه

وإنما يعرف من الكتب الأخرى وقد أجمل ذلك الشاطبي فيما اتفقا عليه فقال:

ولا خلف في الإدغام إذ ذل ظالم وقد تيمت دعد وسيما تبتلا

وقامت تريه دمية طيب وصفها وقل بل وهل راها لبيب ويعقلا

فبين ما يدغم في (إذ)، وما يدغم في (قد) و (تاء التأنيث) وذكرها في هذه المنظومة، ومن أراد أن يطلع عليه فليرجع إلى شرحها.

قوله - رحمه الله - : (وأولي مثل وجنس إن سكن أدغم)، أي لا بد أن يكون الحرف ساكناً (كقل رب) والمؤلف هنا أطلق الجنس لأن بعض العلماء يتسامح في التجانس والتقارب، حيث يطلق على المتقاربين متجانسين، وعلى المتجانسين متقاربين، فلا يفرقون بينها، والمؤلف سار على هذا، فأطلق الجنس على التقارب والتجانس فقال: **(وأولى مثل وجنس إن سكن أدغم)** (كقل رب) هذا فيه (لام وراء)، وهذا تجانس ، فالجمهور يرون أن اللام تخرج من طرف اللسان، أو من حافة اللسان وتمتد إلى الطرف، والراء من ظهر رأس اللسان، فهما إذن متقاربان وليسا متحدين (قل رب) إدغام هذا مثال على التجانس والتقارب، ﴿بَل لَّا تَخَافُونَ﴾ مثال على التماثل فتدغمها.

قال: (وقل نعم)، وقل نعم تقاربا في المخرج والصفة لام (قل)، ونون (نعم) وحكمها الإظهار لأنه قال: (وأبن) أي أظهرها لأن بعض الناس يتوانى فيها (وسبحه) (الحاء) و (الهاء) فالحاء من وسط الحلق، والهاء من أقصى الحلق، فهما قد اختلفا في المخرج، ولكنهما تقاربا في الصفات، فكلها حروف ضعيفة فلا تدغمها ﴿ لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ (الغين والقاف) متقاربان فالقاف في أقصى الحنك والغين في أدنى الحلق، فلا تدغمها أيضاً وأدْغَمَهَا بعض قراء الشواذ، لكن القراءة الصحيحة ألا تدغم، ﴿ فَلْتَقُمْ ﴾ اللام مع التاء مخرجهما يختلف فلا تدغم، وهذه أمثلة ذكرها المؤلف بعض الناس يدغمها ومثلها ﴿ فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ ﴾.

❁ ❁ ❁

رفع
المسلم
عز الله أن يلد الد

الضــاد والظــاء

يقول – رحمه الله –

وَالضَّــادَ بِاسْــتِطَالَة وَمَخْــرَجِ مَــيِّزْ مِــنْ الظَّــاء وَكُلُّها تجى
في الظَّعْــنِ ظِلِّ الظُّهْرِ عُظْمَ الحفظ أيْقِــظ وانظُرْ عَظْمِ ظَهْر اللفظِ
ظَاهِــر لظَــى شُوَاظُ كظلِمِ ظلَمَا أغْلُــظْ ظَــلام ظُفْر انتظر ظَمَا
أظْفَــرَ ظَــنًّا كَــيفَ جَــا وَعِــظْ سوى عضين ظَل النَّحل زُخرف سوَا
وَظَلْــتَ ظَلْــتُمْ وبــروم ظَلُّــوا كَالْحجْــر ظَلَّــتْ شُــعَرَا نَظَــلُ
يَظْلَلْــنَ مَحْظُــوراً مَــعَ المُحــتظر وَكُنــتَ فَظًّــا وَجَمِــيعَ الــنَّظَر
إلاَّ بِوَيْلٌ والغيظ لا الرَّعْدِ وَهُود قاصرة هَــلْ وَأولَــى ناضِــرَة
والحــظ لا الحــضّ عــلى الطَّعــام وفي ضَــنين الخــلافُ ســامي
وإن تلاقــيا البــيانُ لازمٌ أنقــض ظهــرك يَعَــضُّ الظَّــالم
واضــطر مــع وعظت مع أفضتم وصــف هــا جباهُــهم علَيْــهِمُ

الضاد والظاء تشكل على كثير من الناس من جهتين، تشكل في المخرج والصفة، وتشكل في تحريرها في القرآن الكريم، فلا يفرق بعض الناس بين الضاد والظاء في ﴿ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ ﴾، ففي الآية ثلاث كلمات (فظا،

غليظ، انفضوا) مثل : ﴿ أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴾ فبعضهم قد يستطيع نطق الضاد نطقا صحيحاً، لكنه ما يدري أهي (ضاد أم ظاء) مثل: ﴿ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ ﴾ وأحسن طريقة لضبطها في القرآن الكريم إذا حفظ الطالب القرآن يحفظهما هكذا، بتركيز وإتقان أثناء الحفظ، فإذا تساهل أو توانى ربما يحتاج إلى استحضار نظم مثل هذا الذي معنا، وقد لا يسعفه الحال، فأحسن طريقة أن تحفظ من القرآن مباشرة، لكن الناظم – رحمه الله – بين الظاء من الضاد وميزها ثم عدد جميع الظاءات التي في القرآن الكريم ليتبين أن ما لم يذكره ضاد.

قوله : - رحمه الله - : (والضاد باستطالة) وتقرأ والضاد، على الابتداء والأولى على النصب أنها مفعول مقدم لـ (ميز)، وقوله: (والضاد) أي لفظ الضاد أي التي ليست ظاء مُشالة ، لأنهم يعرفون الظاء المشالة التي فيها عصا، أخت الطاء، قال (باستطالة ومخرج) الضاد والظاء متفقان في الصفات جميعها، لا يختلفان عن بعضهما إلا في صفة واحدة حيث تزيد الضاد بصفة الاستطالة، وهو امتداد الصوت، وما عدا ذلك من

الصفات المتبقية متفقة فيها، وأيضاً المخرج فالظاء تخرج من طرف اللسان مع الثنايا العليا (أظْ)، بينما الضاد تخرج من حافة اللسان اليمنى أو اليسرى مع ما يواليها من أضراس، وإذا تكلف الناس فيها أفسدوها، فربما ينطقها البعض طاء أو ذالا أو يكون فيها نوع من الإشمام، وهذا يتم ضبطه بكثرة السماع والقراءة.

فقوله: **(والضاد باستطالة ومخرج: ميز من الظاء)**

بيان للفرق بينهما من حيث المخرج والصفات، ثم أخذ يعددها إلى آخر الأبيات السبعة، وهذا لا تعلق له بالتجويد، لكنه ذكره استطراداً – رحمه الله – وقد تنبّه لذلك الشيخ خالد الأزهري عندما جاء عند قوله – رحمه الله – (وإن تلاقيا البيان لازم) قال: رجع المؤلف إلى مباحث التجويد، فكأن ما سبق هذا كله استطراد منه وتبرع وفائدة لا غير.

فلنتجاوزها إلى (مقصد التجويد) حيث يقول: **(وإن تلاقيا البيان لازم)** هذا هو المهم، أما مامضى فهو استطراد وفيها مؤلفات كثيرة جمعت الضاد والظاء في القرآن الكريم كله وأحصوها وبينوا معانيها وما فيها من القراءات وما فيها من لغات وغير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره الآن.

رفع المسيئاهم غفر الله له ولوالديه

قولـه: **(وإن تلاقــيا البيان لازم)**. أي إذا اجتمعت الظاء والضاد يجب أن تبين الضاد من الظــاء بيـانا واضحاً، مثلا: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ فلا تجعلها كلها ضاءات أو كلها ظاءات، بل يجـب أن تعطـي كــل ذي حــق حقــه، ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾ فتميزهما.

فـإن قـرأ قـارىء بالضـاد مكـان الظـاء في الصـلاة في قولـه تعـالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ اختلف العلماء في حكم هذا اختلافاً كبيراً جداً، وحيث إن الضاد قريبة من الظاء وأنها ربـما أبدلت الضاد مكــان الظــاء كما في قولــه تعالى: ﴿بِضَنِينٍ﴾ تقرأ (بضنين)، (بظنين) فمن شق عليه التفريق بين الضاد والظاء فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

يقـول: - رحمـه الله -: **(واضطر مع وعظت مع أفضتم)** أي احـرص أيضـاً عـلى إظهــار الضـاد إذا جاورت الطاء ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾ تـحـرص عليها بحيث لا تدغـم في الطاء، وقوله تعالى: ﴿أَوَعَظْتَ﴾ لا تدغـم الظـاء في الـتاء، القـراءة الصـحيحة تـنطق الظـاء نطقـاً سـليماً، ولا يصـل بـك الـحال إلى السكوت عـلى الطاء.

ثم قال: (**وصف ها جباههم**)، إذا اجتمعت الهاء مع الهاء ينبغي الاحتراز في عدم التهاون من أحدهما فتنطق الهاءات كلها متكاملة، كما أكّد على العناية بالهاء حيث جاء نحو (عليهم) لخفائه، وبهذا تنتهي التحذيرات.

رفع المسامير

أحكام النون والميم المشددتين

سواء وجدت مشددة، أم كانت مدغمة، فينبغي أن تظهر الغنة بقدر حركتين، وعموماً الحروف المشددة يجب الاعتناء بها لأن الحرف المشدد أطول صوتا من الحرف الساكن والمتحرك حركة طبيعية، لكن الميم والنون يزاد في صوتها بحيث تصل إلى حركتين ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ﴾ ﴿ وَأَمَّا ﴾ ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ ولا تسرف في الغنة بحيث لا تصل إلى أكثر من حركتين قال:

وأظهِرِ الغنَّةَ مِنْ نُون ومن ... ميمٍ إذا ما شُدِّدَا وَأخفِينْ

أي أظهر وبيّن الغنة من النون والميم المشددتين، والغنة مخرجها الخيشوم.

وقوله: (وأخفين) متصل بالحكم التالي، أي: وأخف الميم الساكنة.

أحكام الميم الساكنة

ذكرها في بيتين – رحمه الله – فقال بعد (وأخفين):

المـيم إنْ تَسْـكُنْ بِغُـنّة لـدى بَـاء على المختار مِنْ أهْلِ الأدا
وأظْهِـرنـها عِنْدَ بَاقي الأحـرف وَاحْذَرْ لَدَى وَاو وَفـا أن تختفي

أحكامها سهلة وميسرة، أما إذا اجتمعت الميم مع الميم فحكمها الإدغام، وهذا يمكن أن يؤخذ من كلامه في الحكم السابق، لأنها صارت مشددة فحكمها الغنة قال تعالى: ﴿ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ ﴾ فالميم في لهم ساكنة ومماثلة للحرف الذي بعده، فتوافرت فيها كل شروط الإدغام، وأما إذا كان فيها حرف مد، وذلك إذا جاءت موصولة، كما في قراءة قالون (لهمو ما يشاءون) فلا تدغم.

والحكم الثاني: الإخفاء، وهو أن يأتي بعد الميم الساكنة حرف (الباء) فتخفى بحيث تخرج معها غنة.

مثل: ﴿ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ ﴾ فتخفي الميم مع إخراج غنة من الأنف فيها شدة يسيرة جداً لا تذكر، وينبغي ألا يكون فيها

رفع المسـاهم

إطباق شديد للشفتين، وبعض القراء يحاذر من الشدة ويفتح شفتيه، وهذا محدث، إنما يوجد إطباق في الشفتين لكن لا يصل إلى حالة التشديد، هذا في قوله – رحمه الله – (**أخفين الميم أن تسكن بغنة لدى باء**) يقول: إن جاورت الباء فيكون الإخفاء (**على المختار من أهل الأداء**) يعني المختار أنهم يدغمونها، وبعض العلماء مثل (مكي أبي طالب) وبعض المغاربة لا يدغمونها، وإنما يقرؤون بإظهار الميم عند الباء، لكن العمل على خلاف ذلك، فالعمل على الإخفاء، ويجب الآن الالتزام به لأن القراءة نقل وأداء، وهذا الوجه المخالف انقرض الآن ولا يعمل به الآن عند أهل التجويد لكنه مذكور في كتبهم، وليس كل ما يُذكر في الكتب يعمل، بل كثير من الأوجه منقطعة من جهة المشافهة، ولا عبرة بما يثيره بعض المتعالمين الذين لا مستند لهم في التلقي والمشافهة، فلكل عصر رجاله الذين يعتمد عليهم في التلقي والإقراء.

والناظم لم يذكر حكم إدغام الميم مع الميم في هذا الباب لأنه سبق، وأن ذكره في باب التماثل، لكن بعض العلماء

يذكرون حكم الميم المدغمة في كتبهم عند هذا الموضع، وحقها أن تذكر مع التماثل، والحكم الباقي (الإظهار) عند باقي الحروف فمتى وجدت الميم مجاورة لأي حرف غير الباء وغير الميم فاقرأ بإظهارها إظهارا كاملاً وتاماً من غير نقص، لذا قال:

وأظهرنها عند باقي الأحرف   واحذر لدى واو وفا أن تختفي

فالواو إذا جاءت بعد الميم فالحكم الإظهار، وكذلك الفاء إذا جاءت بعد الميم يكون حكم الميم الإظهار، لكن يخطىء بعض الناس ويخفيها، فيقول في ﴿ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ ﴾ فتلاحظ أنه يستبق نطق الفاء ويُعمل الثنايا العليا مع الميم فتختلط بالفاء، والسلامة من ذلك أن تنطق الميم نطقاً كاملاً وتطبق شفتيك ثم تنطق الحرف الذي بعده، وكذلك في الواو دون أدنى سكت.

أحكام النون الساكنة والتنوين

يقول – رحمه الله –

وَحُكْـمُ تـنْوينٍ ونـونٍ يُلْفَـى إظْهَـارٌ إدْغـامٌ وَقلْـبٌ إخْفَا
فَعِـند حَـرْف الحَلْقِ أظْهِرْ وأدغم في الـلام وَالـرَّا لا بِغـنة لَزم
وَأدْغمَـنْ بغُـنَّةٍ في يومـنُ إلاَّ بكلْمَـةٍ كَدُنْـيا عَـنْوَنُوا
وَالقَلْـب عِنْدَ البَا بغُـنَّة كَـذَا الإخْفَا لدى باقي الحُروف أُخذا

الحروف تختلف، منها ما يتأثر بمجاوره، ومنها من لا يتأثر، وذلك من حيث التفخيم والترقيق والإمالة والمد والقصر ونحو ذلك، ومن الأحكام أو الحروف التي يطرأ عليها التغيير، ما يعرف بالصفات العارضة (النون الساكنة والتنوين).

فإذا جاء بعدها أي حرف من حروف الهجاء لابد أن يكون حكمه: (إظهاراً أو إخفاء أو إدغاماً أو إقلاباً) فإما أن تُظهر النون أو التنوين عند الحرف الذي وقع بعدها، وإما أن تقلبها ثم تخفيها وإما أن تدغمها.

رفع المسابهم غفر الله له ولوالديه

والتنوين نون ساكنة تلحق آخر الكلمات لفظا لا خطا، قد يجعلون لها علامة (فتحتين، أو كسرتين أو ضمتين) وقد تكتب في القرآن مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾ فهذه التاء منونة، فكتبت نون كاملة وهذا قليل، والغالب أنه يشار إليه بعلامة من الضبط.

والتنوين أنواع: تنوين عوض عن كلمة، أو عوض عن جملة، وهذا كله محله في كتب النحو.

قوله: (ونون) يقصد بها النون الساكنة، ولم يقيدها بالسكون، وقد استدرك الشراح هذا على المؤلف - رحمه الله - قالوا: إنه لم يعنون لها بالساكنة لأن الحكم يختص بالنون الساكنة، أما إذا تحركت فليس لها حكم، لكن لماذا لم يأخذوا عليه التنوين ولماذا لم يقيد بالسكون.

والجواب: أن التنوين لا يأتي إلا ساكنا، ولا يتحرك إلا إذا جاء معه عارض من العوارض كأن يأتي بعده حرف ساكن مثل: (أحدنِ الله الصمد) وصلاً، فمتى وجدت النون ساكنة فانظر إلى ما بعدها من الحروف الثمانية والعشرين أو السبعة

رفع
المسلم
عبد الله بن عبد الرحمن

والعشرين لأنك إن حذفت النون تكون سبعة وعشرين حرفاً، فإما أن يكون إظهاراً أو إدغاماً أو إقلاباً أو إخفاء، فقال: (**فعند حرف الحلق أظهر**) وحروف الحلق (الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) ولم يسمها حرفاً لأنه بنى هذا الكلام على الصفات اللازمة، وعلى مخارج الحروف فذكر هناك حروف الحلق وبين مخارجها بالتفصيل، وهذا يبين لنا أن المنهج السليم في ترتيب أبواب التجويد أن يبدأ بالمخارج والصفات، وأن أول ما يلزم طالب العلم أن يتعلم المخارج والصفات، ثم يدرس ما يترتب عليها من الصفات العارضة، ومن أحكام الوقف والابتداء وما شابه ذلك. وفي هذا البيت أمر بإظهار النون والتنوين عند حروف الحلق تقول مثلاً: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ ، ﴿**من أمن**﴾، ﴿**من عاهد**﴾، ونحو ذلك، وبعض القراء أخفى عند الغين والخاء، وعلة المظهر التباعد أن النون في الأسنان عند الثنايا العليا، وحروف الحلق بعيدة عنها، فعلة الإظهار التباعد، وعلة الإدغام أو الإخفاء، التقارب أو التجانس، لكن علة أبي جعفر — أحد التابعين الكبار قرأ على ابن عمر، وأبي هريرة، ابن

رفع
المستهم
غفر الله له ولوالديه

عباس، وجماعة من الصحابة – رضي الله عنهم – وهو أحد القراء العشرة –، أخفاها لأن الغين والخاء أقرب شيء للحلق مما يلي الحلق فأخفاها. وهذا لا يهمنا كثيراً لأنه خاص بقراءة أبي جعفر، وقراءة أبي جعفر الآن لا يقرأ بها إلا عند العلماء والمتخصصين.

قال: (وأدغم في اللام والراء لا بغنة لزم) أي إذا جاء بعد النون لامٌ أو راء اقرأ بإدغامها إدغاماً كاملاً، بحيث يدخل الحرف الأول في الحرف الثاني مخرجا وصفة، فيذهب الحرف الأول (النون أو التنوين) مثل: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ فذهب التنوين، فندغم التنوين في الحرف الذي بعده فيصيران حرفاً واحداً مشددا يرتفع اللسان عنده ارتفاعة واحدة.

ثم قال: **(وادغمن بغنة في يومن)** أي اقرأ بالإدغام بغنة إذا جاورت الهمزة ياء أو واواً أو ميماً أو نوناً، وتقرأ (يومنو) بتخفيف الهمز للوزن وأيضاً لأنه لا يريد الهمزة، إنما يريد الواو، والعلماء يأتون بكلمة (يرملون) على أن حروف الإدغام جاءت فيها، فيخرجون منها الراء واللام ويبقى منها كلمة (يومنو) أو (ينمو)، وفيها الإدغام بغنة مثل ﴿ فَمَن يَعْمَلْ ﴾ ،

﴿من مال﴾ ، ﴿ جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ ، ﴿ مِن وَرَآئِهِم ﴾ والخطأ عند بعض الناس أنهم لا يظهرون الغنة جيداً.

وإذا كانت النون في كلمة واحدة مع النون أو الياء فتظهر وذلك في أربع كلمات (دنيا، بنيان، صنوان، قنوان) هذه لم يدغمها القراء.

وكثير من الناس يتهاون عند الإدغام في اللام، فلا يشدد يقول مثلاً: ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ﴿ عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ ﴾ (ونؤكد على التشديد لأنك تنطق بحرفين في آنٍ واحد، فالراء في كلمة ﴿ رَّحِيمٌ ﴾ عند الإدغام تكون مشددة لأنه أدغم التنوين فيها، وبهذا يكون النطق في المثال المذكور ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ براء متحركة ونون مدغمة في الراء الثانية فتشدد لذلك.

فهي أكثر صوتاً، ويوجد مسائل لابد من الإشارة إليها:

منها قوله تعالى: ﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾ ، ﴿ بَلْ رَانَ ﴾ ، النون بعدها حرف الراء فيكون الحكم إدغاماً بغير غنة، وهذا ثابت من رواية حفص، لكن لا يقرأ به من طريق الشاطبية، لأن الشاطبي يقول:

وسكتة حفص دون قطع لطيفة ... على ألف التنوين في عوج بلا
وفي نون من راق ومرقدنا ولا ... م بل ران ....

فأربعة مواضع من طريق الشاطبية التي ضبط عليها هذا المصحف تقرأ بالسكت، والسكت يمنع الإدغام في ﴿ وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ ﴿٢٧﴾ ﴾ ونفس الحكم في ﴿ بَلْۜ رَانَ ﴾ فهذه ينبغي أن تستثنى من القاعدة كما استثنينا منها (دنيا وصنوان وقنوان).

قوله تعالى: ﴿ يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ ، ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾ وحسب القاعدة يكون هناك إدغام، وهذا صحيح لكنه ليس من طريق الشاطبية، أي ليس المصحف المضبوط الذي بين أيدينا فينبغي أن تستثنى حيث يقول الإمام الشاطبي ويس أظهر عن ... إلخ، فتقول: (ياسينْ والقرآن) (نونْ والقلم) بدون سكت.

فائدة: بالنسبة لإدغام التنوين إدغاماً بغير غنة في اللام والراء، حيث ورد عن حفص أنه كان يدغم بغنة في اللام والراء فيدغم (يرملون) بغنة كلها ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ﴿ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ وهذا ليس من طريق الشاطبية، ولكن من طرق أخرى وهو صحيح لكن لا يقرأ به إلا من تلقاه، أو من نقله.

وعلى كل حال لا نريد أن نركز على هذا، فنعود إلى بيان حكم الإظهار والإدغام ونقول: إذا أتى بعد النون الساكنة أو

رفع
المسـاهم
غفر الله له ولوالديه

التنوين أحد حروف الإظهار وهي أحد حروف الحلق، فهذه حكمها الإظهار، وأما حروف الإدغام (يرملون) اللام والراء تدغم بغير غنة وكلمة (ينمو) تدغم بغنة فقط.

ثم ذكر حكم القلب فقال: **(والقلب عند البا بغنة)** والقارىء قد يلتبس عليه، هذا عندما يكون في تطبيقه للقواعد وتصعب عليه، لكن بعدما يطبق ويتمرن باستمرار حتى تصير سجية فيسهل عليه، لكنه إذا كان لا يطبق إلا في بعض المناسبات كالصلاة أو القراءة التعليمية ويترك ما عداها، فهذا ربما فاتته كثير من الأحكام أثناء القراءة، فينبغي على الشخص أن يتقي الله في هذه الحروف بحيث يقرأها كما أنزلها الله، حتى تكون طبيعة ويكون مع السفرة الكرام البررة بإذن الله وتوفيقه.

قوله: **(والقلب عند البا بغنة)**.

هذا هو التعبير الصحيح، وبعض العلماء يقول : إقلاب وهذا غير موجود في الكتب السابقة، جعلوها على نسق إظهار، إدغام، إخفاء فجعلوها على وزنها وهذا تجوّز في التعبير، والصحيح أن تقول قلباً، لذلك قال المصنف **(والقلب عند البا**

رفع
المسـاهم

بغنة) أي إذا جاء بعد النون الساكنة أو التنوين باء أقلبها: أي تقلب النون أو التنوين إلى ميم، نحو ﴿ أَنۢ بُورِكَ ﴾ وحينئذ يصير الحكم إخفاء، ولكنهم سموه قلباً بالنظر إلى تغيره الأول، لأنه سيطرأ عليه أكثر من تغيير، أولهما: أن تقلب النون أو التنوين (ميماً) ثم تخفيها، لذلك بعض العلماء يسمي هذا (القلب) إخفاء ، يقولون، وحكم التنوين والنون إذا جاورت الباء إخفاء، لكنهم يقولون بالقلب هنا حتى يفرقوا بينه وبين الإخفاء الأصلي الذي سيأتي، والقلب مثل إخفاء الميم الساكنة مع الباء في النطق، إلا أنه هناك اختُلف، فقيل بالإظهار، وهنا لم يختلف فليس فيها إلا القول (بالقلب) والإقلاب في النطق سواء ﴿ أَنۢ بُورِكَ ﴾ مثل ﴿ غَمًّۢا بِغَمٍّ ﴾، ﴿ يَعْتَصِم بِٱللَّهِ ﴾ ،﴿ هُمْ به ﴾ نفس النطق ولا يختلف هذا عن ذاك، فنطقك للإقلاب مثل نطقك للإخفاء ولا يختلف في شيء، ثم قال: **(كذا الإخفاء لدى باقي الحروف أخذا)** فباقي الحروف حكمها (الإخفاء) وهو حالة متوسطة بين الإدغام والإظهار مثل : ﴿ رِيحًا صَرْصَرًا ﴾ ﴿ وَلِمَن صبر ﴾ وكيفية نطقه قريب من نطق الإدغام بغنة فلابد أن

رفع المستهم

يكون بغنة، ولذا قال: بغنة كذا أي أيضاً الإخفاء فيه غنة، وأما كمية الغنة فهي كلما كانت أقرب لمخرج النون كانت أقرب للإدغـــام مثل ﴿ إِن كُنتُمْ ﴾ الغنة عند الكاف أقل من التاء لأن التاء أقرب لمخرج النون، ﴿من قبل﴾ الغنة عند القاف أقل لبعدها عن مخرج النون، ومثل: ﴿ أَنفُسَكُمْ ﴾ الغنة أقل لبعدها أيضاً، فكلما اقترب الحرف من مخرج النون كانت الغنة أقوى، وهذا يضبط بالمشافهة، وقد تفخم الغنة أو ترقق حسب الحرف الذي يأتي مع النون أو التنوين إن كان مفخما فخمت الغنة وإلا فرققها.

المدُّ والقصـــر

قال — رحمه الله —

وَالمـــدَّ لازِمٌ وَوَاجِـــبٌ أتـــى   وَجَائــزٌ وَهُـــوَ وَقَصْـــرٌ ثبـــتَا
فَـــلازِمٌ إنْ جَـــاء بعْـــدَ حَرْفِ مَدّ   ســـاكنُ حـــالين وبالطُّول يُمَدّ
وَوَاجِـــبٌ إن جَـــاءَ قَـــبْل هَمْـــزَة   مُتَّصـــلاً إنْ جُمعَـــا بكلْمَـــة
وَجَـــائزٌ إذا أتـــى مُنْفَـــصِـــلاً   أوْ عَرَضَ سُـــكُونُ وَقْفاً مُسْجلاً

المد قد يُشْكِلُ عند كثير من الناس بسبب ما وقع من العلماء من محاولة تيسير هذا العلم (المد) فشققوا فيه وفصّلوا، فشقَّ على الطلبة، ولو أنهم اختصروا مثل ما اختصر الناظم، حيث اختصره في بعض أبيات ولخصه تلخيصاً محكما، ومن ضبط هذا الباب من خلال هذه الأبيات سهل عليه إن شاء الله باب المد والقصر، فنحن نلخص المد على نحو طريقة الناظم - رحمه الله - والمد حروفه ثلاثة (الواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والألف وهي لا تأتي إلا ساكنة، وما قبلها مفتوح، فهذه حروف المد الثلاثة إذا لم يجاورها همز أو

رفع المسهم

سكون فهي تمد مدا طبيعيا بغير زيادة مثل ﴿ نُوحِيهَآ ﴾ فالواو مسبوقة بضمة، والياء مسبوقة بكسرة، والألف مسبوقة بفتحة الهاء. وبعض الناس يحاول أن يمد أكثر من المدود الطبيعية، فهذا لحن جلي، لأنك إذا زدت في المد الطبيعي زدت حرفا آخر، وربما يحكم ببطلان الصلاة، إذا حدث مثل هذا خاصة إذا كان في الفاتحة، أما قول الناس أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - مد ﴿ ٱلرَّحۡمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ فالمقصود بذلك المد الطبيعي، وليس البتر، وقد يقصد به الجهر ورفع الصوت دون زيادة في المد، والقراءة نقل وأداء تنقل بالتواتر، والمد وصل إلينا كذلك.

وبعض الناس يقوم بمد مثلا (قيامة) مبالغا فيها وفي تفخيمها، نقول هذا لا يجوز لأن القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول ولا يجوز فيها الإخلال ولا الزيادة بالاجتهاد.

وحروف المد الثلاثة (و ا ي) إذا لم تجاور همزاً أو سكوناً فإنها تقرأ بالقصر فتمد حركتين بدون زيادة، فإذا جاورت الهمز أو السكون طرأت عليها الزيادة، ومقداره يأتي بالتفصيل.

فبالنسبة للهمز يأتي بعد حرف المد وهو على قسمين:

رفع
المسا هم
غفر الله له ولوالديه

أ – منفصل إذا كـــان في كلمة أخرى، مثل : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾ ، ﴿ وَفِيٓ أَنفُسِكُمۡ ﴾ ، ﴿ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَ ﴾ .

ب – متصل إذا كان في كلمة واحدة مثل ﴿ جَآءَ ﴾ .

ومقدار المد في المد المنفصل والمتصل (التوسط) (التوسط) بمقدار أربع أو خمس حركات والمعمول به عند أكثر العلماء أربع حركات، وحكم المتصل الوجوب، والمنفصل حكمه جائز، والواجب جميع القراء يجمعون على الزيادة في مده، بينما المنفصل بعض القراء يقرأ بقصره كما في رواية حفص من بعض الطرق مثل المصباح والروضة، وبعض الكتب رووا عن حفص في المد المنفصل القصر. فمن قصر المد المتصل يعتبر من اللحن الجلي لأن الإجماع على عدم قصره.

فإذا جاءت الهمزة قبل المد مثل ﴿ ءَامَنُواْ ﴾ في قراءة حفص لا نمد، لذلك لم يتعرض له الناظم لأن أعظم الناس على الرواية المشهورة، ولا يُزاد في مدها إلا من رواية ورش من طريق الأزرق ويسمونه (البدل) مثل: (آتي المال) وكتب التجويد تتطرق إلى مواضع الاتفاق وكتب القراءات تتطرق إلى

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

مواضع الاختلاف، فأهل التجويد لا يتعرضون إلى الخلاف إلا لفائدة أو لدفع إيهام، وأهل القراءات لا يتعرضون للمجمع عليه إلا لفائدة أو لدفع إيهام.

السبب الآخر من أسباب المد : السكون، وهو لا يأتي إلا بعد حرف المد ومنه قوله :

(فلازم إن جاء بعد حرف مد ساكن حالين وبالطول يمد)

حيث إن السكون الذي يأتي بعد حرف المد إما أن يكون لازما وإما أن يكون عارضا أي أن سبب السكون ينقسم إلى قسمين :

فاللازم هو الذي يكون ساكناً حالة الوقف وحالة الوصل مثل: ﴿ آلْـَٰٔنَ ﴾ فالذي جاء بعد حرف المد لام ساكنة لا تتحرك أبداً ومثل: ﴿ الٓمٓ ﴾ السكون في ميم لازم لأنه يأتي وصلا ووقفا، فهذا يتعين فيه المد ســـت حـركات ومثله: ﴿ ٱلطَّآمَّةُ ﴾ ﴿ صٓ ﴾ ، ﴿ قٓ ﴾ ، ﴿ يسٓ ﴾ ، لأن المشدد أصله حرفان الأول ساكن والثاني متحرك ثم أدغما فصار لازما.

رفع
المسأهم
غفر الله له ولوالديه

أما السكون العارض فهو الذي لا يأتي إلا في حالة الوقف فإذا وُصل تحرك ورجع لأصله مثل الياء في ﴿ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ وإذا وصلنا ﴿ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ فهو عارض لأجل الوقف ، وهذا السكون يجوز فيه القصر والتوسط والمد، فمن يمد اعتد بهذا السكون، وقال هذا مثل السكون اللازم، ومن قصر قال هذا سكون عارض لا يعتد به، ومن توسط بأربع حركات نظر إلى العروض وإلى اللزوم وتوسط بينهما.

فهذه هي أقسام المد الرئيسة، وما عدا ذلك من المدود بشتى أنواعها التي أوصلوها إلى عشرة أنواع أو أكثر كلها تدخل في هذه التقسيمات الأربعة.

رفع
المسهم

الوقف والابتداء

اشترط المؤلف في كتابه أن يذكر قواعد التجويد وما يتعلق بها حيث قال:

إذْ وَاجِــبٌ عَلَــيهم مُحَــتَّمُ　　قَــبْلَ الشُّــرُوع أولاً أنْ يَعْلَمُوا
مَخَــارِجَ الحــرُوف والصِّــفَات　　لِــيَلْفظُوا بِأَفْصَــح اللُّغَــات
مُحَــرِّري التجــويد والمواقِــف　　وما الذي رُسِــم في المصَاحــفِ

علم الرسم والوقف من العلوم المستقلة، ولهما أصولهما وقواعدهما المعروفة عند أهل الاختصاص، لكنها لها صلة وثيقة بعلم التجويد، فلذلك المؤلف - رحمه الله - أشار عليها على وجه الاختصار، وذكر جملا على وجه الإيجاز والإشارة، فإن علم الوقف وعلم الرسم لا يمكن أن يحصر فيما ذكره المؤلف فحسب، فهو ذكر نماذج وذكر جملا مهمة، تعين القارىء على معرفة أصول هذا الفن إذا احتاج إليها أثناء القراءة، فقال — رحمه الله -:

وَبَعْــدَ تَجْوِيــدِكَ لِــلحُرُوفِ　　لابُــدَّ مِــنْ مَعْــرِفَة الوُقُــوفِ

رفع المسـاهم

والابْـــتِدَا وَهِـــيَ تُقْسَـــمُ إذن ... ثَلاثَـــةٌ تـــامٌ وَكـــافٍ وَحَسَـــنْ
وَهْـــيَ لِمـــا تمّ فَـــإنْ لم يوجَـــد ... تعَلَـــقٌ أوْ كَـــانَ مَعْـــنَى فَابتدى
فالـــتَّامُ فالكـــافي وَلفْظـــاً فَامْـــنَعَنْ ... إلاَّ رُؤوسَ الآي جَـــوِّزْ فالحسَنْ
وَغَـــيْرُ مَـــا تمّ قَبِـــيحٌ وَلَـــه ... يُوقَـــفُ مُضْـــطراً وَيُـــبْدأ قبْلَهُ
وَليْسَ فِي القُرآن مِنْ وَقْـــفٍ وَجَب ... وَلا حَـــرَامٌ غَيْرُ مَالَـــهُ سَبَبْ

ثم قال:

وَاعْرِفْ لمقطُوعٍ وَمَوْصُول وَتا ... في مُصْحَفِ الإمَام فِيمَا قَدْ أتى

إلى آخر ما قال – رحمه الله – فذكر نوعين من أنواع الوقف يحتاج القارىء إليهما: وهما الوقوف الاختياري، والوقوف الاختباري فأولاً: ذكر الوقوف الاختيارية، وقسمها ثلاثة أقسام: التام والكافي والحسن، ثم أشار إلى الوقوف الاختبارية في علم الرسم في المقطوع والموصول وفي التاءات.

وعلم الوقف والابتداء ضروري جداً لقارىء القرآن، ولا يُستغنى عنه لمن أراد قراءة القرآن قراءة صحيحة، فلابد أن يعرف شيئاً من مبادئه حتى يتيسر له فهم القرآن كما قال تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلاً ﴾، قال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - هو: (تجويد الحروف ومعرفة الوقوف).

ولا يزال العلماء منذ نزول القرآن يحرصون على تعلم القرآن وضبط مواقفه وضبط آياته، وما ينبغي أن يوقف عليه وما ينبغي أن يوصل، وهذا معروف ولا يماري فيه أحد، وكان الرسول - صلى الله عليه وسلم- يعتني به كما ورد في الأحاديث، وكما نقل من قراءته عليه الصلاة والسلام، خاصة فيما يتعلق برؤوس الآي، والصحابة أيضاً والقراء العشرة اعتنوا بهذا عناية تامة، وكان عاصم يهتم بهذا وكان أبو عمرو البصري يعتني بهذه الوقوف، وأبو جعفر وغيرهم من علماء القراءة كنافع المدني.

قال - رحمه الله - :

وَبَعْدَ تَجْويدِكَ للحُرُوفِ لا بدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الوُقُوفِ

إن علم الوقف والابتداء ليس من علم التجويد ولكنه متصل به شديد الصلة، وكررنا مرارا أن التجويد مداره على المخارج والصفات، فمن أتقنها أتقن سائر قواعد التجويد، ومن تهاون فيها فإنه لا يغني عنه معرفة وقف أو رسم أو معنى فلابد من ضبط المخارج والصفات ثم يتعلم ما تيسر له بعد ذلك، لذا

رفع
المسـاهم
غفر الله له ولوالديه

قال الناظم: **(وبعد تجويدك للحروف لابد من معرفة الوقوف)**، إذا هي مرحلة تالية لضبط القرآن، فلا تلزم طالب العلم أن يبدأ بمعرفة الوقف ويحرص عليه وهو بعد لم يحفظ القرآن، أو وهو بعد لم يعرف التجويد، ولكن يحرص على أن يكون حفظه حفظا صحيحاً ويقف وقوفا صحيحاً من خلال السماع من القراء المتقنين، ومن خلال القراءة على المشايخ الحذاق، ومن ثم يدرس قواعده ومسائلة ويتبحّر فيها.

والوقف والابتداء هما طرفان ينبغي الاعتناء بهما جميعاً، والناس يهتمون بالوقف لكنهم لا يهتمون بالابتداء، فتجد بعضهم يحاول أن يقف وقفاً صحيحاً، ولكن إن أراد أن يبتدىء، يبتدىء من أي موضع مثل: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ هـذا وقف صحيح ثم يقول: ﴿ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ وهذا ابتداء غير صحيح، فينبغي أن يبدأ بداية صحيحة تتفق مع قواعد اللغة ومع المعنى فتبدأ من قـوله تعالى: ﴿ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ ﴾، وهكذا يقال في سائر الوقوف، فمراعاة هذا الأمر ضرورية،

رفع المسلم

ومن البدايات الشنيعة من يقرأ: ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ فهـذا وقـف صحيح، لكـن لا تبدأ فتقول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ لأن هـذا يفسد المعـنى، فتبدأ مثلاً ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾ أو ﴿ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ﴾ بحيث تفيد معنى صحيحاً.

قال: وَهِيَ تُقْسَمُ إذن ثلاثةٌ تامٌ وَكافٍ وَحَسَنْ

أقسام الوقوف عند العلماء كثيرة جداً وهم مختلفون فيها اختلافاً كبيراً، والمصاحف التي بين أيدينا فيها أنواع (قلى: الوقف أولى) (صلى: الوصل أولى) وإن كان كل منهما جائز فإن عكست فوصلت عند (قلى) أو وقفت عند (صلى) جاز، (ج: مستوى الطرفين)، (لا: ممنوع الوقف عليه)، (م: ممنوع الوصل).

وتوجد رموز أخرى مثل وقوف التعانق تجدونها مرفقاً في آخر المصحف، لكن أكثر العلماء والقراء على أن الوقوف تنقسم إلى ثلاثة أقسام فمن عرفها يستطيع أن يعرف بعدها التقسيمات

الأخرى، والحقيقة أن كثرة التقسيمات في هذه الوقوف تشتت على الطالب ذهنه وفهمه ويشق عليه ضبطها والتفريق بينها، فلو أنهم ساروا على هذا المنهج الذي سار عليه الإمام الداني والإمام الجزري وأئمة القراء الكبار المحققون لكان أولى.

لكن ارتضى العلماء المتأخرون هذه الطريقة الموجودة في المصاحف اتباعاً للشيخ/ محمد بن رضوان المخللاتي ومن تابعه كالحسيني ثم الضباع ثم مصحف المدينة الذي طبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

والآن نوضح هذه الوقوفات الثلاثة:

(**التام**): وذلك ما تضمنه قوله: وهي لما تمّ فإن لم يوجد تعلق...، وهو أن يتم المعنى على الكلمة الموقوف عليها ولفظها بحيث تكون منقطعة عما بعدها. مثل نهاية السور ﴿ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ وقف تام، ثم تبدأ بسورة النساء، ومثل نهايات القصص فإن انتهيت من قصة نوح تبدأ بقصة (عاد) على أنه أحياناً يكون هناك صلة ولكن صلة بعيدة قليلاً تعرف عن طريق علاقة الآيات بعضها

رفع المسلم غفر الله له ولوالديه

ببعض، لأنه لا تخلو سورة من الاتصال بالسورة التي بعدها، أو التي قبلها وكذلك الآيات، لأي مناسبة من المناسبات، وهذا يعرف بعلم المناسبات بين الآيات وبين السور.

والغريب عند بعض المؤلفين عندما يمثلون للوقف التام بما لم يتم معنىً، حيث يخلطون بينه وبين الوقف الكافي فيمثلـون للوقف التام بقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾ بينما القاعدة تدل على أن هذا وقف كافٍ لأن قصة بلقيس لم تنته بعد.

فإذا عرفنا الآن الوقف التام، وهو الذي يضعون عليه في المصحف أحياناً (م)، وهذه الرموز وأشباهها وضعها المتأخرون الذين جاؤوا في القرن الرابع والخامس ووضعت لحاجة القارىء إليها.

لذلك لا ضير إذا وجدت مصحفاً يختلف عن مصحف في هذه الرموز فلا تقل أن هذا فيه خلط أو عبث بالمصحف، لأنها ليست من الرسم، ولكنها من قبيل ما يمكن أن يلحق بالضبط تجوّزاً.

رفع المسـاهم

(**الوقف الكافي**) : هو الذي ينقطع عما بعده لفظا لا معنى، أي الذي بعده متصل به من ناحية معنوية لكن ليس له علاقة من ناحية الإعراب، فليس خبرا ولا صفة ولا حالا ولا مفعولا به ولا أي تابع من التوابع، مثلا: ﴿ وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ﴾ (وقف) ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٣٤ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ ﴾ (وقف)، فتلاحظ أن الكلام مازال في القصة نفسها، حيث لم تنته القصة لكن الجملة انتهت، ومثله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ﴾ (وقف) ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ ﴾ (وقف) ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ ﴾ كلها جمل، وهذا يدخل في الوقف الكافي، وأوضح من هذا مثلاً، قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (وقف) ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ بما تضمنه هذا القرآن الكريم من المحكم والمتشابه، فالكلام ما زال في القرآن ، فهذا أيضاً يمكن أن يمثل بالوقف الكافي، والشارح مثل للوقف الكافي ﴿ ذَٰلِكَ

رفع المساهم

ٱلْكِتَٰبُ ﴾ جملة ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ هي في أوصاف الكتاب لكن يتم الكلام ويصح نقول: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ (وقف) ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (وقف) ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (وقف)، لأنها (جمل كل جملة مستقلة، وكل واحدة تفيد معنى، كل واحدة لها مبتدأ وخبر، وإن كان جميعها في سياق الكتاب فهذا يسمى بالوقف الكافي.

والوقوف الكافية في سورة الفاتحة: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ ﴾ وقف ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ ﴾ وقف ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ كله في سياق الدعاء، لكن كل جملة مستقلة، لا تعلق لها بالأخرى لفظاً.

والوقف الكافي هو من أوسع الوقوف، وأكثر ما في القرآن الوقوف الكافية وأكثر الوقوف (ج، قلى، صلى) تدخل في الوقوف الكافية، لذلك قال رحمه الله : **(أو كان معنا فابتدى)** أي متعلق به من الناحية المعنوية في سياق القصة أو الموضوع قف

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

عليه وابدأ بما بعده، وكذلك التام قف عليه وابدأ بما بعده، وكذلك قال فالتام فالكافي، وهذا يسمى لفاً ونشراً مرتباً، حيث قال: (**وهي لما تم فإن لم يوجد تعلق**) يعني الوقف التام فالتام حكمه فابتدى، أو كان معنى فابتدى وهو الكافي حكمه فابتدى أي يجوز أن نقف عليه بل يستحب أن تقف عليه وتبدأ بما بعده، خاصة، وأن التام لا شك أنه يكون أحياناً واجباً خاصاً، إذا كان في وصله فساد للمعنى أو إيهام لغير المراد، لذلك يسمى بالوقف اللازم والواجب، وعلامته في المصحف (م)، وهذا كله يسمى الوقوف الاختيارية.

الوقف الحسن: وهو الذي إذا وقفت عليه يفيد معنى حسناً وصحيحاً، لكنه لا يحسن الابتداء بما بعده مثل ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ثم تقف فهذا وقف حسن، لكن لا يجوز أن تبدأ بما بعده وتقول: ﴿ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ يصح، ومثال آخر، ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ ﴾ وتقف ثم تقول: ﴿ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ فهذا لا يصح.

فالحاصل أن الوقف الحسن هو الذي نقف عليه ويفيد معنى لكن لا يحسن الابتداء بما بعده، بخلاف القبيح الذي إن وقفت عليه لا يفيد معنى، فتقول مثلاً: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ وتقف فهذا وقف قبيح لا يفيد معنى، بينما ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أفاد معنى لكن لا يحسن الابتداء بما بعده، لذلك قال – رحمه الله- :

ولفظا فامنعن إلا رؤوس الآي جوز فالحسن

فإن وجد تعلق في اللفظ فامنعن أي حينئذ لا يجوز الابتداء بما بعده، واستثنى رؤوس الآي، وهذا مثاله في سورة الفاتحة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ والرحمن مجرورة معطوفة على رب العالمين صفة لها، ففي هذه الحالة الأصل ألا يبدأ بها، لكن قالوا بما أنها رأس الآية، فالسُنة الوقف عليها سواء تم المعنى على ما قبله أم لم يتم ، حَسُنَ أم لم يَحْسُن، وهذا هو الذي عليه علماء السلف - رحمهم الله - في الالتزام برؤوس الآي، وهنا تساؤل في هذه المسألة هل يجب لزوم رؤوس الآيات بحيث إن القارىء إذا وصل الآية بما بعدها يأثم أم لا؟ هناك من منع الوصل، لكن الجمهور على أنه يجوز

رفع المسابهم

وصل الآية بما بعدها، وتوصل الآيات كلها بعضها ببعض حتى إن وصلت القرآن كله قطعة واحدة، لكن الأولى أن تقف على رؤوس الآيات، وحملوا قول الرسول - صلى الله عليه وسلم- وتعليمه لأصحابه بأنه فعل ذلك على وجه التعليم لأنه لا يمكن معرفتهم لرؤوس الآيات، إلا إذا وقف عليها - صلى الله عليه وسلم - فلما عرفوا ذلك أجاز لهم هذا الأمر، لكن مع هذا نقول: السُنة الوقوف على رؤوس الآيات.

قال: (**وله يوقف مضطرا**) وفي نسخة (الوقف مضطراً) ويبدأ قبله، معناه: أنه لا يجوز الوقف على الوقف القبيح إلا في حالة الاضطرار مثل انقطاع النفس كأن تقول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ﴾ وانقطع نفسك فتقول بعده ﴿ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ ويزداد قبحاً إذا أفاد معنى فاسداً أو لم يفد معنى أصلاً، فمثلاً بعض الناس يقرأ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُدۡخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ جَنَّـٰتٍ﴾ ويقف، وهذا يفيد معنى وهو أن الجنات تجري في حين أن الآية لا تعطي هذا المعنى بل

التي تجري (هي الأنهار) ، أو ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ ثم تستأنف ﴿ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾ وتبدأ بهذا البدء فهذا أيضاً بدء قبيح.

ثم لما بين حكم هذه الوقوف عموماً، قال : رحمه الله :

وليس في القرآن من وقف يجب ولا حـــرام غير ماله سبب

(وفي نسخة) (وجب) هذه الوقوف تسمى وقوف إختيارية بحيث ينتفع القارىء بها لنفسه وينتفع بها أيضاً المستمع، ولكن من خالف وجاء عند موضع حقه الوصل ووقف أو جاء عند موضع حقه الوقف وقرأ بالوصل فهذا لا يعتبر آثما في عمله.

وليس في القرآن من وقف يجب أي إذا تركه القارىء يأثم به ولا حرام بحيث إذا فعله يأثم (غير ماله سبب) أي إذا كان له سبب، مثال ذلك من يقف من المبتدعة على (العرش) في قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝ ﴾ فيقف عند قولــه: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ ثم يقول: ﴿ ٱسْتَوَىٰ ۝ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ أي أتم له ما في السموات وهم بذلك ينفون

الاستواء، فنقول هذا يأثم، ولا يصح لأحد أن يقول: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ ثم يستأنف ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ﴾ فلا يصح من مبتدع أو من أي مسلم أن يقول بهذا القول أبدا، ولكن أقوال المبتدعة قد تدخل في هذا النوع الذي يأثم به القارىء لذلك قال: (غير ماله سبب).

معرفة المقطوع والموصول

أكثر كتب التجويد المتقدمة لا تذكر المقطوع والموصول والتاءات، ولا تشير إليها لأنها متصلة بعلم الرسم، لكن المؤلف أشار إليها بمناسبة الوقف والابتداء، فهناك وقوف تسمى وقوف اختبارية أو اضطرارية يختبرون به معرفة القارىء ليعرفوا بها الجائز والممنوع من الوقوف، فهنالك كلمات رسمت موصولة في المصحف مثل: ﴿ لِّكَيْلَا ﴾ لكن إن وجدناه متصلا رسما لم يجز لأحد أن يقول لكي، لذلك قال الناظم:

واعرف لمقطوع وموصول وتا   في مصحف الإمام فيما قد أتى

ولندع تفصيل أحكام المقطوع والموصول لعلم الرسم، كما فعلنا عند الضاد والظاء.

التــــاءات

التاء أحياناً ترسم مفتوحة وتُسمّى (تاء التأنيث) أو (هاء التأنيث) والخلاصة في هذا الموضوع بالنسبة لرواية حفص، أنك

رفع المسـهم

متى وجدت تاء التأنيث مرسومة مجرورة أو مفتوحة، ووقفت عليها اضطراراً أو اختباراً فإنك تقف عليها بالتاء الأصلية مثل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَـٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَـٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ﴾ وعكسها: ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ وقد أحصاها المؤلف وعددها، ولا نريد أيضاً أن ندخل في تفصيلاتها لضيق وقت هذه الدورة التجريبية.

همزة الوصل

يقول – رحمه الله –

وَابْدَأ بِهَمْزِ الوصْلِ من فعل بضم	إنْ كانَ ثالثٌ مِنْ الفِعل يُضم
واكسِرْهُ حَالَ الكسْر وَالفَتْحِ وفي	لا سْمَاءِ غَيْرَ اللام كسرها وفي
ابنِ معَ ابنتِ امرىء واثنين	وامرأةِ واسْمِ مَعَ اثنتين

قاعدة: لا يجوز البدء بساكن ولا يجوز الوقف على متحرك، وهذا متعلق بباب الوقف والابتداء، لذلك أتى به بعد الوقف الاختياري والوقف الاضطراري والاختباري، فأتى بنوع

رفع
المسَاهِم

من أنواع الوقف والابتداء وهو البدء ببدايات الكلمات والوقف على نهايتها أي كل جملة تبدأ بكلمة وتنهى بكلمة عقد لها هذه الأبيات السابقة، وما سيأتي بعدها في الإشمام والروم، حيث إن أحكام همزة الوصل متعلقة بالابتداء بينما أحكام الإشمام والروم متعلقة بالوقف.

وهمزة القطع هي التي في أول حروف الهجاء، وهذه ليس لها صورة في الرسم أي ليس لها كيفية مثل اللام أو الطاء أو الجيم فتجد (ل)، وفيها عكفة (الطاء) دائرة وعليها عصا، لكن الهمزة ليس لها صورة، ولكنهم اجتلبوا لها صورة بحيث يعطونها صورة الألف المدية (حرف المد) وأحياناً يعطونها صورة (الواو) وأحياناً يعطونها صورة (الياء) وجعلوا لها علامة ضبط تقريبية هي رأس العين الصغيرة (همزة قطع) فأحياناً يجعلونها على ألف وأحياناً يجعلونها على (واو) وأحياناً يجعلونها على (ياء) وأحياناً يجعلونها على (بياض) ليس لها صورة وتسمى همزة على السطر وعلى ياء وتسمى همزة على كرسي أو نبرة إذا كانت على ياء، وعلى واو مثل هذا، وهذا بحث في الرسم ولا نطيل فيه كثيراً. وهمزة الوصل ليس لها صورة أيضاً، ووضعوا

لها صورة في علم الضبط وهي رأس صاد إذا وجدت مثل هذه الرأس في المصحف فهذه تسمى همزة وصل مثل : ﴿ ٱهْدِنَا ﴾، فمتى وجدت الصورة بهذه الكيفية فهي همزة وصل، وإذا وجدت همزة القطع، فإنه يتعين عليك أن تنطقها من أقصى الحلق، وهمزة الوصل تثبتها في حالة الابتداء بالكلمة مثل: ﴿ ٱللَّهِ ﴾ الهمزة في لفظ الجلالة، وتسقط همزة القطع في حالة درج القراءة مثل : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ لا تسمع همزة، ولذا فهي يؤتى بها في حالة الابتداء ﴿ ٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ ، ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، أما ﴿ إِيَّاكَ ﴾ همزة القطع يؤتى بها في حالة مواصلة القراءة وفي الابتداء، وأما ﴿ نَسْتَعِينُ ٱهْدِنَا ﴾ فهمزة الوصل لا يؤتى بها إلا في ابتداء الكلمة، وهذه مبادىء لابد أن تُعرف قبل الدخول في كلام الناظم رحمه الله.

وقاعدة تمييز همزة القطع وهمزة الوصل في **الحروف**: همزة الوصل في الحرف لا توجد إلا في (أل) التعريف وما عدا

رفع عبد الرحمن الهندي

ذلك من الحروف فإنه يعتبر همزة قطع مثل (إلى)، (إن) (أن) (إنما).

وفي **الأسماء** توجد في عشرة أسماء فقط، وقد ورد في القرآن منها سبعة أسماء، وهي: (اسم، ابن، ابنة، امرؤ، اثنين، امرأة، اثنتين) مثل: ﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾، فلا تسمع همزة امرؤ التي قبل الميم، ﴿**وامرأة نوح**﴾ لا تسمع الهمزة الأولى لكن في حالة الابتداء تظهر، وغير ذلك في الأسماء همزات قطع مثل ﴿ إِسۡمَـٰعِيلَ ﴾، ﴿ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾ ، ﴿ إِلۡيَاسَ ﴾ كلها همزات قطع.

الأفعال والمصادر: تقع همزة الوصل في الأفعال الخماسية والسداسية ماضيهما وأمرها ومصدرهما مثل: (استخرَج) سداسي ماضي، (استخرِجْ): أمر، (استخراج): مصدر، وكذا (انطَلق)، (انطلِقْ)، (انطلاق) ومثل: ﴿ وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ ﴾ فعل ماض سداسي ﴿ ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ مَا كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ همزة ﴿ ٱنطَلِقُوٓاْ ﴾ همزة وصل ويؤتى بها في حالة الابتداء وفي الأمر الثلاثي، مثل: ﴿ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب ﴾ لا تسمع همزة

رفع
المسلم
غفر الله له ولوالديه

لكـن إن بدأت بها همزتها. وما عدا ذلك في الأفعال فهمزته همزة قطع.

متى تُضم همزة الوصل ومتى تكسر ومتى تُفتح حال الابتداء؟ قال: رحمه الله:

وَابْـدَأ بِهَمْزِ الوصْلِ من فعل بضم   إنْ كـانَ ثالثٌ مِنْ الفِعل يُضمْ
واكسِـرْهُ حَالَ الكسْرِ وَالفَتْحِ وفي   لا سْمَـاءِ غَيْرَ اللام كسرها وفي
ابنِ معَ ابنـتِ امـريءِ واثنـين   وامـرأةٍ واسْمِ مَـعَ اثنـتين

فقد بين علامات وحركات همزات الوصل مع بعض ما أشرنا إليه قبل قليل فيقول:

وَابْدَأ بِهَمْزِ الوصْلِ من فعل بضم   إنْ كانَ ثالثٌ مِنْ الفِعل يُضمْ

فانظر إلى الفعل فإن لم يكن خماسياً أو سداسياً أو أمراً ثلاثياً فتعتبر همزته همزة قطع، ومتى وجدنا واحداً من هذه الأفعال الثلاثة ننظر إلى ثالث الفعل مثل: ﴿ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ ﴾ فالفعل ﴿ ٱجْتُثَّتْ ﴾ خماسي وثالثه مضموم ولذا نبدأ بالضـم ﴿ ٱجْتُثَّتْ ﴾ ، ﴿ ٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ ثالثه التاء وهو سداسي وثالثه مفتوح فنكسر الهمزة.

قوله: (وفي الأسماء كسرها.. إلخ) يقول: (إن الأسماء السبعة التي ذكرناها) (ابن، ابنة، وأخواتها) هذه دائماً همزتها مكسورة، إذن الخلاف يكون في الأفعال فقط، إما نضم أو نكسر، بينما الأسماء و (أل) دائماً همزتها مفتوحة.

﴿ ٱئۡتُونِى ﴾ فيها همزتان: همزة الفعل الأصلية في (أتى)، وهي ساكنة لأنها في أمر الثلاثي ودخلت عليها همزة الوصل من أجل الابتداء فلا بد أن نتخلص من واحدة منها وهي الثانية من جنس ما قبلها، ومثل ذلك (**آياتنا**) في سورة فصلت، و (**ائذن لي**)، (**اؤتمن**).

وأحياناً تجتمع همزة الاستفهام مع همزة الوصل مثل: ﴿ أَسۡتَغۡفَرۡتَ ﴾ ﴿ أَصۡطَفَى ﴾ فحينئذ تسقط همزة الوصل ونبدأ بهمزة الاستفهام المفتوحة.

(تنبيه): ﴿ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾ الضمة عارضة، وأصلها (امشيو)، ومثلها (اقضيوا) (ءاتيوا) فهنا يقولون تكسر بالنظر إلى الأصل.

رفع
المسـاهم
غفر الله له ولوالديه

الإشمام والروم في أواخر الكلم

وهم يعنونون لهذا (بالوقف على أواخر الكلم) حيث إن القارىء إذا وقف عادة لا يقف إلا إذا ضعفت قواه لأجل أن يستريح في حالة الوقف، والعرب تختار أسهل الأوجه، فطبعاً الحرف لك أن تقف عليه بحركة ولك أن نقف عليه بسكون، فهم يختارون السكون لأنه أسهل على القارىء حتى لا يجمعوا عليه الثقلين ضيق نفس وثقل الحركة.

والأصل في الوقف هو الإسكان، لكن يجوز الوقف أحياناً (بالإشمام والروم)، وذلك باب واسع، وهو يكون في أول الكلمة ويكون في آخرها ويكون في الحركة وفي الحرف، وهذه مباحث طويلة لا يمكن أن نشرحها الآن، لأن البعض يتعلق بالتجويد - متفق عليه - والبعض يتعلق بالقراءات حيث إنه اختلف فيه بين القراء، فالذي في أوائل الكلم مثل (قيل) من القراء من يشم الذي في أواخر الكلمة هو الذي قال فيه الناظم.

وحاذر الوقف بكل الحركة   إلا إذا رمت فبعض الحركة

رفع
المسلم
عز الله له ولوالديه

إلا بفتح أو بنصب واشم　　　　إشارة بالضم في رفع وضم

إلى آخر الأبيات.

قوله: (وحاذر الوقف بكل الحركة) معناه: احذر أن تقف على أواخر الكلم بحركة كاملة، معنى هذا أنك يمكن أن تقف بسكون أو ببعض الحركة لذلك قال: (**إلا إذا رمت فبعض حركة**) والروم والإشمام يعنونون له في كتب التجويد بباب الإشارة ويقصدون بالإشارة أن تشير إلى حركة الحرف الموقوف عليه، حيث تُفهم السامع أن هناك حركة في هذا الحرف الموقوف عليه.

والإشارة تكون بأسلوبين إما بروم وإما بإشمام، ولذا يقول الشاطبي: (والإسكان أصل الوقف) لذلك معرفة هذا زيادة في الخير والعلم وأيضاً يشرف الإنسان بما يعلم.

والفرق بين الإشمام والروم أن الروم هو النطق ببعض الحركة ويقدرونها بثلث حركة يسمعها القريب المصغي تقول: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ والروم والإشمام نقله العلماء وتكلم به العرب، ونقله القراء عن الرسول - صلى الله عليه

رفع المسا هم

وسلم - وعن أصحابه بأسانيدهم المتواترة، والإشمام والروم يأتي في بعض أوجه العربية، لكن لا يجوز في القراءة إلا بالرواية وبما ثبت فأهل العربية يجيزون في ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ الروم والإشمام، لكن أهل التجويد والقراءات يقولون لا تجوز في المفتوح والمنصوب لأنهم لم يَرِدْ لهم نقل في ذلك، فحظنا في مسألتي الإشمام والروم أن نحفظهما ونتعرف عليهما وندرسهما وننقلهما حتى نسهم في نقل هذا العلم، ولا يلزم الصلاة بها ولا تكون القراءة ناقصة إذا لم تقرأ بها، كل ما في الأمر أن هذا فيه حفاظ على العلم، ونقل ورواية محضة، وهذا فيه رسالة مهمة ينبغي لطالب العلم أن يتحملها وينقلها للأجيال القادمة.

رفع المسهم غفر الله له ولوالديه

الخاتمة

يقول رحمه الله.

وقد تقضى نظمي المقدمة منـي لقـارىء القرآن تقدمه

أبياتها قاف وزاي في العدد من يحسن التجويد يظفر بالرشد

(قاف) مائة بيت ، وزاي سبعة أبيات.

وأنبه الإخوة على ألا يقتصروا على حفظ هذه المنظومة فقط ، ومن حفظها فخير والفهم أولى لكن إن كان هناك حفظ وفهم فهذا نور على نور.

وضبط التجويد لا يكون عن طريق سماع شريط فقط بل يكون عن طريق كثرة القراءة ، وكثرة السماع وحسن التلقي عن القراء ، فكل هذه الأمور تساعد والله عز وجل يقول: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا ﴾ فمن كانت عنده نية صادقة أن يقرأ القرآن على الوجه الذي أنزله الله تبارك وتعالى فإن الله يوفقه ما دام يأخذ بالأسباب كائناً من كان ، وأنا أعرف من الإخوة الذين ليس لهم اتصال بالتعليم ، بل هم كبار في

رفع
المسـ هم
غفر الله له ولوالديه

السن وأعرفهم شخصياً أقبلوا على حفظ القرآن وتعلمه وتجويده ونالوا حظاً وافراً وسبقوا من كان قبلهم من الشباب الذين نشأوا على حفظ القرآن ودروس التحفيظ وغيرها.

كل ما في الأمر أن يظهر الشخص صدق النية مع الله والله يتولى أمره وتفقيهه بإذن الله تعالى، وينبغي أن يكون هناك صدق في العمل والإقبال عليه. ففي الحديث القدسي: **(من أتاني يمشي أتيته هرولة).**

وهنالك ما هو أهم وأجمل وهو العمل بالقرآن ، وعن أنس - رضي الله عنه- : (رُبَّ تال للقرآن والقرآن يلعنه)، فهذا عمله وبال عليه، ولا يعني هذا أننا نتهاون في تعليم حروف القرآن، بل نجمع بينهما ولم نجد من أهل القرآن الذين يحفظونه إلا كل خُلق جميل، وكل استمساك بكتاب الله حق التمسك ومعرفة بقيام الليل وفقه في الدين هذا الذي نعرفه عن القراء، بل إنهم في العلوم الأخرى بلغوا شأوا عالياً وبلغوا مرتبة عالية في العبادة والأخلاق، ولا تغتروا بشخص حفظ القرآن ثم انحرف ونجعله معياراً لأهل القرآن وأهل التجويد، كلا فأهل القرآن هم الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهم أهل الله الذين

رفع
المسهم

اصطفاهم الله تبارك وتعالى لكتابه: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ وفي الحديث (لله أهلون من الناس) قيل من هم يا رسول الله قال: (أهل القرآن هم أهل الله وخاصته).

فالله الله في الاهتمام بالقرآن الكريم حفظا وتجويدا وتعلما لمعانيه وتمسكا بأخلاقه هذا ما أوصي به نفسي وأوصيكم به.

نسأل الله التوفيق والسداد للجميع، وأن يجعل هذا القرآن حجة لنا لا علينا، وأن يثقل به موازيننا يوم النشور والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

رفع
المسهم
عزالله ابن الولادة

المستهم فورست
غفر الله له ولوالديه

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة الناشر	٥
مقدمة الشارح	٧
مخارج الحروف	٣٣
صفات الحروف	٥٦
الصفات التي لا ضد لها	٦٧
التجويد	٧٢
التفخيم والترقيق	٩٠
شرح الراءات واللامات وبعض التحذيرات مما يتعلق بالتفخيم والترقيق وتخليص الحروف بعضها من بعض وما ينشأ عن ذلك من الإدغام والإظهار	١٠١
اللامات	١٠٨

المستهم رفع
غفر الله له ولوالديه

المستهم

الضاد والظاء ١٢٢

أحكام النون والميم المشددتين ١٢٧

أحكام الميم الساكنة ١٢٨

أحكام النون الساكنة والتنوين ١٣١

المد والقصر ١٤٠

الوقف والابتداء ١٤٥

معرفة المقطوع والموصول ١٥٩

التاءات ١٥٩

همزة الوصل ١٦٠

الإشمام والروم في أواخر الكلم ١٦٦

الخاتمة ١٦٩

فهرس الموضوعات ١٧٢

المستهم

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

٢٠ ر.س

صدر للمؤلف

ص.ب : ١٠٢٨٢٣ - الرياض ١١٦٨٥ - تلفون: ٢٤٩٥٨٤٥ - فاكس ٢٧٨٥٦٢٨